

علم الإجتماع السياسي

تأليف
الدكتور/ مولود زايد الطبيب

منشورات جامعة السابع من إبريل



حقوق النشر
جامعة السابع من أبريل
الزاوية – ليبيا
ص. ب.: 16418 هاتف: 624035-626171 (023)
بريد مصور: 023624033
Email: 7april_univ@lttent.net

علم الاجتماع السياسي

الدكتور / مولود زايد الطيب

الطبعة الأولى
2007

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية بنغازي 2006/7803
الترقيم الدولي، ردمك ISBN: 9959-815-21-8

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي – ليبيا
هاتف: 9090509-9096379-9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat-lib-libya@hotmail.com

محتويات الكتاب

المقدمة :

إذا كان علم الاجتماع السياسي قد برز كعلم مستقل له مجالاته المحددة وأهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها ، ومنهجيته التي يتبعها ، وذلك في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، إلاّ أن مضامين مفاهيمه الرئيسية التي تشكل الآن مجالات البحث والدراسة في إطار هذا العلم ، قد تم التعرض إليها بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من المحاولات العلمية الجادة التي برزت خلال الحضارات الإنسانية المختلفة ، منذ الحضارات الشرقية القديمة ، مروراً بالحضارة اليونانية القديمة ، وما جاء بعدذلك ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن القضايا والمواضيع التي يتصدى لها علم الاجتماع السياسي تعد أساسية في إطار نشأة النظم السياسية والاجتماعية من خلال التفاعل الديناميكي بين الجماعات أو المجتمعات الإنسانية ، وما ينتج عنه من نظم وأنساق وبناءات هي العصب الرئيس لقيام المجتمعات وتقدمها وتطورها .

لقد قام علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ، وأصبحت له أهميته الكبرى بين العلوم بصفة عامة ، والعلوم الإنسانية بصفة خاصة ، نظراً لاهتمامه بقضايا هامة تخص العلاقات الإنسانية التيكانت تدخل أحياناً في إطار اهتمامات العلوم السياسية ، وأحياناً أخرى في إطار العلوم الاجتماعية ، ما أدى إلى تداخل المفاهيم وتفسيراتها ، وبالتالي تداخل تحديد تأثيراتها وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية ، حيث أن الهدف من دراسة وتحليل الظاهرات السياسية هو تنمية وتطوير تلك الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال تحديد المفاهيم بشكل علمي ، ودراستها انطلاقا من بناء نظري خاص ومنهجية خاصة ، ما يمكّن من الوصول إلى نتائج وقوانين علمية تساهم بشكل مباشر في التنمية السياسية والاجتماعية ، وإذا كانت الدراسات والأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية وفي مجال العلوم السياسية تتداخل أحياناً وتتلامس في مواضع أخرى ، بل وتتباين في بعض الأحيان ، عندما يتعلق الأمر بمفاهيم وقضايا لها صفة " الاجتماعي " وصفة " السياسي"، وحيث أن الظاهرة السياسية لا يمكن أن تحدث إلا في إطار الجماعة الاجتماعية ، ولا يمكن أن تُفهم إلا من خلال إدراك تأثيراتها على تلك الجماعة ، فإن علم

الاجتماع السياسي برز ليحل هذا التشابك ، وليوضح ما كان يكتنف تلك الدراسات من غموض ، وقد أوضح العالمين " لبست " و " بندكس " الفروقات بين مجالات الاهتمام لعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، في أن علم السياسة يبدأ بدراسة الدولة وكيف تؤثر على المجتمع ، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بدراسة المجتمع وكيف يؤثر على الدولة .

من المؤكد أن الظاهرة السياسية باعتبارها ظاهرة إنسانية ، فإنها متغيرة من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر ، وذلك يتطلب من علماء الاجتماع السياسي مواصلة الدراسة والتحليل لتلك الظاهرات ، ويرى البعض أن علماء الاجتماع قد بدءوا خلال العقود الأخيرة يظهرون اهتماماً كبيراً بدراسة الإطار الاجتماعي للقضايا والمشكلات السياسية ، انطلاقا من عدة عوامل ومعطيات ، منها أن هؤلاء العلماء يرون بوضوح عسر تفتيت الواقع الاجتماعي والنظر إليه على أنه مجرد مجموعة من الأجزاء ، كذلك فإنه من الصعب تفسير ظاهرة أو حادثة سياسية ، كقيام ثورة ، أو سيطرة صفوة على الحكم ، دون أن نأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي انبثقت منها هذه الظواهر والأحداث ، في ذلك يرى المتخصصون بأنه إذا كان البعض يميل إلى تعريف علم السياسة بأنه دراسة السلطة أو نظم الحكم ، وا إذا كان البعض الآخر يفضل النظر إلى علم الاجتماع على أنه دراسة العلاقات الاجتماعية أو التفاعل الاجتماعي ، فإن علم الاجتماع السياسي هو ذلك الفرع الذي يهتم بإبراز وتأكيد السياق الاجتماعي للظواهر السياسية .

وعندما نتبين التراث الفكري في مجال علم الاجتماع السياسي ، نلاحظ بشكل جلي التقدم الملحوظ من حيث تزايد عدد المتخصصين والدارسين والمهتمين بما يتناوله هذا العلم الحيوي ، وذلك ناجم عن حيوية وأهمية القضايا التي يتناولها ، وديناميكية المجتمعات الإنسانية وانشغالها بالظواهر السياسية التي أدخلت عليها مفاهيم جديدة نظراً لما يمر به العالم خاصة في عصر العولمة ، وبروز التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتأثير ذلك على النسق الاجتماعي وبالتالي على بنائه العام ، حيث أن الدول التي تسعى إلى المحافظة على نظامها السياسي وبنائها الأيديولوجي ، لابد لها من أن تهتم بالعديد من

القضايا التي يأتي في مقدمتها موضوع القوة وموضوع السلطة وموضوع الدولة وما يوجد بين هذه المفاهيم من تداخل ، كذلك فإن موضوع التنشئة السياسية له أهمية كبرى تتمثل في أن نجاح المجتمع في القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل يؤدي إلى ترسيخ وتجذير الفكر الأيديولوجي لدى الأفراد ، وبالتالي المحافظة على شكل النظام القائم وتدعيمه ، ما يؤدي بالتالي إلى التنمية السياسية والى المشاركة السياسية التي تُعد عصب الديموقراطية المباشرة .

إن هذا الكتاب هو محاولة جادة لتبيان ما تناوله الفكر الإنساني في مجال دراسة وتحليل القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر وتتأثر بالبناء الاجتماعي ، مثل موضوع الدولة ودراسة القوة في المجتمع ، وموضوع السلطة والمشاركة السياسية والثورة والعنف والتنشئة السياسية ، كذلك دراسة موضوع الصفوة من الناحية التاريخية والتنظيرية ، وفي تناولنا لمجمل هذه القضايا الأساسية ، حاولنا تفسيرها على ضوء ما توصل إليه الفكر الإنساني المعاصر المتمثل في الفكر الجماهيري الذي جاءت به النظرية العالمية الثالثة ، دراسة وتحليلاً وتفسيرا ، إضافة إليها ما قدّمه هذا الفكر من حلول علمية عملية لكل المشكلات الإنسانية .

إننا إذ نقدم هذا الجهد ، فإننا نأمل أن تعم من خلاله الفائدة لكل المهتمين من متخصصين ودارسين وباحثين وطلاّب وغيرهم ، طالبين العذر عن القصور أو التقصير ، على أمل أن يسدي لنا الجميع النصح والإرشاد لتلافي ذلك مستقبلاً ، آملين أن نكون قد قدمنا جهداً ولو بسيطاً لمجتمعنا الجماهيري الذي ندين له بالفضل في كل حين .

{ وما توفيقي إلا بالله }

د. مولود زايد الطبيب

15-03-2006

الفصل الأول

ماهية علم الاجتماع السياسي

- تعريف علم الاجتماع السياسي
- نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي
- مجالات علم الاجتماع السياسي
- الخصائص العامة لعلم الاجتماع السياسي

مقدمة :

إن المتتبع لتاريخ الفكر السياسي ، يجده موغل في القدم شأنه في ذلك شأن الفكر الإنساني عامة ، وحيث أنه ليس هدفنا في هذا الكتاب التتبع التاريخي لنشأة الفكر السياسي ، وبالتالي تبلور الجانب النظري الذي أفرز العديد من المفاهيم المجردة للظواهر السياسية ، ومدى الاستفادة من التعميمات في هذا المجال ، فإننا نشير إلى أن علم الاجتماع السياسي قد أصبح يمثل عامل جذب لكل المشتغلين والمهتمين بدراسة القضايا الاجتماعية على حد سواء .

فعادةً ما تكون الأفكار السياسية التي تصدر عن أي مفكر معبرة تعبيراً صادقاً إلى حد كبير عن الظروف الذاتية والموضوعية التي عايشها ، والأنظمة السياسية التي عاصرها ، ومع أن تلك الأفكار تكون في الواقع صادرة عن عقل وتفكير الفيلسوف أو المفكر السياسي ، فإنها بالمقابل تؤكد مدى تفاعل عقله مع المجتمع الذي يعيش فيه ، فلا يمكن بأي حال ممارسة الفعل السياسي إلا في إطار مجتمع يتفاعل أفراده مع بعضهم البعض ، من هنا جاءت أهمية تحليل النظام السياسي وتفسير النشاط السياسي الذي يتم في إطار ذلك النظام ، مع الأخذ في الاعتبار أن النظم السياسية ليست من طبيعة واحدة .

فالنظام السياسي يمكن تعريفه بأنه : مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها ، تبين نظام الحكم ، ووسائل ممارسة السلطة ، وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته من قبلها ، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها ، والدور الذي يقوم به كل منها [1] .

كل ذلك أدى إلى ضرورة وجود علم مستقل يدرس هذه النظم والظواهر المترتبة عليها ، ويوضح العمليات التي يمكن عن طريقها تنظيم النشاط السياسي الذي يقوم به أفراد المجتمع ، فظهر علم الاجتماع السياسي للتصدي لهذه المهمة ، وكان ذلك في أواخر النصف الأول من القرن العشرين (1945) .

---

[1] **د. ثروت بدوي ، النظم السياسة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1989 ، ص11 .**

تعريف علم الاجتماع السياسي :

يعد تعريف العلم ذو قيمة هامة ، ذلك لأنه محاولة لتحديد ماهيته وأهدافه ومجالاته ،ما يساعد على تطوره على يد الباحثين و الدارسين المتخصصين ، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين ، حيث تواجه هؤلاء مشكلة التعريف ، خاصة في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، نظراً لأن الظواهر الناجمة عن هذه العلوم ذات طبيعة خاصة متغيرة وغير مستقرة إلى حد كبير ، وحيث إن القضايا التي تتناولها تلك العلوم تختلف في طبيعتها ، إضافة إلى اختلاف الأولويات التي يهتم بها العلماء ، واختلاف ظروفهم الموضوعية والذاتية ، فإن ذلك جميعه يؤثر على التعريف الذي يطلقه أي منهم على العلم الذي يدرسه ، فينتج عن ذلك تعريفات مختلفة حسب الزاوية التي يسلط منها كل منهم الضوء على العلم .

من هنا نجد الاختلاف الواضح بين تعريفات علم الاجتماع السياسي ، إلا أن كل منها يصب في مصلحة تحديد أطراف هذا العلم الحديث نسبياً ، ومن هذه التعريفات :

1- علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع ، وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه ، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره[1].

2- ويعرفه البعض ، بأنه ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة ، وذلك من وجهة نظر مجتمعية ، دراسة امبيريقية علمية [2].

---

[1] **د. حسان محمد شفيق العاني ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامعة بغداد 1968 ، ص8 .**

[2] **د. فاروق يوسف أحمد ، دراسات في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1977 ، ص7 .**

3- في إطار توضيح الفروقات بين مجالات واهتمامات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، فقد بين كل من العالمين " لبست " و " بندكس " في مقال مشترك لهما ، أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر على المجتمع ، بينما علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر على الدولة[1]، واستنادا إلى هذا التعريف فإننا إذا أمعنا النظر في نظرة الفلاسفة والعلماء إلى الظواهر السياسية على مر الزمن ، نجد أنها تأرجحت بين محورين رئيسين ، فهناك أولئك الذين انصب اهتمامهم على دراسة المؤسسات السياسية باعتبارها أجهزة السيطرة والحكم ، وبذلك ركزوا على سلوك الحاكم وعلى المؤسسات والأبنية السلطوية ، وهناك أولئك الذين تعدى اهتمامهم ذلك الهدف القريب ونظروا لما يكمن وراء ذلك من ظروف موضوعية ، اقتصادية واجتماعية ، تؤثر في ذلك الواقع السياسي ، ومعنى ذلك أن نظرة العلماء والمتخصصين إلى الظاهرة السياسية قد تكون من زاوية الدولة ، كما قد تكون من زاوية المجتمع ، والنظرة المجتمعية إلى الظاهرة السياسية هي من اختصاص علم الاجتماع السياسي.

4- أما العالم " موريس جانويتز فقد حاول أن يقيّم التر اث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي ، في محاولة لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة ، تجمع بين كل من الاهتمامات النظرية ***Theoretical*** والدراسات الامبيريقية ***Empirical Studies***، لذا فقد طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما[2] :

أ- التعريف الشامل ، الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي(يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع) ، ويهدف بذلك إلى توضيح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليدياً بمعالجة جميع أنماط الحراك الاجتماعي ***Social Mobility*** ، أو التدرج الاجتماعي ***Social Stratification*** ونتائجه

---

(1) -R .Bendix and S . M . Lipset , political sociology ; ; an essay and bibliography , current , sociology , vol , vi . n . 2 , p . 87 .

(2) -Janowitz , m , political sociology , international encyclopedia of the social sciences , vol . 12 , n . y ; mamillan press , 1968 , pp ; 298 . 299.

على كافة السياسات المنظمة ، أي أن مهمة علم الاجتماع السياسي بناءاً على ذلك ، هي دراسة كل من التنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

ب- التعريف الضيق ، وقد حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه (العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات والقيادات السياسية) .

5- في حين يرى علماء السياسة ، بأن علم الاجتماع السياسي ، إنما هو محاولة يقوم من خلالها الدارسون والمختصون بدراسة الآثار التي يحدثها ما يدور في البيئة الاجتماعية على النسق السياسي التحتي ، فإن علماء الاجتماع يميلون إلى توصيف موضوع علم الاجتماع السياسي ، من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية في المجتمع [1].

فعالم السياسة يعرف علم الاجتماع السياسي ، بأنه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحية الأخرى للمجتمع ، لذا فإن اهتمامات عالم السياسية نجدها تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية ، وأثر التغير الاجتماعي على النظم السياسة .

أما عالم الاجتماع فيعرف هذا العلم من زاوية اختصاصه ، حيث نلاحظ أن " لويس كوزر " *Lewisa Coser* يعرف علم الاجتماع السياسي بأنه (ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل أو بين المجتمعات ، كما يؤدى إلى معالجة الصراع السياسي والاجتماعي الذي بدوره يؤدى إلى تغيير في عملية تخصيص القوة)[2]، وفى نطاق هذا التعريف فإن الدراسات تركز على عمليتي الاتفاق وعدم الاتفاق السياسي وما هي أسبابها الاجتماعية .

---

[1] **د. إسماعيل علي سعد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، ، بيروت ، دار النهضة 1986 ، ص4**

[2] **المصدر نفسه ، ص14 .**

6 - يرى " بوتومور " أن علم الاجتماع السياسي ، هو العلم الذي يهتم بدراسة القوة في إطارها الاجتماعي[1]، ولا يعنى ذلك أن موضوع القوة هو الموضوع الوحيد الذي يحدد ماهية دراسات علم الاجتماع السياسي ، بقدر ما يعني أنه الموضوع الرئيس في تحديد العلاقات بين أفراد وجماعات وهيئات ومؤسسات المجتمع ، فمن يملك القوة يستطيع أن يرسم سياسات الآخرين ، ويدل على ذلك ارتباط مفهوم القوة ***Power*** ، بمفاهيم أخرى يهتم بها علم الاجتماع السياسي مثل : السلطة ***Authority***، والعنف ***Violence*** ، والنفوذ ***Influence*** ، والسيطرة ***Dominance*** .

إذن فإن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي ، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع ، فتكوّن بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية ،وتدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص ، وذلك لغرض دراستها وفهمها وتحليلها .

نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي :

كما أنه ليس هناك اتفاق تام بين العلماء والمتخصصين حول تعريف عام وموحد لعلم الاجتماع السياسي ، أو الاتفاق حول مفهومه وماهيته ، كذلك ليس هناك إجماع حول الجذور التاريخية والفكرية لعلم الاجتماع السياسي من حيث بداياتها ، وهذا ليس عيباً حسب رأينا ، لأنه راجع إلى الخصوصية التي تتميز بها العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، وإلى تشابك وتداخل المعرفة الإنسانية ، وتأثرها بالعوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل شخصية العالم أو المفكر ، والتي بدورها تنعكس ، بصورة أو بأخرى ، على نتاجه العلمي والفكري .

ما تقدم ينطبق على علم الاجتماع السياسي ، من حيث تحديد الرواد الأوائل أو الآباء المؤسسين لهذا العلم ، فنلاحظ أن بعضهم يرجعه إلى فلاسفة اليونان ، في حين أن

---

(1)- ***Botomore , T . political sociology , London ; hunchinqon , 1980 p . 7***

بعض العلماء والمتخصصين يرجعون نشأة علم الاجتماع السياسي إلى عصر النهضة و عصر التنوير ، فيما يرجعه البعض إلى العلماء العرب في عهد أبن خلدون وما بعده .

فقد أعتبر " غاستون بوتول " *Gaston Bouthoul* ، أن إفلاطون وأرسطو من رواد هذا العلم ، ملاحظاً اختلاف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري ، كذلك من حيث مفهوم علم الاجتماع السياسي حيث رأى أنهما يمثلان نز عتين رئيستين للعمل السياسي والمذاهب السياسية ، ففي حين أن إفلاطون يمثل الفكرة المعيارية الصو فة ، فإن علم الاجتماع عند أرسطو بني على الملاحظة والمقارنة[1] .

إن الدارس لتطور علم الاجتماع السياسي يجد بأن قيام الثورة الفرنسية كان عاملاً مهما في إطار تحلل العلاقات المجتمعية التي كانت سائدة ، وظهور نمط جديد من التفكير السياسي ، إضافة إلى حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية اللتين كانتا من العوامل الحاسمة في تكوين المجتمع الأوربي الحديث ، الذي أدى إلى تركيز اهتمام العلماء نحو تحليل وتفسير العلاقات السائدة بين المجتمع والدولة ، أي الموضوع الأساسي الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي ، ترتب عن ذلك وعلى مدى قرن ونصف دخول مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية في مجتمعات الدولة الحديثة مثل : الانتخاب ، والأحزاب السياسية ، والبيروقراطية ، والمجتمع المدني ، والرأي العام ، إلى غير ذلك من المسائل الأساسية التي هي محور اهتمام علم الاجتماع السياسي اليوم .

الرواد الأوائل :

1- إفلاطون (427 -347 ق.م) : يعد إفلاطون من أوائل المساهمين في إثراء التراث الفكري ، الذي تراكم على مر العصور ، وأدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، فبالرغم من أنه كان فيلسوفاً مثالياً ،ركّز جهوده في دراسة الدولة المثالية ، وهذا ما لا يتفق مع اهتمامات علم الاجتماع السياسي، الذي يدرس كما أسلفنا الظاهرة السياسية في إطارها المجتمعي بشكل علمي موضوعي ، إلا أن

---

[1] **غاستون بوتول ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : د. خليل الجسر ، المنشورات العربية، بدون تاريخ ، ص14.**

إفلاطون كان ينظر إلى الظاهرة السياسية من زاوية مجتمعية ، فقد اعتنى عند دراسة المدينة الفاضلة بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة والحكم ، كما أهتم لبناُ نى والمؤسسات الاجتماعية وفعالية تأثيرها في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة ، لذلك فقد أهتم بموضوع التنشئة السياسية ، وفعالية الدور الذي تقوم به الأسرة ، ونظام التعليم ، كعوامل مهمة لهذه التنشئة ، باعتبارها من أهم الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي .

لقد كان لإفلاطون العديد من المحاورات التي ضمنها المسائل المتصلة بالفلسفة السياسية ، وكانت ثلاث منها على الأخص تضم هذه المسائل وهى : الجمهورية ، والسياسي ، والقوانين ، ففي كتابه الجمهورية ضمن إفلاطون الفكرة الأساسية التي أخذها عن أستاذه سقراط ، والقائلة بأن " الفضيلة هي المعرفة " ، ودعم فكرته هذه بخبراته السياسية ومحاولاته التي بذلها لتنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفلسفة صناعة الحكم[1] ، وعبارة " الفضيلة هي المعرفة "تعنى أن هناك حيزاً موضوعياً نستطيع أن نتعرف عليه وذلك باستخدام العقل ، والتحليل العلمي الموضوعي ، وحيث أن الفيلسوف قادر على ذلك ، فالأولى أن يناط به الحكم ، حيث يكون قد مر حسب رأي إفلاطون بتعليم وتدريب متواصل ، يبدأ بعد أن يتم اختيار من تتوافر فيه صفات الذكاء والصحة والنمو السليم ، وتعليمهم القراءة والكتابة والحساب والموسيقى والتربية الرياضية ، ويمر الناجحون إلى الدراسة العسكرية ثم العلوم الرياضية البحتة وصولاً إلى دراسة الفلسفة في مرحلة النضج .

هذه الخطة التعليمية المتواصلة ، التي في كل مرحلة من مراحلها يتم إبعاد وعزل الراسبين ، ينتج عنها في النهاية أفراد ذوو كفاءات عالية ، قادرين على تحديد الخير والشر ، وتمييز العدالة ، ودراسة نظم الحكم ومعرفة أصلحها لحكم الدولة ، وأن يدرسوا

---

[1] **د. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار بالمعرفة الجامعية ، 1997 ، ص95.**

وظيفة كل طبقة وما يصلح به شأنها وما يفسدها ، والحدود التي يجب أن تلتزم بها الحكومات في مراقبة كل طبقة ، وما يجب أن تقوم به للمحافظة على كيان المجتمع[1] .

إذن فإن إفلاطون يعد مؤسس أول جامعة في العالم ، حيث أنشأ مدرسة أسماها الأكاديمية ، وأن خاصية العلم التي يتسم بها خريجو الجامعة الإفلاطونية ، إنما تؤهلهم لتبوء مراكز القيادة والحكم ، فالعلم بالنسبة لأفلاطون هو الفضيلة ، والفضيلة هي السعادة ، وأن العالم هو الرجل الفاضل الذي يستطيع جلب الخير والسعادة للمجتمع ، عندما يكون في مركز الحكم والمسؤولية .

2- أرسطو (385 -322 ق.م) : كان تلميذاً لإفلاطون ، تعلم في الأكاديمية ، وبذلك تأثر إلى حد كبير بآراء وأفكار أستاذه ، وقد كانت نظرته تؤكد على ضرورة نشوء الجماعات [2]، حيث يتكون الناس من ذكر وأنثى محتاجون إلى الاجتماع ،طبقاً لغريزة التناسل من أجل التكاثر وبقاء النوع ، فهو يرى في كتابه (السياسة) بأن الاجتماع أمر طبيعي والإنسان كائن اجتماعي ، أي أن الناس من غير أية حاجة إلى التعاون ، يرغبون رغبة قوية في عيشة الجماعة ، وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة في تحصيل حضه الفردي من السعادة التي ينبغي أن يلقاها ، هذا هو على التحقيق غرض الكل بجملتهم وغرض كل واحد منهم على حدته .

كما يرى أرسطو بأن الناس يجتمعون أيضاً على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وأن حب الحياة هو بلا شك أحد كمالات الإنسانية ، لذا فإنه يرى بأن المرء يرتبط بالمجتمع السياسي حتى عندما لا يجد فيه شيئاً أكثر من المعيشة [1]، وذلك يؤكد الرؤية السياسية لأرسطو ، التي محورها الاجتماع الإنساني.

---

[1] عبدالمجيد عبدالرحيم ، تطور الفكر الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1969 ، ص 102- ص103 .

[2] د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات ، 1999 ، ص67 .

[1] عبد المجيد عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص 107 .

لقد وضع أرسطو دعائم مجتمعه الفاضل على غرار ما تصوره أستاذه إفلاطون في الجمهورية ، وذهب إلىأن المجتمع هو أرقى صور الحياة السياسية ، أما المركّبات السياسية المترامية الأطراف كالإمبراطورية مثلاً ، فهيمركّبات غير متجانسة يستحيل عليها ، حسب رأيه ، تحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني ، وهى توفير سعادة المواطنين .

3- ابن خلدون (1332 – 1406) : لم تكن كتابات ابن خلدون التاريخية مجرد سرد للحوادث والأزمات فقط ، إنما كانت ذات أبعاد ومضامين اجتماعية اقتصادية و سياسية ، حيث أطلق على هذا العلم الذي رأى ضرورة إقامته -*علم العمران البشر ي* - ، إذن فإن الاجتماع لديه ، هو ذلك العمران البشرى الذي يحدث نتيجة لاحتياج الناس بعضهم لبعض ، وذلك لغرض إشباع حاجاتهم الأساسية ، التي لا يستطيع الإنسان بمفرده أن يقوم بها .

في هذا الشأن يقول ابن خلدون : الأولى في أن الاجتماع الإنساني ضروري ويعبّ ر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع ، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران ، فلا بد للإنسان أن يتعاون مع أبناء جنسه ، لأجل إشباع حاجاته من الغذاء والملبس والدفاع وغيرها من الحاجات الضرورية ، ثم ينتقل إلى المسألة السياسية فيقول : فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ... فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك[2].

إن قرب ابن خلدون من السلطة ، حيث كان طرفاً فيها أحياناً ومعارضاً لها أحياناً أخرى وبعيداً عنها في بعض الأوقات ، جعله يتأملها ويعتقد بأن هنالك قوانين مفسدة للعلاقات الاجتماعية المختلفة ولمسار العمران البشرى ، لذا فقد تناول ابن خلدون موضوعين أساسيين يتعلقان بالاجتماع السياسي وهما:

---

[2] **ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت / لبنان ، دار الجبل ، بدون تاريخ ، ص 48 .**

أ– العصبية وهى تعصّب بعض الناس لبعضهم البعض ، ويقوم الفرد بالدفاع بشدة عمن يتعصب لهم[1]، وهي بمثابة مفهوم الهوية حالياً ، حيث بواسطتها يتكاتف الناس لعمل أي شيء في سبيل إقامة الدولة ، ويرى ابن خلدون أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يُجتمع عليه ، وأن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض ، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بالعصبية و إلا لم تتم قدرته على ذلك .

ب – صعود وأفول الدولة : وفى هذا يؤكد ابن خلدون بأن للدول أعمار كما أن للأفراد أعمار ، ويحدد عمر الدولة بمائة وعشرون عاماً ، تكون الدولة في بداية هذه المدة الزمنية ، أي في الجيل الأول ، في أوج قوتها نظراً لقوة العصبية عندها ، وفى الجيل الثاني الذي مدته أربعون عاماً كما الجيل السابق ، يذهب خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة ، ويتحول حال الدولة إلى الملل والترف والخصب و تتفكك الجماعة وتظهر النزعة الفردية ، وفى الأربعين سنة الأخيرة وهى الجيل الثالث من عمر الدولة ، ينفصل الأفراد انفصالا كاملاً عن تاريخ عصبيتهم فتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة فتهن الدولة وتنقرض .

4 . نيقولا مكيافللي (1469 . 1527) : عندما كان مكيافللي يعد كتابه (الأمير) ويقدمه هدية إلى الأمير " المديشي " ، الذي أطلق عليه الفلورنسيون اسم (لورنزوا العظيم) ، لم يكن على الأرجح يعرف بأنه يؤسس لعلم جديد مع غيره من والعلماء الذين سبقوه والذين سيأتون من بعده ، أما ما كان متأكداً منه هو جدة موضوعه ، ويؤكد ذلك ما جاء على لسانه عندما قال :(لم أحاول تزويق كتابي بالجمل الطويلة ، ولا بالزخارف اللفظية الطنانة ، ولا بالحلي الجذابة المصطنعة التي يلجأ إليها الكثير من الكتاب لتنميق

---

[1] **أنظر في ذلك : المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لاروس .**

مؤلفـاتهم ، لأنـي لا أطلـب مجـداً لكتـابي أكثـر ممـا يسـتحقه ، بفضـل جـدة موضـوعه ورصانته)[1].

لقد كانت أفكار مكيافللي السياسية التي ضمنها كتابه الأمير بالفعل نقله جديدة في دراسـة وتحليـل وتفسير الموضـوعات السياسـية ، خاصـة فيمـا يخـص السـلطة والمحافظـة عليها من قبل الذين يملكون زمامها ، وعلى عكس الفلسفة السياسية التي كانت سائدة منذ أرسطو حتـى عصـر النهضـة ، فإن مكيلفللي أراد أن يستقل تماماً بعلم السياسـة ويفصـله عن علم الأخـلاق ، فـي ذلك يقول " موريس دوفرجيه " حين يميز بين الفلسفة السياسية عنـد أرسـطو ويقارنهـا بمواقـف مكيـافللي فـي الأخلاقيـة السياسـية ، (لقد ابتكـر أرسـطو العنصـر الأول فـي علـم السياسـة وهـو اسـتعمال مـنهج الملاحظـة ، كمـا ابتكـر مكيـافللي العنصر الثاني وهو المنهج الموضوعي المتجرد من الاهتمامات الخلقية)[2] .

ويعد مكيافللي من العلماء الذين ساهموا بشكل كبير في إقامة أعمدة علم الاجتماع السياسـي بطريقـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة ، بـل ويعـده " غاسـتون بوتـول " ، مؤسـس علـم الاجتمـاع السياسـي ، فمسـاهماته فـي تكـوين علـم الاجتمـاع السياسـي عديـدة ، أهمهـا تلـك النظـرة الواقعيـة الموضـوعية إلـى الظـاهرة السياسـية وفصـل السياسـة عـن القيم والأخـلاق ، كما أنه وضع أسس نظرية الصفوة السياسية ، التي تم تطويرها فيما بعد لتصبح موضوعاً رئيساً من موضوعات علم الاجتماع السياسي[3].

كما أنه أول من رفع شعار " الغاية تبرر الوسيلة "، فإذا ما كانت غاية الحاكم هي البقـاء فـي السـلطة وتطويـع المحكـومين لسلطانه ، فإنـه يجـوز لـه أن يسـتعمل كـل الطـرق والوسـائل التـي تضـمن لـه مـا يريد ، فتغيـب بـذلك الوسـائل الأخلاقيـة والقيم الاجتماعيـة ،

---

[1] **نيقولا مكيافللي ، الأمير ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، ط 24 ، دار الأفاق الجديدة ، 2002، ص52 .**

[2] **د. قبـاري محمـد إسـماعيل ، علـم الاجتمـاع السياسـي وقضـايا التخلـف والتنميـة والتحـديث ، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ، 1980 ، ص 64 .**

[3] **فاروق يوسف ، مصدر سابق ، ص 14 .**

ور غم تغير النظم السياسية ، ورغم النعوت التي ينعت بها مكيافللي ومؤلفه (الأمير) ، إلا أن من بيدهم السلطة في الأنظمة التقليدية المعاصرة لا يخرجون عن نصائحه.

4- كارل ماركس (1818 – 1883): استطاع ماركس عبر حياته الأكاديمية والفكرية تأليف العديد من الكتب التي ضمنها نتاجه الفكري وتوجهاته النظرية في تحليل العلاقات الاجتماعية ، وأهم كتبه (انتقاد في الاقتصاد السياسي) و (رأس المال) و (الثورة الاشتراكية) وغيرها من الكتب التي أثرت ، كما يرى الدارسون ، في الحركات الثورية والتنظيمية في العالم ، ورسمت المعالم الرئيسية للنظم السياسية والاجتماعية للعديد من الدول ، خاصة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية[1]، وقد عبّرت مؤلفات ماركس عن أفكاره الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ووضحت طبيعة نظرياته وطروحاته وقيمه الثورية التي كان يحملها ، والتي أراد من خلالها تبديل النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في العالم وتعويضها بنظم راديكالية ، نظم تنحاز إلى الطبقة العاملة ، وتتميز بالتقدمية والاشتراكية ، كما تدعو إلى إلغاء الطبقية وتبشر بالأممية .

لقد كانت أفكار ماركس ملهمة للعلماء الذين جاءوا بعده ، الذين أسسوا لعلم الاجتماع السياسي ، حيث كان يعتقد بأن الصراع الطبقي بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة هو أساس تغير المجتمع من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى ، كتغير المجتمع من نظام العبودية إلى نظام الإقطاع ، ثم منه إلى نظام الرأسمالية ، كما درس ماركس الثورة الاجتماعية ، وركز على أسبابها ونتائجها ودورها في تحرير الإنسان من الظلم والقيود الاجتماعية والحضارية[2] .

أما اهتمام ماركس بالطبقة العاملة (البروليتاريا) ، فقد جعله يحدد الظروف التي تؤدى إلى قيام ثورة هذه الطبقة على النظام الرأسمالي والإطاحة به ، ويبرر ذلك بأن الاستغلال والعبودية والفقر وغيرها من الأمور التي تتعرض لها طبقة العمال ، هي نتيجة لتراكم رأس المال لدى الرأسماليين واحتكارهم لوسائل الإنتاج ، ويؤدى ذلك بالتالي إلى

---

[1] د. إحسان محمد الحسن ، رواد الفكر الاجتماعي ، بغداد ، مطابع دار الحكمة ، 1991، ص148

[2] د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص521 .

ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة ، فتعمل هذه الظروف التي تتعرض لها طبقة البروليتاريا إلى زيادة درجة وعيهم السياسي ودرجة تضامنهم وتنظيم صفوفهم ، فيؤدى ذلك إلى حملهم لواء الثورة الاشتراكية ، التي تحدد هدفها في وضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان ، وبذلك تستحوذ على السلطة من أيدي الرأسماليين وتركزها في أيدي الأغلبية أو طبقة العمال وتقيم عندها دكتاتورية البروليتاريا ، إلا أن هذه الدكتاتورية لا تعدو كونها سبيل إلى التحول من الرأسمالية إلى المجتمع الجديد ، عن طريق تدعيم نظام الملكية الجماعية ومحاربة الأيديولوجيات العقلية ، والأخلاقيات التقليدية ، فتقضى على كل صور اغتراب الإنسان وتحقق الديمقراطية[1].

6 ـ ماكس فيبر (1864 – 1920) : يطلق على ماكس فيبر أحياناً (ماركس البرجوازي) بمقتضى أنه من خلال آر اءه وكتاباته أعاد النظر بالطروحات التي جاء بها ماركس ، وأعاد صياغتها حسب أفكاره ، بعد أن تبنى أصول الرأسمالية الحديثة ونشأتها ، كما ذهب إلى أن علم الاجتماع يجب أن يبحث في تفسير سببي لسلوك الإنسان ، وأن يسبر غور الظاهرة ولا يكتفي بمعرفة مظاهرها الخارجية .

لقد أثرت العوامل الموضوعية والذاتية في نمط التفكير لدى ماكس فيبر ، كغيره من العلماء والمفكرين ، فقد كان والده يعمل في ميدان السياسة ، حيث كان في عهد " بسمارك " يتبع الحزب الليبرالي القومي ، ومن موقعه كأستاذ جامعي ، كان مولعاً بالعمل السياسي ، لذا فإن أعماله الفكرية اتجهت إلى تحليل بعض النظم الاجتماعية السياسية الموجودة ، كالأحزاب السياسية والسلطة والبيروقراطية وغيرها ، ومن الواضح أن دراسته للتنظيمات الرسمية في المجتمعات الصناعية والرأسمالية ، إنما هي انعكاس لتفاعله مع

---

[1] د. علي عبد الرزاق جلبي ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984، ص 74 .

المرحلة التي عاش خلالها ، وهى مرحلة تطورية اجتماعية جديدة ، ظهرت فيها الإمبريالية العالمية والبيروقراطية الرسمية ، مما أكسب فكره الاجتماعي بعداً واقعياً [1].

إن المجلد الأول من كتاب ماكس فيبر (الاقتصاد والمجتمع) ***Economy and Society*** ، يكاد يحوى معظم التصورات والأفكار الفيبرية حول علم الاجتماع و قضاياه ، خاصة جزءه الأول الذي حوى المفهومات السوسيولوجية الأساسية التي ُعدت أدوات فيبر التحليلية للمجتمع وأنساقه وأفعاله الاجتماعية[2] .

في ذلك يرى فيبر أن دعائم التصور النظري تستند على مسألتي النموذج المثالي ***Ideal type*** ، ونظرية التنظيم ***Organization theory*** ، فيشير إلى أن المسألة الأولى ، أفضل طريقة لدراسة المعاني الذاتية للظاهرة الاجتماعية ، في حين أن نظريته في التنظيم ، وهي المسألة الثانية ، تستند بصفة أساسية على مفهومه للسلطة ***Authority*** التي ميز فيها بين ثلاثة أنماط ، سنتعرض لها إن شاء الله عند تناولنا لموضوع السلطة.

مجالات علم الاجتماع السياسي :

كما هي الصعوبة التي يواجهها الدارس في تحديد تعريف متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي ، كذلك فإن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات – مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية – يفرضها تطور الحياة الاجتماعية ، وتغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعاً لذلك التطور ، إلا أن ذلك لا يعفى المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح ، يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي ، ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت علميته ويصبح مستقلاً ، و أهمها :

أولاً : أن يكون هناك مجال واضح للعلم .

---

[1] **د. ياس خضير البياتى ، الفكر الاجتماعي ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، الجامعة المفتوحة ، 2000، ص238 .**

[2] **د.عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الكويت ،عالم المعرفة ، 8-1981 ، ص129 .**

ثانياً : إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الأساسية.
ثالثاً : أن يتم تحديد أهداف العلم .

وقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي ، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ، حيث يتجه المفهوم الأول إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة ***Science of State*** ، أما الثاني فيشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة ***Power Study*** ، فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة ، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الثيولوجي(الديني) القديم ، والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع ، وبدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد ، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة ، وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين ، وظهور إشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل منهما ، وكان " بودان ***Bodin*** " أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى ، وذلك داخل نطاق الأمة ، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني[1] ، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ، هوبز ، ولوك ، وروسو ، محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلاً عن الحل الديني الذي كان سائداً في العصور الوسطى ، حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة .

إن ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية ، إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، وذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة والمقابلة والتجريب في مجال دراسة المجتمعات[1]، فالدولة إنما

---

[1] **د. محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 60 .**

[1] ***Maurice Duverqer . socioloqie politgue . paris . presses univerisitaires de france . 1968 . p .14 .***

تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص ، ورغم أن هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين ، إلا أن البعض لازال يتمسك به .

ويسيطر المفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي هو علم القوة ، على اهتمام غالبية الدارسين والكتاب السياسيين والاجتماعيين ، فهو كما يقول "موريس دوفرجيه " يعد في نظر هؤلاء (علم الحكم والسلطة) في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصراً على المجتمع القومي فقط ، وبذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم والمحكوم ، بين الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة ، وبين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به ، وهذا يستدعى (شرعنة القوة) ، أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة ، ما يؤدى إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية والمعنوية ، وقد أكد ماركس بأن الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة والحرية ، حيث أن صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ ، منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية ، ولن يتحقق حسب رأيه التوافق والتكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه الطبقات كما تختفي الدولة ونظامها السياسي في المجتمع الشيوعي .

المؤيدون للمفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي (علم دراسة القوة) ، يميلون إلى أن القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي ، ودرجة الخضوع والإذعان التي تحصل عليها الدولة ، وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة ، عن طريق ميكانيزمات خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض ، وعلى هذا فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقاً للنظرية العلمية ، يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة [1] .

---

[1] **د. إسماعيل علي سعد ، مصدر سابق ، ص30 .**

[2] **د. فاروق يوسف أحمد ، مصدر سابق ،ص 61-62 .**

آراء رئيسة لتحديد مجال علم الاجتماع السياسي :

بداية نرى أنه من المهم الإجابة على السؤال التالي : لماذا نحدد مجال علم الاجتماع السياسي ؟ ، والإجابة تتلخص في الإشارة إلى أمرين مهمين وهما :**أولاً** لتداخل هذا العلم حيناً ، وتقاطعه والتقائه أحياناً مع واحد أو أكثر من العلوم الأخرى ، كما يحدث مع علم السياسة على سبيل المثال ، أما الأمر **الثاني** فيتعلق بضرورة تحديد الموضوعات والقضايا التي تدرس في داخل نطاق هذا العلم ، إذن فإنه ليس من السهل تحديد مجال علم الاجتماع السياسي ، وبالتالي فإنه لا يوجد اتفاق كامل بين الدارسين والمتخصصين والمهتمين بهذا العلم على مجال أو مجالات محددة ، إلا أن المسائل الرئيسة التي يدرسها هذا العلم واضحة ومتفق عليها إلى حد كبير .

ولتحديد مجال علم الاجتماع السياسي فإنه يمكن إتباع إحدى الطرق الرئيسة التالية[2]:

1 – تحديد الموضوعات الرئيسة التي تدرس أو يجب أن تدرس في نطاق هذا العلم ، حيث يرى بعض الكتاب أن علم الاجتماع السياسي يتكون من خليط متعدد وأنه غير محدد الهوية ، وأنه لم يطور إطار نظري ولكنه طور مجموعة من الاتفاقات الضمنية حول المجال العام ، لذلك فإن " سملسر ***Smelser*** " يرى أنه يمكن تحديد مجال علم معين عن طريق تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة التي يهتم بها المتخصصين في ذلك العلم أو المهتمين به .

2– تحديد مجال العلم بتحديد إطار عام للدراسة ، وفى هذه الطريقة يقوم العالم بتحديد إطار نظري للعلم دون الدخول إلى الموضوعات التفصيلية التي يحتويها ذلك الإطار ، وهنا قد يكون التحديد واسعاً كما قد يضيق إلى درجة كبيرة ، وأهم مميزات هذه الطريقة أنه يكون هناك منطق معين وراء ذلك التحديد ، كما أن الموضوعات تكون أكثر انسجاما .

3– التحيد عن طريق الجمع بين الطر يقتين السابقتين ، وهما تحديد الموضوعات وتحديد الإطار النظري ، حيث يميل بعض العلماء إلى تحديد مجال العلم عن طريق تحديد

الإطار العام وكذلك الموضوعات داخل هذا الإطار ،كما إنهم أحياناً قد يحددون بعض المواضيع التي تدرس في نطاق العلم ثم يردونها إلى إطار عام يحدد مجال العلم.

أهم العوامل التي أسهمت في تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع السياسي:

إن طبيعة مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي ، تنشأ عن تعدد أهدافه التي تطورت ونمت ، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، كما جاءت عملية هذا التنوع نتيجة مجموعة من العوامل التي أسهمت في تطوير وتحديث هذه المجالات ومنها [1] :

1- تزايد عدد المتخصصين من العلماء والباحثين المهتمين بموضوعات وقضايا علم الاجتماع السياسي.

2- الاهتمام المتزايد بالقضايا والمسائل والظواهر السياسية ، من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار ، في الدول المتقدمة والنامية .

3- تعدد مراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد العليا المتخصصة ، التي أعطت اهتماما ملحوظاً لدراسة النظام السياسي ، وتقييم العديد من الظواهر والمشكلات السياسية التي تزداد بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة.

4- تطور المناهج والأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات والبحوث السياسية ، سواء النظرية منها أو التطبيقية ، إضافة إلى إدخال الحاسب الآلي في جمع وتحليل البيانات وتصنيفها ، الذي طور في سرعة وكفاءة إجراء البحوث الأمبيريقية (الميدانية).

5- زيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي ، وخاصة عند دراسة الظواهر والنظم السياسية في عالمنا المعاصر .

أهم المجالات كما يراها بعض العلماء :

نعرض هنا بعض أهم الآراء التي جاء بها العلماء المتخصصين ، التي توضح وجهة نظر كل منهم نحو تحديد نطاق الدراسة في علم الاجتماع السياسي ، كما توضح هذه الآراء ، أن مجالات علم الاجتماع السياسي تختلف وتتطور من عصر إلى آخر

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 59-60 .**

حسب اختلاف وتطور الظاهرات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المختلفة ، ومن هذه الآراء بإيجاز :

أولاً : " رينهارد بندكس " *R . Bendix* ، و " سيمور لبست " *S . Lipset*[1]:

1- دراسة السلوك الانتخابي ، الذي ظهر في الدولة والمجتمعات المحلية.

2- دراسة تركز القوة الاقتصادية ، وعمليات صنع القرار السياسي.

3- دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية ، وجماعات المصلحة.

4-دراسة الأحزاب السياسية ، والمنظمات التطوعية ، ودراسة مشكلات الأوليجاركية، والارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسي .

5- دراسة الحكومة ومشكلات البيروقراطية.

6- الدراسات المقارنة للنظم السياسية .

ثانياُ : " غاستون بوتول " :

1- تحليل نشأة النظم ، وتحليل الظاهرات السياسية ، في علاقتها مع الظاهرات الاجتماعية الأخرى .

2- تماثل الأجهزة السياسية في مختلف أنواع الحضارات .

3- نشأة الرأي العام .

4- العلاقة بين البُنى المادية والبُنى الفكرية ، والطبقات والأنظمة .

5- كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها واختياراتها على الصعيد السياسي .

6- أشكال العمل السياسي .

ثالثاً : اهتمامات حديثة لعلم الاجتماع السياسي :

بدأت في العقود الأخيرة تظهر اهتمامات واسعة لعلم الاجتماع السياسي بالعديد من القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام ، لذا فإننا نلاحظ الاهتمام المتزايد بالمسائل الآتية :

---

[1] *R. Bendix , fs . Lipsent , the field of political Sociology, in coser , ed . , op . cit . , pp 10 – 47*

1- التنشئة السياسية .

2- الوعي السياسي .

3- التنمية السياسية .

4- الصفوة أو النخبة .

5- الحريات السياسية ، والأقليات ، وجماعات الضغط ، ومختلف الجماعات السياسية.

6- السياسة الدولية في النظام العالمي الجديد ، وأثرها على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، المحلية والقومية.

7- الرأي العام .

أهداف علم الاجتماع السياسي :

أشرنا في موضع سابق ، إلى أنه من الشروط المهمة لعلمية أي علم ، أن تكون له أهداف محددة وواضحة يسعى لتحقيقها ، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل ، له أهداف يعمل على الوصول إليها ، نذكر منها :

أولاً : الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار المجردة ، التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة ، والتي عن طريقها يتم تحليل وتفسير الظواهر والقضايا السياسية بصورة علمية محددة ، وكذلك اختبار صحة النظريات بشكل مستمر ودائم .

ثانياً : يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلاً سوسيولوجياً ، كما يسعى جاهداً لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة .

ثالثاً : يركز علم الاجتماع السياسي ، كغيره من فروع علم الاجتماع ، على دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية ، وذلك من حيث بناءاتها ووظائفها في إطار المجتمع ، ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق، وإلى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة ، ومعرفته الأسباب التي تؤدى إلى الخلل

الوظيفي لهذه الأنساق ، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية ، واستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة .

رابعاً : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العلاقات المتبادلة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى ، حيث يرتبط النسق السياسي بالضرورة بالأنساق الاقتصادية ، والدينية ، والتربوية ، والأخلاقية ، والقانونية ، والعائلية ، وغيرها من الأنساق الاجتماعية ومكوناتها المختلفة ، والتي يحدد في ضوئها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النسق السياسي بصورة عامة .

خامساً : يهدف علم الاجتماع السياسي ، إلى دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة ، وذلك عبر العصور التاريخية ، مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية ، وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية ، وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين ، وغيرها من المؤسسات والنظم السياسية .

سادساً : يهتم علم الاجتماع السياسي بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ أن تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة ، ومن أهم هذه الإيديولوجيات ، الشيوعية (البدائية) ، والماركسية ، والرأسمالية ، والليبرالية ، والفاشية ، والعنصرية ، وصولاً إلى الإيديولوجية الجماهيرية (النظرية العالمية الثالثة) ، وهدف علم الاجتماع السياسي هو دراستها وتحليلها ومعرفة خطوطها و أطرها العامة ، ومدى تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام .

سابعاً : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة قضايا ومشكلات التنمية السياسية ، باعتبارها جزءاً هاماً من التنمية الشاملة ، من ذلك فإنه يدرس الثقافة السياسية ، والتنشئة السياسية ، ومدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية ، وفى صنع وتنفيذ القرار السياسي.

ثامناً : يهدف علم الاجتماع السياسي للتعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية ، التي توجد في مرحلة تاريخية معينة ، أو في مراحل وعصور مختلفة ، وعلاقة ذلك بالواقع

الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد في المجتمعات البشرية ، وذلك من خلال إجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية .

الخصائص العامة لعلم الاجتماع السياسي :

يمكن إجمال أهم خصائص علم الاجتماع السياسي في الآتي :

1- يقود لفهم وتفسير الظواهر السياسية في إطار علاقاتها الاجتماعية .

2- يستند إلى المنطق العلمي في دراسته لتلك الظواهر.

3- يهدف للوصول إلى تنظيم أوجه النشاط السياسي .

الفصــل الثــاني

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي

أولا . الاتجاهات النظرية في العصور القديمة.

- الفكر السياسي الإغريقي (اليوناني) القديم .

ثانيا . الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة.

- الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة .
- الاتجاهات النظرية في العصر الحديث .
- الاتجاهات النظرية في الفكر الجماهيري .

مقدمة :

كل المتتبعين لحركة علم الاجتماع ، يلاحظون تعدد وتباين وتزايد الكتابات حول نظرية هذا العلم ، لعل ذلك كله يرجع إلى التقدير الكبير لأهمية النظرية بالنسبة لنمو العلم وتقدمه ، وا ٍن كانت الكتابات في أغلبها ، تحاول تحليل الارتباط بين النظرية والاتجاهات والمذاهب الفكرية والإيديولوجية والأخلاقية ، وذلك من أجل الوصول بنظرية العلم إلى وضع يمكنه من تحقيق أهداف الفهم والضبط والتحكم والتفسير والتنبؤ بالظواهر التي يهتم بدراستها .

إن أغلب مؤرخي علم الاجتماع السياسي ، والمهتمون بدراسة تاريخ مسيرته ، يكادون أن يتفقوا على أن هذا العلم قد نشأ ، كنسق معرفي متميز ، في أحضان النظريات السوسيولوجية الكبرى في أوروبا ، خاصة في عصر التنوير ، حيث يذهب إلى ذلك " أرفينج زايتلن " في معالجته المستفيضة للنظرية الاجتماعية وعلاقتها بالأيديولوجية ، خاصة عند تحليله للأسس الفلسفية لأفكار عصر التنوير ، والاتجاهات المحافظة والراديكالية ، منذ ظهور أفكار" يونالد دو ميستر" ، و"سان سيمون " ، و"أو جست كونت " ، و " ماكس فيبر " ، و " باريتو " ، و" موسكا " ، و " روبوت ميشيل " ، و " اميل دوركايم " ، و" كارل مانهايم " [1] .

لقد أسهمت مثل هذه الكتابات والمحاولات العلمية ، في توجيه الاهتمام نحو الأيديولوجية كمعيار لتصنيف التراث النظري في علم الاجتماع ، وعملت من ناحية أخرى على بلورة فكرة تقسيم ذلك التراث إلى اتجاهين نظريين أساسيين ، هما المادية التاريخية والبنائية الوظيفية ، غير أنه من الملاحظ على هذه الكتابات ، أنها قد انصرفت في أغلبها

---

[1] *I . m . Zeitlin ,Ideology and the development of sociology , prentice nall I*

نحو الماضي ، متتبعة التراث النظري لعلم الاجتماع منذ البداية ، في محاولة لعرض وتفسير أفكار أقطاب هذا العلم [1].

إن دراسة النظريات السياسية ، تلقى اهتماماكبيراً من قبل المتخصصين في علم الاجتماع السياسي ، لأنها تعد جزء من النظرية السوسيولوجية العامة التي يقوم عليها علم الاجتماع العام وفروعه المختلفة ، كما تحظى دراسة هذه النظريات باهتمام العلوم السياسية وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى ، مرد ذلك إلى طبيعة تعقد الظاهرة السياسية *Political Phenomenon* ، وباعتبارها أحد أنواع الظواهر الاجتماعية .

سنحاول في هذا الفصل تناول الاتجاهات النظرية في مجال علم الاجتماع السياسي بإيجاز شديد ، متتبعين في ذلك التطورات الفكرية والسياسية التي ظهرت مع بروز الحضارات البشرية الأولي ،والتي ما تزال منبعاً مهماً لا يمكن تجاهله عند دراستنا للواقع الفعلي للتراث البشرى الذي تعيشه مجتمعات العصر الحديث ، حيث نلاحظ ارتباط المفكرين والفلاسفة بدراسة الظاهرة السياسية وتطور الفكر السياسي منذ العصور القديمة ، ثم العصور الوسطى ، وخلال عصر النهضة والتنوير، حيث تنتهي هذه الحقبة الزمنية تقريباً مع نهاية القرن السابع عشر أو بداية القرن الثامن عشر ، لتبدأ حقبة ثانية لها روادها ومفكروها وظروفها الاجتماعية والسياسية والعلمية وتستمر على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة ، كما برزت مع نهاية القرن التاسع عشر و خلال القرن العشرين اتجاهات نظرية معاصرة ، لها آراء متعددة حول القضايا والمشكلات السياسية التي يهتم بمعالجتها علم الاجتماع السياسي .

أولاً : الاتجاهات النظرية في العصور القديمة :

عند دراستنا وتحليلنا للظواهر السياسية بصفة خاصة ،وللظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، فإن تلك الدراسة وذلك التحليل لا يستقيمان إلا إذا ما أخذنا في الاعتبار

---

[1] **د. علي عبدالرزاق جلبي ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984، ص 119 .**

موضوعين أساسين ، أولهما : هو الرجوع إلىالجهود العلمية والفكرية الجبّارة ، الناتجة عن جهود العديد من المفكرين والفلاسفة في العصور القديمة ، التي سبقت نشأة الدولة بمفهومها الحديث ، أما الموضوع الثاني : فيتمثل في بروز بعض الفلاسفة والمفكرين كرواد في هذا المجال ، لهم توجهاتهم الفكرية التي برزت من خلال الواقع المعاش في مجتمعاتهم ، ولا تزال صالحة للقياس عليها عند معالجة بعض القضايا الأساسية التي يتناولها العلم في عصرنا الراهن .

- الفكر السياسي الإغريقي القديم :

فإذا ما نظرنا إلى الفكر السياسي الإغريقي (اليوناني) القديم ، فإننا نلاحظ أهمية الأفكار والتوجهات النظرية لبعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر ، ومن أهمهم إفلاطون ، الذي مزجت فلسفته السياسية بين الواقعية والمثالية ، حيث نجد ذلك في مؤلفاته ، أو محاوراته السياسية التي برزت ، مثل (الجمهورية) التي رسم فيها الخطوط الرئيسة للمدينة الفاضلة ، كما أن تحليلاته السياسية في مؤلفيه (السياسي) أو (رجل الدولة) ، و(القوانين) ، محاولة جمع فيها نظريته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية ، فعكست محاولاته طبيعة نظام الدولة . دولة المدينة . باعتبارها الوحدة السياسية الرئيسة ، كما أن تحليلات إفلاطون عن الطبقات الاجتماعية ، خلقت معادلة اجتماعية واقتصادية ونفسية ،حيث ربط بين الحاجة والطبقة والنفس ، مركزاً على البناء الاجتماعي الذي يقوم على أساس طبقي لغرض العمل على إشباع حاجات مجتمع المدينة وتحقيق ذاتية كل طبقة .

إن جوهر أفكار إفلاطون ، هو محاولته تجاوز الواقع المرير الذي يعصف بالمجتمع اليوناني من مشكلات وصعوبات ، والبحث عن مجتمع يخلو من كل المظاهر والظواهر الاجتماعية السلبية ، من هنا جاء كتابه (الجمهورية) ، الذي طرح من خلاله مجتمع المدينة الفاضلة ، تلك المدينة التي تقوم على الفضيلة والعدالة ، والحكم الصالح الذي تتحقق في ظله هذه القيم المعنوية العظيمة ، وعلى عكس ما يراه السفسطائيون بأن العدالة هي (مصلحة الأقوى) أو (فعل ما هو في مصلحة الأقوى) فإن إفلاطون يرى أن

العدالة (فضيلة عامة وخاصة) ، فالفرد العادل لا يمكن أن يعيش إلا في دولة عادلة ، والفرد الفاضل لا يمكن أن يعيش إلا في دولة فاضلة[1].

إذن فإن أبرز أفكار إفلاطون ، التي يرى أنه من شأنها تأسيس المدينة الفاضلة التي تناولها في كتابه (الجمهورية) ، تتمثل في أن الفضيلة هي المعرفة ، والتخصص وتقسيم العمل ، والفئات والطبقات الاجتماعية ، والأنفس ، والعدالة ، والتربية والتعليم ، والرأي العام ، ونظم الحكم ، وعلى هذا الأساس ظهرت طبقات اجتماعية هي[2]:

أ . الحكام :وهم يمثلون رأس المجتمع أو عقل المجتمع ، ويكون أفراد هذه الطبقة من الفلاسفة والحكماء الذين ينبغي أن تتوفر لديهم الحكمة والشجاعة والعدالة ، وبالتالي فإنهم مؤهلين لممارسة الحكم ، وكان إفلاطون يعتقد أن واجب الحاكم هو أن يحمل الناس على طاعة القوانين بقوتي : الاحترام وهو عن طريق المعرفة ، والخوف وهو بطريقة قوة الحاكم ، ويرمز لهذه الطبقة بالذهب .

ب . الجند : ويمثلون قلب المجتمع ، وأفراد هذه الطبقة لهم امتيازات وحقوق وواجبات تتمثل في أحقيتهم بالحكم ، ولكن تحت رقابة وتوجيه ، أما وظيفة هذه الطبقة فهي الدفاع وحماية الدولة داخلياً وخارجياً ، حيث تتوفر فيهم ، حسب رأي إفلاطون ، النزعة الغضبية أو الشجاعة ، كما يجب أن يتدربوا عليها ، وكذلك على عدم الخوف من الموت ، والاعتدال في الأكل والشرب والحب ، ويرمز لهذه الطبقة بالفضة .

ج . العمال أو المنتجين : وهم يمثلون الشهوة أو بطن المجتمع ، وهم يتولون مهمة العملية الإنتاجية (زراعية ، حرفية ، تجارية ... الخ) ، وتحتل هذه الطبقة المكانة الدنيا بين طبقات المجتمع ، وقد رمز لها بالحديد أو النحاس .

---

[1] **د. حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، من إفلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثالثة ، 1999 ، ص50**

[2] **د. ياس خضير البياتى ، الفكر الاجتماعي ، من عصر الحكمة إلى عصر العلم ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، الجامعة المفتوحة ، 2000 ، ص 80 .**

تأسيساً على ذلك ، فإن إفلاطون يعد بحق (أبو الفلسفة السياسية) ، حيث أثرى الفكر السياسي بمساهماته التي تركت بصماتها على جهود العلماء الفكرية ، وتحليلاتهم السياسية ، رغم ما يؤخذ عليه من محدودية أفكاره التي جاءت انعكاساً لدول المدينة في عصره ، وتأثره بالوضع السائد ، ويمكن أن نوجز مساهمات إفلاطون في الفكر السياسي بالآتي :

- من أهم أفكار إفلاطون الخالدة فكرة أرستقراطية المثقفين ، بمعنى أن السلطة السياسية يجب أن لا تعطى للأغنى أو الأقوى أو للأكثر عراقة ، ولكن يجب أن تعطى للأكثر تعليماً ومعرفة ، وهو ما يعد من الأفكار التي مازالت قائمة في العصر الحالي ، حيث أن التعليم شرط أساس للنخبة الحاكمة .
- كما أن أفكاره في ديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة في تكافؤ الفوص ، تعد من الأفكار الخالدة ، حيث نادى بجعل الدولة مؤسسة تعليمية ، بإيجاد نظام للتعليم العام تعطى فيه الفرصة لكافة أبناء الشعب وطبقاته ، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الجنس .
- وكانت له أفكاره وآراءه في تدهور الحكومات وميلها للانهيار إلى الأسوأ ، نتيجة لتغلب نزعات أدنى عند الحكام [1].
- كان إفلاطون أول من قال بأن المجتمع مكون من أنظمة متصلة الواحدة بالأخرى ، وهذه الأنظمة هي النظام السياسي ، والنظام الأسرى ، والنظام الديني ، والنظام الاقتصادي ، كما أنه يعتقد بأن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأنظمة لابد أن ينعكس على بقية أنظمة المجتمع .
- وضح إفلاطون العلاقة بين الفرد والدولة ، بقوله أن رئيس الدولة الذي ينبغي أن يكون خبيراً بالفلسفة ، يجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجموع ، كما يعتقد بأن الجماعة أهم من الفرد ، لذلك ينبغي على الفرد التضحية من أجل تحقيق طموحاتها وأهدافها ، لذا يعده المتخصصين من أول زعماء الاشتراكيةو المبشرين بها .

---

[1] **د. حورية توفيق مجاهد ، مصدر سابق ، ص 72.**

○ كما يعتقد بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه إذ أن كل فرد من أفر اد الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي العمل المؤهل له من الناحية الو اثية ، كما ينبغي على كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام ومسؤوليات الطبقات الأخرى ، مما جعل تقسيمه للطبقات الثلاث في المجتمع تقسيماً صارماً لا يجب على أي فرد الخروج عنه.

● الفكر السياسي المسيحي :

كذلك فإن الفكر السياسي المسيحي يمكن تصنيفه في إطار النظرية السياسية الأخلاقية ، التي يؤكد روادها على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق ، انطلاقا من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة ، مثله في ذلك مثل الفكر السياسي الإغريقي ، ويظهر هذا جلياً عندما نتناول الفكر السياسي عند "توما الاكويني " 1225 – 1274 ، الذي يعده بعض مؤرخي الفكر السياسي خلال العصور الوسطى المسيحية ، من أهم المفكرين الذين تناولوا أرسطو ونظريته السياسية بالشرح والتحليل ، خلال القرن الثالث عشر الميلادي ، لقد تناول " الاكويني " الأفكار والقضايا السياسية التي أهتم بها أرسطو بصورة عامة ، فظهر ذلك في أفكاره ونظريته عن الدولة والقوانين على سبيل المثال ، فحرص أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يربط عموماً بين السلطة أو نظام الحكم والنظام القانوني[1] .

لذا فإن أفكاره كانت تنطوي على أهم الأفكار السياسية التي دارت في العصور الوسطى ، حول العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية ، وحيث كانت تتفاوت شدة هذه الأفكار تبعاً لقوة الخلاف بين هاتين السلطتين ، أي بين البابا الذي يمثل السلطة الأولى ، والملوك والحكام الذين يمثلون السلطة الثانية ، ويرى " الاكويني " أن الإنسان هو أقرب المخلوقات لله لأنه يتكون من بدن وروح ، أما المجتمع بشكله الطبيعي فله غاياته وأهدافه ، ويقوم على تبادل الخدمات والمنافع من أجل الحياة الطيبة ، إذن فهو يحتاج إلى هيئة

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 154 .**

حاكمة تسيّر شئونه ، وعلى ذلك فإن الحكم أمانة في عنق الجماعة كلها ، وسلطة الحاكم مستمدة من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر ، غير أن السلطة يجب أن تكون محدودة ، وأن تسير أعمالها وفقاً للقانون[1] .

وقد تناول كتاب الاكويني (حكومة الأمراء) ، توجهاته النظرية التي تجسد فكره الاجتماعي السياسي ، الذي عكس مرحلة احتدام الصراع الضيق بين البابوية والأباطرة، عاكساً أيضاً لتأثره الواضح بأفكار أرسطو ، فأكد الاكويني على أهمية القانون في تنظيم شئون المجتمع ، وأهميته في تبرير شرعية وجود السلطة السياسية في إطار من التحليلات الأخلاقية ، وحيث أنه كان يؤكد على أن لا وجود لسلطة سياسية بدون قانون ، فإنه انتقد كثيراً نظام الحكم الاستبدادي ، بل وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم ، على أن تكون المقاومة في إطار شرطين أساسيين هما : أن تكون المقاومة حق مكفول لكل أفراد الشعب ، وأن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية بحيث تؤدي إلى ظهور نظام حكم جيد ، وهذا ما نجده يظهر في تحليلات علماء الاجتماع السياسي عند دراستهم للحركات الاجتماعية والتحررية كقضايا مهمة في العصر الحديث .

إن اهتمام الاكويني الكبير بالقانون كعامل مهم وضروري لتنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وبين الحاكم والمحكوم ، جعله يبحث عن الأدلة التي تبرر العلاقة الوثيقة بين القانون السماوي والقانون الإنساني ، حيث كان يعتبر القانون جزء من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض ، واهتمامه بالقانون كجزء مهم من نظريته السياسية جعله يدرسه دراسة وافية ، مقسماً القانون لأربعة أقسام هي :

1- القانون الأزلي ، الذي يطابق التدبير الإلهي مطابقة عملية ، وهو الحكمة الإلهية التي تنظم الخليقة كلها ، وبذلك يسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان ، مع أنه ليس غريباً عن إدراكه أو مضاداً لفهمه .

---

[1] **د. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص115 .**

2- القانون الطبيعي ، الذي يمكن فهمه على أنه انعكاس للحكمة الإلهية في المخلوقات، ويتجلى ذلك في رغبة الإنسان في فعل الخير والحياة الطبيعية ، وقدرته على الإدراك والسعي من أجل الطمأنينة والاستقرار النفسي.

3- القانون الإلهي ، أو القانون المقدس ،و هو الوحي أو التبليغ الذي جاء عن طريق الكتب المقدسة ، ويقوم رجال الدين بنشره بين الناس .

4- القانون الإنساني ، حيث يرى الأكويني بأن تطبيق القوانين الثلاثة الأولى تطبيقاً كاملاً على البشر كان أمراً متعذراً ، لذلك هناك قانوناً وضع خصيصاً ليلائم الإنسان ، كما أن مصدره إنساني خالص ، وهو تطبيق للمبادئ العظمى لنظام سائد من قبل في العالم ، يتسم بالخصوصية ، أي أنه ينظم حياة الجنس البشرى دون سائر المخلوقات ، كما أنه ناتج عن جهود الناس جميعاً من خلال تفاعلهم من أجل المصلحة العامة ، نابع من عقولهموعر ّ فه بأنه : شريعة تستهدف الخير العام ، أملاها العقل ، وصاغها من يرعى شئون الجماعة ، ثم تُشهر ت .

- الفكر السياسي الإسلامي :

أما إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين فقد كانت منبعاً خصباً أدى إلى تطور وازدهار العلوم السياسية والاجتماعية بوجه عام ، يأتي في مقدمتهم ابن خلدون ،و ابن الأزرق ، والفارابي ، والكثيرين غيرهم .

لقد ساهم " ابن الأزرق " والمعروف بأبي عبدا لله محمد بن الأزرق الذي توفى سنة 1491 ، مساهمة فعالة في التأسيس لعلم الاجتماع السياسي ، خاصة في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك)، الذي يعده البعض محاولة جديدة لتنظيم أفكار ابن خلدون في مجال الميدان السياسي والاجتماعي ، حيث ركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية ، مثل السلوك السياسي للحكام والمحكومين ، ونظام الدولة ، وأنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية والحضرية ، كما ناقش أشكال الخلافة والعوائق التي تواجه الملك والخلافة ، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة ، التي يعدها المتخصصون من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي***Political Behavior*** .

إن كتاب ابن الأزرق ، الذي قسمه إلى مقدمتين وأربعة كتب ، يعد بلغة علم الاجتماع السياسي المعاصرة ، دراسة في أنماط السلوك السياسي ، فقد كانت المقدمة الأولى تبحث في تقرير ما يوطن في النظر في الملك عقلاً ، أما المقدمة الثانية فتتناول تمهيد في أصول من الكلام في الملك شرعاً ، أما كتبه الأربعة فقد كانت مخصصة لدراسة السياسة من جوانبها المختلفة ، حيث تناول الكتاب الأول حقيقة الملك والخلافة وسائر أنواع الرئاسات ، أما الكتاب الثاني فيعالج أركان الملك وقواعد بنائه ، ويتناول الكتاب الثالث ما يطالب به السلطان تشييداً لأركان الملك وتأسيساً لقواعده ، والكتاب الرابع خصصه لمعالجة عوائق الملك وعوارضه ، أي الصعوبات التي تصادف الحاكم في بناء النظام وإمكانية تعرضه للانهيار وحدوث تغيرات سياسية ، وبذلك كان هذا التقسيم منطقي إلى حد كبير ، حيث يبدأ بالأسس والقواعد العامة التي تقوم عليها معالجة الأنظمة السياسية ، ويتدرج بعد ذلك إلى معالجة مقومات نظام الحكم وأركانه ، ثم يتعرض إلى ما يجب أن يكون عليه سلوك الحكام للحفاظ على نظام الحكم ، ثم العوامل المؤثرة في المحافظة على نظام الحكم القائم ، والصعوبات التي تواجه ذلك ، وكيفية التغلب عليها .

ثانياً : الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة :

● الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة : بعد أن كان المجتمع الأوروبي يرزح تحت وطأة العوائق والقيود التي كانت تحيط به في العصور الوسطى ، فقد شهد تغيرات اقتصاديةكبيرة منذ نهاية القرن الخامس عشر كان لها أثراً كبيراً على الحياة السياسية والاجتماعية ، حيث لم يعد نظام الحكم الذي ساد في الماضي صالحاً لحركة التجارة والصناعة التي اتسعت دوائرها ، نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وفتح الأسواق الجديدة ، فكانت بداية التغيير بانهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل الثورة البروتستانتية التي مزقت البناء الثيولوجي القديم من داخله ، ذلك البناء الذييتضمن توجيهاً أيديولوجياً لواقع متميز المعالم من حيث تفاعلاته وعلاقته وضوابطه وظواهره ونظمه الاجتماعية ، وهى المكونات التي ترجع في مرتكزاتها الأساسية إلى ما تمليه الديانة الكاثوليكية ، وساعد انهيار البناء الثيولوجي القديم إلى انهيار البناءات الاجتماعية الواقعية ، فوجد المجتمع الأوروبي نفسه

في حالة من اللامعيارية واللانظامية ، فكان عليه بأن يتجه أفراده إلى التحرر أولاً ، ومن ثم إلىالحاجات الواقعية الملحّـة ، والبحث عن واقع جديد في إطار نظام اجتماعي مستحدث على أسس جديدة[1].

إن تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوروبي بما صاحبها من انهياروا ٍعادة بناء ،قد خلقت نوعاً من التفكير المستنير العلمي بعد سيادة التفكير اللاهوتي في مراحل سابقة ، وقد أسس ذلك لبداية عصر جديد يحترم تفكير الأفراد واستخدام العقل في حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ،ومعالجة الانحطاط الأخلاقي المسيطر على المجتمع الأوروبي في حينه ، بحيث انعكس كل ذلك على التوجهات السياسية التي طورت على يد العديد من المفكرين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين ، الذين عمدوا ، كما هو الحال لدى الطبقة الوسطى التجارية ، إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية تهدف إلى تنظيم المجتمعات الأوروبية بما يتلاءم مع العصر الجديد .

نظريات العقد الاجتماعي – ***Social Contract Theories*** :

برزت نظريات العقد الاجتماعي ، والتي يطلق عليها أحياناً نظريات العقد السياسي ، في أعقاب عمليات الانهيار والتجديد في البنى المختلفة التي تعرض لها المجتمع الأوروبي إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل ، وحيث أن نقطة البداية قد تأسست خلال هذه الفترة ، إلا أن صياغة المجتمع الجديد قد استغرقت الفترة ما بين عصر النهضة وعصر التنوير، أي الفترة التي استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر، وطرحت خلالها تصورات عديدة متباينةومتناقضة أحياناً ، إلا أنها جميعاً تتفق على عدم كفاءة النظام الثيولوجي القديم وتجسداته الدافعية لتنظيم الحياة المجتمعية ، والبحث عن تأسيس نظام جديد يعطي للإنسان مساحة أرحب للمشاركة في صنع النظام الذي يدعم مشاركته في المجتمع ويساعد على النمو الملائم لإمكانياته ، لذا فإن الفكر السياسي خلال تلك الفترة ، خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز السلطة

---

[1] **د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية 1983 ، ص80.**

السياسية ، وتضمن وجود حدود شرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين[1]، تمثل ذلك في الآراء التي جاء بها كل من " هوبز " و " لوك " و " روسو "، فيما كون بعد ذلك نظريات العقد الاجتماعي .

1-توماس هوبز (1588 – 1679) : دون شك فإن العالم أو المفكر أو الفيلسوف ، لابد وأن يتأثر بالظروف والمعطيات الموضوعية والذاتية ، حيث تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية نوعية التفكير والاهتمامات التي يتصدى لها ، وهذا ما حدث لـ " توماس هوبز "، حيث كانت تنتشر حالة من الفوضى الشاملة سادت المجتمع الأوروبي بشكل عام ، وعلى وجه الخصوص المجتمع الإنجليزي الذي عايشه " هوبز " والذي خضع لمجموعة من الصراعات والحروب الأهلية التي جعلت الحياة السياسية غير مستقرة ، فقد تم إلغاء مبدأ الوراثة المؤكد بالحق الإلهي في مجال العلاقات الاجتماعية ، فأصبحت الأرض تباع وتشترى وترهن ، ومن ثم لم تعد هناك العلاقات التي كانت سائدة حتى القرن السابع عشر بين السادة والعبيد ، بل ظهرت علاقات من نوع جديد أدت إلى ظهور الحاجة للتأكيد على التعاقدات، لذا نجد هوبز يعرف الظلم بأنه عدم إنجاز العهود .

كذلك فإنه في المجال السياسي تم إلغاء مبدأ الوراثة أيضاً ، ما دعى هوبز إلى التأكيد على التعاقد الاجتماعي كأساس للحكم الملكي ، وقد أيد أفكار " بودان " عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة التي تضمن أن يعيش الأفراد في إطارها في حالة من المساواة والاتفاق ، ويمكن أن نلخص بعض أفكار " هوبز " في النقاط التالية :

- من أهم أفكاره السياسية ،دراسته للطبيعة الإنسانية ، مستعيناً بالمناهج الرياضية والتحليلية والسيكولوجية التي تطورت بها العلوم الطبيعية ، وبذلك استبعد المناهج الميتافيزيقية واللاهوتية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى ، وقد فسر كل من الدولة والمجتمع تفسيراً مادياً ، فقال إن الإنسان وجد نفسه مع الآخرين حيث يعيش الجميع في حالة من الفوضى واللانظامية وغياب الرادع القانوني ، ما أدى إلى انعدام إمكانية العيش بسلام وطمأنينة ، وقد أطلق على هذه الحالة الأولية اسم (الحالة الطبيعية)، التي لا

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص168 .**

يخضع فيها الإنسان إلى قوانين الحركة الطبيعية ، بل يكون له عالمه الطبيعي الذاتي الذي يتكون من مجموعة من الغرائز والرغبات والدوافع النفسية التي يسعى لتحقيقها ، إذن فإن مصدر التغيير في الإنسان حسب رأيه ، هو تحقيق الأنانية الفردية .

- لا يمكن أن يكتب الاستمرار للحياة الاجتماعية الطبيعية التي كانت توجد في المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية ، وذلك لوجود دوافع أخرى للإنسان، تدعوه إلى التحرك نحو الأمن والاستقرار والسلام والتعاون ، حيث ينتقل الإنسان بذلك من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الاجتماع أو المجتمع المدني ***Civil Society***، وذلك لا يتم إلا عن طريق التعاقد الاجتماعي .
- إن حالة الفقر التي كانت تعالج قديماً بالإحسان المسيحي ، وحالة البطالة ، أصبح لزاماً على الدولة معالجتها بخلق مناشط جديدة أو بالهجرة وا ٕذا لم يتم ذلك فإن أفراد المجتمع يجدون أنفسهم في حالة حرب مع بعضهم البعض ، والتي أطلق عليها (حرب الكل ضد الكل) .
- علاجاً لذلك ، فإن هوبز يدعو إلى دعم الملكية المطلقة ، باعتبارها في نظره ، أكثر الحكومات استقرارا ونظامية ، وهو بذلك لا يهدف إلى دعم الملكية في حد ذاتها بقدر ما يهدف إلى دعم حكومة قوية ، وأن يكون مصدر القانون ليس النظام الاجتماعيوا ٕنما سلطة الحاكم .
- يرى هوبز بأنه لا حاجة للجماعات الوسيطة بين الفرد والدولة ، كالكنيسة والنقابات، التي ينظر إليها على أنها مصدر لتفريخ الشقاقات ، وأنها تجاوز على سيادة الدولة والحاكم ، ونظراً لانتشار الفردية بسبب سقوط الجماعات الوسطية ، فيجب أن يتم التوازن بسلطة مركزية قوية ومطلقة ، حيث يُ عطى صاحب السلطة السياسية أو ذات السيادة ، الكثير من الحقوق والصلاحيات التي تخوله تحقيق مهامه ومسؤولياته ، وذلك عن طريق التعاقد الذي يتم بين المحكومين والحاكم ، ولا ينبغي لأفراد المجتمع ولا يحق لهم القيام بالثورة أو تغيير شكل نظام الحكم ، وعدم استطاعة صاحب السلطة أن يتخلى عن السيادة

الممنوحة إليه ، وبذلك يكون الحاكم هو " اللوفثان " أو الإله البشر ي الذي يسيطر سيطرة مطلقة على السلطة والدولة .

لقد جاءت أفكار هوبز هذه في مؤلفه "التنين" ***Leviathan*** ، الذي يعده الدارسين لأعماله، بأنه قد قدم حلاً لبناء نظام اجتماعي يتحول بالأفراد من الحالة الطبيعية اللانظامية إلى المجتمع المدني والدولة الحديثة ، إلا أنه كان حلاً ديكتاتورياً .

2- جون لوك (1662 – 1704) : يتفق " لوك " مع " هوبز " في أن الناس يكونون في الحالة الطبيعية قبل التحول إلى المجتمع المنظم ، إلا أن نظر ته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف تمام الاختلاف عن نظرة " هوبز "، فير ى أن للإنسان حقوقاً مطلقة ، لا يخلقها المجتمع وا إنما أستحقها الإنسان بحكم إنسانيته ، وأول هذه الحقوق الحرية التي عنها تنشأ المساواة والحقوق الأخرى ، وهى حق الملكية والحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما ، كما يرى بأن السلطة السياسية تنشأ بالتراضي المشترك والتعاقد الإرادي ، لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية، وقد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية ، وعهدوا لأحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع واستمراره .

لقد حرص " لوك " بأن يطور أفكار " هوبز " ولكن من منظور مختلف ، لذا فإن مساهمته الفكرية كانت تطويراً لنظرية العقد الاجتماعي أيضاً ، ومن الممكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما يلي :

ـ رغم أن أفكار " لوك " تنطلق من نقطة وجود الحالة الطبيعية مثل " هوبز " ، إلا أنه يختلف معه في تحليله لهذه الحالة ، ففي حين يرى " هوبز " أن الناس في الحالة الطبيعية متوحشين يريد كل واحد منهم أن يقاتل الآخر لإشباع حاجاته ، فإن " لوك " يرى أن الحالة الطبيعية كانت صالحة جداً لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه ، يسودها الوئام والطمأنينة والاستقرار ، وتحكمها قواعد عامة كالقوانين الطبيعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تلك الفترة ، حيث أن قانون الطبيعة يحدد تحديداً كاملاً كل حقوق الإنسان وواجباته.

يرى " لوك " بأنه رغم تلك السمات الإيجابية المميزة لحياة الأفراد في الحالة الطبيعية ، إلا أن عيبها يكمن في أنها لا تشمل على تنظيم مثل القضاء والقانون المكتوب والعقوبات المحددة ، لذا فإن القانون الوضعي لا يضيف شيئاً إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة ، إلا أنه يهيئ جهازاً للتنفيذ الفعال [1] .

ـ يؤكد " لوك " على ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة والعمل على سيادة الحرية في إطار تأكيده على قيام المجتمع المدني ، كما أيد الملكية الخاصة باعتبارها حق مكفول للجميع ، وهي حق طبيعي يقوم أساساً على العمل وليس التملك أو الحيازة فقط .

. على عكس " هوبز " الذي يرى بأن حالة الفطرة الأولى ، أي الحالة الطبيعية ، تحكمها الأهواء والغرائز والأنانية ، وبذلك رأى بأن التعاقد يجب أن يتم على أساس أن يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم للحاكم الذي تكون له السلطة المطلقة ، فإن " لوك "يرى بأن حياة الأفراد في الحالة الطبيعية يحكمها العقل ، لذلك فإن الأفراد لا يتنازلون في العقد المبرم مع الحاكم عن كل حقوقهم الطبيعية إلا بالقدر اللازم لكفالة الصالح العام .

.في حين أن العقد الاجتماعي عند هوبز يتم بين الأفراد فقط ، فإن الحاكم في رأي "لوك" يكون طرفاً في التعاقد ، وبذلك يكون الحاكم ،فرداً أو جماعة ، مقيداً بالاتفاق المتعاقد عليه لا يمكن له الخروج عنه .

. يلتزم الحاكم ، أو السلطان ، باعتباره طرفاً في العقد ، بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد ، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه .

ـ يعد المتخصصين " لوك " من مؤسسي النظام الملكي (المقيد) ، أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي الآن بالملكية الدستورية ، لذلك فإن الحل الذي قدمه لمشكلة بناء النظام السياسي في المجتمعات يعد من المنظور التقليدي حلاً ديمقراطياً .

3- جان جاك روسو (1712 – 1778) : مثل غيره من المفكرين تأثر " روسو " بالظروف الموضوعية التي سادت مجتمعه الذي يعيش فيه ، فتأثر بالواقع السياسي في

---

[1] **د. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص141 .**

فرنسا ،و غيرها من الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا ، كما كان لأفكار " هوبز " في كتابه (التنين) أصداء واسعة على بناءه الفكري ، خاصة وأن " هوبز " وضع مؤلفه خلال فترة وجوده في فرنسا التي جاءها هارباً من بريطانيا ، ووضع " روسو " أفكاره في نظرية العقد الاجتماعي التي أضافت لها أبعاداً أساسية متباينة مع أفكار سابقيه ،وذلك في مؤلفه (دروس عن الفن والعلم) ، وكان أساس أفكاره ما شاهده من انحرافات المجتمع الفرنسي التي كانت أساس تعميمات تصوراته السياسية ، فكان " روسو " بذلك خير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية فيما قبل الثورة الفرنسية [1]، ويمكن أن نلخص بعض أفكاره في الآتي :

ـ يرى " روسو " بأن الحياة الأولى للإنسان هي الحالة الطبيعية ، أي حالة الفطرة التي تتسم بثلاثة مبادئ أساسية ، وهي مبدأ الحرية ومبدأ المساواة ومبدأ العدالة ، كما يرى البعض بأنه قد أضفى عليها الطابع الرومانسي ، حيث تتسم بالسعادة والهناء والعواطف والحب والإيثار ، إلا أنه ير ى بأن الحالة الطبيعية حالة (لا نظامية) ، ولا توجد بها قوانين طبيعية أو دينية منظمة ، لذا عاش الإنسان حياة من العزلة الاجتماعية .

ـ لا يمكن أن تستمر الحياة بهذا الشكل اللانظامي ، لذلك سعى الإنسان إلى الحياة الاجتماعية المنظمة بشكل أفضل لغرض مواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية ، التي رغم ما فيها من إيجابيات إلا أن بها مظاهر سلبية عديدة ، لهذا يرى " روسو " بأنه على الإنسان أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا تخضع للإرادة العامة ، أي إرادة الشعب الذي يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية .

. إذا كان " هوبز " قد جعل السلطة والسيادة تتمثل في النظام السياسي الملكي ، و" لوك " قد ركز على أهمية وجود السيادة في السلطة الملكية المقيدة ، فإن " روسو " حرص على أن تكون السلطة والسيادة للشعب وهي سلطة مطلقه .

---

[1] بطرس بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، الطبعة الأولى 1959، مكتبة الانجلو المصرية، دار الطباعة الحديثة ، ص 249 .

ـ من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ، لجأ "روسو" إلى بناء القوة أو النسق الطبيعي في المجتمع ، حتى يستطيع أن يطلب من الأفراد الخضوع الكامل له ، وهذا ما تجلى في تركيزه على الإرادة العامة التي لا تتجزأ ولا تغترب ، وهي غير محددة النطاق ، كما أنها تتطلب ولاء وطاعة من قبل الفرد في المجتمع ، بذلك يلتزم كل مواطن بأن يقدم للدولة كل ما تطلبه منه ، ويؤكد أن الحضور الكامل للدولة في حياة الفرد لا يعتبر قهراً ، وإنما يعتبر أساساً ضرورياً لحريته[1] .

ـنظراً لاستحالة العودة إلى الحالة الطبيعية الأولى ، ولظهور الطمع والحسد والأنانية والسرقة والقتل في حالة المجتمع ، فقد أضطر المجتمع إلى تنظيم شئونه عن طريق التعاقد الاجتماعي بين أفراده ليعيشوا حياة يتوفر فيها كل ما يشبع حاجاتهم الأساسية من خلال إطاعة القانون الذي يصون حريتهم ويحميهم من العدوان ، فيتنازل كل فرد عن أنانيته لمصلحة الجميع ، أي ما يسمى الآن بالمصلحة العامة ، لكي يضمن حقوقه التي كفلها له القانون ، وتقوم التربية بجانب القانون بدور هام في تثبيت القيم الاجتماعية والأخلاق العامة حتى يمكن أن يستمر المجتمع ويحتفظ بتوازنه ، والدولة هي الهيئة التي تشرف على سيادة القانون[2]، وبذلك فقد قدم " روسو "حلاً لمشكلة بناء النظام السياسي يقترب من الديمقراطية الشعبية المباشرة .

• الاتجاهات النظرية في العصر الحديث : شهدت الفترة التاريخية التي عايشتها المجتمعات الأوروبية ، والتي أتفق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير والممتدة تقريبياً حتى نهاية القرن السابع عشر ، الكثير من الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية ، التي أدت إلى انتقال تلك المجتمعات نقلات نوعية كبيرة ، كما تجسدت أهم نتائجها كذلك خلال القرن الثامن عشر ، التي كان من أبرزها قيام الثورة الفرنسية سنة (1789) ، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الصناعي في بريطانيا ، وشهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدماً ثقافياً ملحوظاً ، فقد أدى تعدد هذه الأحداث التاريخية

---

(1) **أنظر في ذلك : د. علي ليلة ، مصدر سبق ذكره . ص 142 .**

(2) **د. عبدالمجيد عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 190 .**

والسياسية ومظاهرها الاجتماعية والثقافية ، وذلك مع بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، إلى ظهور مجموعة من النظريات السياسية التي تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة ، وقد كانت انعكاسا لمرحلة تاريخية وسياسية جديدة وهي مرحلة العصر الحديث.

خلال هذه المرحلة الحديثة ، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث ، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عن ملامح الحياة في المجتمعات الحديثة وخاصة في الوقت الحاضر[1].

وكما هو متبع في هذا الكتاب ، سنعرض نموذج واحد من النماذج النظرية التي برزت خلال هذه المرحلة ، وكان لها تأثيرات لاحقة امتدت خلال قرون من الزمن ، بل ومازال الجدل حولها إلى الآن بين مؤيد ومعارض ومردد وناقد ، كما هو الحال حول المواضيع والتوجهات النظرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة ، حيث أن الاختلاف في وجهات النظر العلمية هو أساس تقدم هذه العلوم .

النظرية الماركسية :

شهد القرن التاسع عشر طرح أفكار سياسية متعددة تبلورت في العديد من النظريات ،منها الليبرالية النفعية ، والاشتراكية المثالية ، حتى جاء " كار ل ماركس " (1818 –1883)، ليضيف نظرية جديدة سميت نسبة إليه بالماركسية ، فقد تأثر في ذلك بأحوال ألمانيا التي ولد بها ، وبالأحوال السيئة التي كانت تعيش بمقتضاها الطبقة العاملة ، خاصة ما نتج عن التصنيع وعدم نيل الطبقة العاملة لثماره ، كما تأثر بعدم تطبيق المساواة التي تعد أساس الديمقراطية الغربية ، وقد كانت أفكاره تؤكد على أن النظام الليبر الي ، الذي كان سائداً في الغرب ، لم يعد يتمشى مع مرحلة التصنيع ، وأن ذلك النظام لا يمكن إصلاحه وا إنما يجب إحلال بديل عنه .

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 180 .**

لقد كان للعديد من العوامل الأثر الفعال على أفكار " ماركس " ، فقد أنتقل من ألمانيا إلى انجلترا التي عاش فيها معظم حياته منفياً ، ودرس القانون ثم التاريخ والفلسفة ، وعمل بالصحافة ، وعندما أغلقت الصحيفة التي كان يعمل بها ، رحل إلى باريس ودرس الاقتصاد السياسي ، وقد طُرد من باريس فلجأ إلى بروكسيل ، وقد شاركه أفكاره الثورية التي تميز بها زميله وصديقه " فردريك إنجلز " ، كما أنه مارس السياسة منذ صغره – في نحو الثلاثين من عمره – عندما قام مع صديقه إنجلز بكتابة أهم أعماله (بيان الحزب بالشيوعي) بتكليف من (عصبة الشيوعيين) وهي جمعية عمال أممية سرية ، وذلك في مؤتمرها المنعقد بلندن في نوفمبر 1847، حيث نُشر هذا العمل بعدة لغات ، كما أن من أهم مؤلفاته أيضاً والتي تبلورت من خلالها أهم أفكاره النظرية ، كتاب (رأس المال) ، و(الإيديولوجية الألمانية) ، و(الصراعات الطبقية في فرنسا) ، و (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي)، و غيرها العديد من الأبحاث والمؤلفات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية .

ويمكن أن نلخص إسهامات " كارل ماركس " النظرية في الآتي :

فسر المجتمع تفسيراً مادياً بحتاً ، لاغياً كل التفسيرات الميتافيزيقية – اللاهوتية التي كانت سائدة في العصور القديمة .

ـ من الناحية الفلسفية فقد أخذ عن " هيجل " فكرة الديالكتيكية أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقاً لعملية ديناميكية وليست استاتيكية جامدة ، وان هذه العملية تتكون في شكل متناقضات والتوليف بينها ، إلا أنه اختلف عن " هيجل " الذي طبق ذلك على الأفكار الصرفة ، أما " ماركس " فقد طبقها على السلوك المادي ، حيث يرى أن المادة هي أساس الوجود ، وتبلور عن ذلك ثلاثة أسس قامت عليها الجدلية المادية الماركسية وهي[1] :

1– قانون وحدة الأضداد وصراعها ، القائم على الإيمان بأن كل شيء يحتوي نقيضه ، أي يحتوي على الشيء وضده أو السالب والموجب ، وأن هذا التناقض يولد الصراع الذي

---

[1] **د. حورية توفيق مجاهد ، مصدر سابق ، ص 478 .**

يؤدي إلى التطور ، وينطبق ذلك على النظام الرأسمالي ، يرى ماركس أنه قائم على طرفين هما : البرجوازي الذي يمتلك وسائل الإنتاج ، والعامل (البروليتاري) ، وهما متناقضان ومتضادان ومتصارعان ، ومن تصارعهما يتم التقدم ويسير التاريخ وفقاً للحتمية التاريخية ، من مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ومنها إلى الشيوعية .

2- قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية أو كيفية ، حيث أن التاريخ – المتمثل في الصراع الطبقي – في انتقاله من مرحلة إلى أخرى ، يمر في أول الأمر بتغيرات كمية ليس لها تأثير كيفي كبير أو واضح، ولكن تراكمها يحدث فجأة تغييراً كيفياً يكون عن طريق الثورة التي تغير المجتمع وعلاقاته تغييراً كيفياً .

3- قانون نفي النفي أو سلب السلب ، الذي بموجبه ينتقل التاريخ من مرحلة إلى مرحلة ، وكل مرحلة هي نفي للمرحلة السابقة عليها ، فبعد مرحلة الشيوعية الأولى أو البدائية جاءت مرحلة العبودية نفي لها ، ومرحلة الإقطاع نفي لمرحلة العبودية ، ومرحلة الرأسمالية نفي لمرحلة الإقطاع ، ومرحلة الاشتراكية نفي لمرحلة الرأسمالية، ويرى ماركس أن مرحلة الاشتراكية هي نفي النفي ، أي نفي للرأسمالية التي هي بدورها نفي لسابقتها ، وهكذا كما يرى أن كل مرحلة لا تنفي سابقتها فقط ، بل أنها تظهر متناقضات لا تحل إلا عن طريق عنصر جديد يتضمن الجانب الايجابي أو الصالح من المرحلة التي يجب أن تزول ، لذلك فإن كل مرحلة لاحقة تعتبر أسمى من سابقتها .

. من الناحية التاريخية ، فإن ماركس يرى أن العالم المادي هو العالم الحقيقي وإن الأفكار والمشاعر هي انعكاس للحقيقة ، وقد قسم تاريخ البشرية إلى خمس مراحل رئيسية ، وذلك طبقاً لعلاقات الإنتاج القائمة بين من يملك وسائل الإنتاج والمشتغلين بالإنتاج ، وهذه المراحل هي : مرحلة الشيوعية الأولى ، أي مرحلة المجتمع البدائي وشيوع الملكية ، ومرحلة العبودية التي ظهرت في المجتمع الإغريقي والروماني عندما ظهرت الملكية الخاصة وبالتالي نظام الرق والعبيد كطبقة ، وظهور نظام الأسياد كطبقة أخرى ، حيث بدأ الصراع بين العبيد وأسيادهم ، ما أدى إلى ظهور نظام جديد ناتج عن ذلك الصراع ، ثم مرحلة الإقطاع أو مجتمع القرون الوسطى الإقطاعي ، وتميزت هذه المرحلة بوجود

الملكية الخاصة وبوجود الطبقات كسابقتها ، إلا أن الطبقات التي وجدت بها هي طبقة النبلاء وأمراء الإقطاع وطبقة العبيد ، وبتطور التكنولوجية الحديثة حينها تكونت طبقة جديدة وهي طبقة البرجواز ية التي بدأت في وقتها ثورية ، ونشأ بينها وبين طبقة النبلاء صراع أنتج نظام آخر ومرحلة جديدة ، فظهرت مرحلة الرأسمالية أو مرحلة المجتمع الرأسمالي ، ذلك النظام الذي نتج عن انتصار الطبقة البرجوازية التي حطمت النظام الاقتصادي الإقطاعي .

وير ى ماركس أن النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في طياته ، حيث أوجد طبقة ثانية تتعارض مصالحها مع مصالح الطبقة البرجوازية وهي طبقة العمال ، أدى ذلك إلى تميز هذه المرحلة بوجود طبقتين متعارضتين ، وبتعدد أوجه النشاط الاقتصادي وتنوعه ، وكذلك بالتطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج .

أما المرحلة الأخيرة كما يرى ماركس ، فهي النظام الاشتراكي أو مجتمع المستقبل الاشتراكي الذي سيرث النظام الرأسمالي ، وهو أولى خطوات الشيوعية التي ينشد تحقيقها ، كما ير ى أن هذا النظام حتمي الحدوث وفقاً للمادية التاريخية ، ويتميز هذا النظام بسيادة طبقة واحدة هي طبقة ـ البروليتار يا ـ ، وذلك بعد تحقق الوعي الموضوعي للبروليتاريا ، بحيث تصبح المصالح النسقية وليست الطبقية هي المقياس الحقيقي لوعي السلوك الإنساني ، ثم قيام ثورة البروليتاريا التي يعدها ماركس بداية التاريخ ، حتى يتم التحول إلى الشيوعية وتختفي الطبقية نهائياً ، وعليه فإن قمة الجدلية والتطور التاريخي هي قيام مجتمع شيوعي يختفي فيه الاغتراب ، أي الرجوع إلى الشيوعية البدائية الأولى .

- الاتجاهات النظرية في الفكر الجماهيري : الفكر الجماهيري الجديد الذي تناوله الكتاب الأخضر ، والذي جاء في إطار النظرية العالمية الثالثة ، يتميز بالتقدم النوعي فيما يخص المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع السياسي ، حيثتقدم النظرية الجماهيرية حلاً متكاملاً للقضايا السياسية التي تواجهها المجتمعات البشرية ، فضلاً عن الحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في بناء النظام المجتمعي السليم ، فلم تكتفي هذه النظرية بطرح المشاكل وا إضافة الأسئلة حول تلك المشاكل التي تواجهها الجماهير الشعبية المكبّلة بقيود

زيف الديمقراطيات التقليدية ، بل تطرح الحلول لكل ما يواجه الإنسان وهو يعيش حياته كإنسان كر ّمه الله وجعله حر ا.

لقد أكد المتخصصون من علماء السياسة والاجتماع عند تحديدهم لمجال علم الاجتماع السياسي ، بأن أهم ما يتناوله هذا العلم هو دراسة الأسس الاجتماعية للقوة ، التي هي أساس الحراك الاجتماعي ، وفي ضوء ذلك فإن المهمة الرئيسية لهذا العلم هي التركيز على دراسة التنظيم الاجتماعي ودراسة التغير الاجتماعي ، في حين أن النظرية الجماهيرية حددت بشكل واضح ودقيق مصادر القوة في المجتمع ، ومن ثم كيفية السيطرة عليها جماهيرياً ، حيث إن التسلسل الفكري المنطقي يؤكد على أن الذي يملك القوة هو ذاته الذي يملك السلطة ، وأن السلطة يجب أن تكون بيد الشعب ، عليه فإن الشعب (المجتمع) يجب أن يسيطر على القوة وعلى مصادرها حتى يمتلك السلطة ، وفي ذات الوقت فإن السلطة تمنح المسيطر عليها القوة ، بذلك يؤكد الفكر الجماهيري على أن السلطة للشعب ولا سلطة لسواه ، يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تقرر ، واللجان الشعبية التي تقوم بتنفيذ القرارات الصادرة عن تلك المؤتمرات الشعبية .

و اذا تتبعنا تركيبة المجتمع الرأسمالي المكونة من جملة من المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، باعتباره النموذج الأول ، وقمنا كذلك بتتبع تركيبة المجتمع الماركسي أو الاشتراكي الذي يعده أصحابه انقلابا على المجتمع الرأسمالي واعتباره نموذجا ثانيا ، نجد أن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، رغم التغير الشكلي أو الظاهري ، فهي امتداد لبنى المجتمع الرأسمالي ، وعلى سبيل المثال فإن ديكتاتورية الأحزاب في النموذج الأول تقابلها ديكتاتورية الطبقة في النموذج الثاني ، كما أن رأس المال الذي كان بيد الأفراد ، أصبح بيد الدولة ، والنتيجة فإن النظام الاجتماعي تقلّب ولم يتغير ، حيث أن المشكل السياسي لم يحل ، وكذلك المشكل الاقتصادي والمشكل

الاجتماعي ، إذن فإن الرأسمالية والماركسية وجهان لعملة واحدة ، يمكننا الوصول إلى أحدهما بقلب الوضع نفسه دون الانتقال إلى وضع جديد[1].

لقد بشر الكتاب الأخضر بعصر الجماهير ، كاشفاً الخداع والزيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه القلة المسيطرة على أسس القوة ، فدعى الفكر الجماهيري إلى أن تكون مصادر القوة الثلاث السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب ، فيتحرر أفراد المجتمع من السيطرة المفروضة عليهم جراء سيطرة قلة قليلة ،سو اء كانت فرداً أو حزباً أو طائفة أو قبيلة أو طبقة ، ليحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، كما أن أصحاب المهنة الواحدة ينظوون تحت نقابة مهنية تنظم شئونهم من الناحية المهنية ، فالفكر الجماهيري الجديد ، عندما يؤكد على أن السلطة للشعب يمارسها عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية ، إنما يقدم حلاً جديداً لمشكلة الديمقراطية التقليدية التي كانت ولا تزال سائدة في العالم والمعتمدة على المجالس النيابية التي تحكم نيابة عن الشعب ، فالأساس في الحكم ، كما جاء في النظرية الجماهيرية ، هو حكم الشعب لا حكم سلطة نائبة عنه ، (فلا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل) .

وعليه فإن الكتاب الأخضر يوضح أن (المجلس النيابي يقوم أساساً نيابة عن الشعب ، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه ... ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه)[1].

أما الحزب فهو أداة الحكم الديكتاتورية الحديثة ، لأن الحزب جزء من الكل الذي هو الشعب ، أي أن ممارسته للحكم يعني حكم الجزء للكل ، أما الديمقراطية التي يضفيها على هذا النوع من الحكم ، الذي ينتفي فيه وجود الفرد الحاكم ، فهي ديمقراطية زائفة ، لا

---

[1] شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الأول ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الثانية 1983 ، ص8 .

[1] معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة 24 -1998 ، ص 11 .

تعطي حقيقة الواقع السياسي للمجتمع ، خاصة وان الحزب يتكون من مجموعة من الأفراد ذوي المصالح الواحدة ، أو الثقافة الواحدة ، وما إلى ذلك ، فإن هدفهم الأساسي هو الوصول إلى الحكم لاستعمال السلطة في تحقيق ذلك ، فالحزب ، كما يشير إلى ذلك الكتاب الأخضر ، أداة حكم دكتاتورية ، والغرض من تكوينه هو خلق أداة لحكم الشعب ، (والأحزاب في صراع ضد بعضها ، إن لم يكن بالسلاح ، وهو النادر، فبشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضاً ، تلك معركة لابد أن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا) ، عليه فإن (الحزبية إجهاض للديمقراطية) ، كذلك فإن النظام السياسي الطبقي لا يختلف عن النظام السياسي الحز بي من حيث أن الطبقة ليست المجتمع كله ، بل هي مجموعة تضمها مصالح واحدة ، مثلها مثل الحزب والطائفة والقبيلة .

إن الحل النهائي لمشكلة الديمقراطية ومشكلة أداة الحكم الذي ابتدعته النظرية الجماهيرية يكمن في : (إيجاد أداة حكم ليست واحدة من كل تلك الأدوات محل الصراع ، والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من المجتمع ، أي إيجاد أداة حكم ليست حزباً ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة ، بل أداة حكم هي الشعب كله ، وليست ممثلة عنه ولا نائبة) ، فالحل الأساسي في هذه النظرية هو تطبيق سلطة الشعب ، دون نيابة ولا وصاية ، حيث يمارس أفرد المجتمع سلطتهم عن طريق المؤتمرات الشعبية ، التي تتعدد في دوائر تزيد أو تنقص حسب عدد أفراد كل مجتمع ، وبذلك يتم استيعاب المجتمع كله داخل إطار أداة الحكم ، وبذلك ينتهي الاستبداد والدكتاتورية ، لتحل الديمقراطية المباشرة بشكل منظم وفعال .

الفصل الثالث

مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي

- الاتجاهات المنهجية التقليدية
- الاتجاهات المنهجية الحديثة

مقدمة :

يستخدم اصطلاح مناهج البحث في معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التي يسترشد بها الباحث عند القيام بالبحث العلمي ، حيث يتضمن ذلك دراسة تقسيم طرق وأدوات و اجراءات البحث العلمي وما قد يؤكد على القيام به ، بذلك تتضح الأهمية العلمية للوظيفة التي يقوم بها منهج البحث ، فنجد أن العلم – أي علم – لا يكون متحداً من خلال مادة موضوعه ، بقدر ما يكون متحداً من خلال مناهج البحث التي تجعل المدخل العلمي يختلف عن الأشكال الأخرى من المعرفة ، فالمناهج العلمية ***Scientific Mythology*** تعرف على أنها (نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند عليها البحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية) ، على أن هذه القواعد والإجراءات ليست مغلقة أو معصومة من الخطأ ، بل أنها تتحسن وتتطور بصورة مضطردة[1].

ولا تزال مشكلة المنهجية والبحث في العلوم الاجتماعية ، من المشكلات التي تواجه الباحثين أو المتخصصين ، خاصة أولئك الذين لا يهتمون بطبيعة العلاقات المتداخلة بين المنهج والنظرية ، والإشكالية المنهجية أو قواعد البحث العلمي السوسيولوجي ، من أهم القضايا التي تشغل العديد من الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع ، وخاصة علم الاجتماع السياسي ، حيث تعقّد الظاهرة السياسية ،ويظهر ذلك من خلال تبني المناهج السوسيولوجية التقليدية والمداخل التحليلية الحديثة التي يتم تناولها بواسطة علماء الاجتماع السياسي .

أولاً – مناهج البحث التقليدية :

1- المنهج الفلسفي أو المعياري : ارتبطت العلوم السياسية في الماضي ، وخاصة قبل منتصف القرن العشرين ، بالمناهج القانونية والفلسفية المجرّدة ، لذلك وجهت إليها الانتقادات الشديدة ، ما جعل الكثير من علماء السياسة المعاصرين من أمثال " ديفيد استون ***D.Easton*** " ، يؤكد على ضرورة تبني مناهج أكثر علمية وواقعية ، حيث اعتمد

---

[1] **د. عبدالله عامر الهمالي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الثانية 1994 ف ، ص22 .**

على المناهج السوسيولوجية الوظيفية ذات الطابع التحليلي ، أو ما اسماه بمدخل تحليل النظم السياسية ***political Systems Analysis*** ، وذلك في محاولة منه لوضع نظرية سياسية تكون أكثر واقعية امبيريقية ، إلا أن ذلك لا ينفي سيطرة المنهج الفلسفي أو المعياري على تحليلات الكثير من علماء السياسة والمفكرين لفترات طويلة[1].

ويعالج المنهج الفلسفي الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية ، فقد تناول إفلاطون – على سبيل المثال – الدولة من وجهة نظر العدالة ، وتناولها أرسطو من ناحية أنها تحقق مبدأ الخير[2] ، وعلى الرغم من أن هذا المنهج قل الاعتماد عليه بعد منتصف القرن العشرين ، إلا أن الأبحاث الفلسفية مازالت لها مكانة بارزة في مجال العلوم السياسية .

2- المنهج التاريخي : يقصد بالمنهج التاريخي الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية ، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقو ى الاجتماعية التي شكلت الحاضر[3] ، ويعد هذا المنهج من أهم المناهج السائدة في العلوم الاجتماعية ،خاصة وأنه يعد بديلاً عن المنهج التجريبي بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي ، حيث أنه من الصعوبة بمكان دراسة الظواهر السياسية عن طريق إجراء التجارب العملية ، لذلك فإنه بالامكان النظر إلى التاريخ على أنه مجموعة من التجارب الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها ، رغم ما ينقصها من عناصر ، مثل الضبط والتحكم وا إمكانية إعادتها مرة أخر ى ، فالباحث عندما يرجع إلى الأحداث التاريخية إنما يهدف إلى محاولة تحديد الظروف التي كانت تحيط بجماعة من الجماعات أو بظاهرة من الظواهر منذ نشأتها حتى يتسنى له معرفة طبيعتها والقوانين التي تخضع لها ، كما أن الظاهرة السياسية ، شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، هي محصلة لمجموعة متعددة من

---

[1] د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 90 .

[2] د. شعبان الطاهر الأسود ، مصدر سابق ، ص 41

[3] د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، 1981 ، ص195 .

العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التي تظهر بها في وضعها الراهن ، أي انه توجد هناك علاقة بين الماضي والحاضر ، وبالتالي فإن دراسة الماضي تساعد على التعرف على الحاضر[1] ، لذلك فقد اهتم الدارسون للظواهر الاجتماعية والسياسية بالمنهج التاريخي لمعرفة طبيعة وقوانين تلك الظواهر ومدى تأثيرها على بقية مكونات الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

ويعد " ابن خلدون " أبرز من أهتم بهذا المنهج التاريخي في تحليلاته التي درس فيها الظواهر والأحداث السياسية ، إلا انه دعى إلى ضرورة إعادة كتابة التاريخ وما فيه من أحداث سياسية في إطاره ومضمونه الاجتماعي الواقعي ، لأن –حسب رأيه – أخبار الأيام التي استوعبها وجمعها فحول المؤرخين ، قد (خلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها ، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها ، وأدوها إلينا كما سمعوها ، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها)[2].

وإذا كان لابن خلدون الفضل في استعمال المنهج التاريخي في التحليلات السياسية وربطها بالواقع الاجتماعي ، عندما حلل نظم الخلافة والحكم ، والعصبية والقبلية ، ونشأة الدول وانهيار السلطة ، وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية المتعددة ، فقد جاء بعده العديد من المفكرين والعلماء في العصور الوسطى والحديثة ، الذين تطور استخدام المنهج التاريخي في تحليلاتهم ، ومنهم " فيكو " ، و " كانط " ، و"هيجل " ، ورواد نظرية العقد الاجتماعي " هوبز " ، و" لوك " ، و" روسو " ، كذلك " مكيافللي " في تحليلاته حول الصفوة السياسية ، أيضاً رواد علم الاجتماع التقليديين مثل " سان سيمون " ، و" أوجست كونت " ، و"هر برت سبنسر " ، و" كارل ماركس " ، وغيرهم من المفكرين والعلماء الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج .

---

[1] **محمد عارف ، المنهج في علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1972، ص 25.**

[2] **ابن خلدون ، المقدمة ، مصدر سابق ، ص 4 .**

3- المنهج المقارن : استدعى الوصول إلى المعرفة المنظمة أو العلمية استخدام العديد من الأساليب التي من بينها المنهج المقارن ، وذلك منذ زمن طويل يرجع إلى عصر ازدهار الفكر اليوناني القديم ، وتكمن أهمية المقارنة في أنها ضرورية لاستكمال إجراء أي نوع من الدراسات ، وذلك لأنها تساعد على معرفة العناصر الثابتة والمتغيرة في الظاهرة المدروسة ، والدراسة المقارنة لها عدة طرق لإجراء المقارنات ومنها :

أ . المقارنة عبر الزمان ، أو المقارنة العمودية ، أي أن نقارن الوحدة المدروسة نفسها في أكثر من عصر أو زمن أو مرحلة تاريخية معينة ، كأن نقارن ، على سبيل المثال ، ظاهرة الديمقراطية في النصف الأول من القرن العشرين ، مع نفس الظاهرة في النصف الثاني من نفس القرن .

ب . المقارنة عبر المكان ، أو المقارنة الأفقية ، أي أن نقارن الوحدة بنفسها في نظامين مختلفين ، أو في دولتين مختلفتين ، وباستعمال نفس المثال السابق ، كأن نقارن بين الديمقراطية في النظام الرأسمالي التقليدي ، والديمقراطية المباشرة في النظام الجماهيري .

ج- المقارنة الاثنوجرافية ، أو ما يطلق عليها " دوركايم " المقارنة التكوينية ، ويتم هذا النوع من المقارنات عن طريق مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط ، بالظاهرة نفسها بعد أن تطورت وتعقدت ، على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة في الظاهرة ، كما أن عملية تحليلها وتركيبها تتيسر لنا عن طريق هذه المقارنة ، لأنها تظهر لنا العناصر المختلفة التي تتألف منها ، وذلك بملاحظة عملية التراكم التي تتجمع بمقتضاها هذه العناصر ، ونر ى الظروف التي تخضع لها في تكوينها وتشكيلها .

د- المقارنة الإحصائية ، وأول من أستخدمها هو " دوركايم " ، وترجع أهمية هذا النوع من المقارنة إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ناحية ومن ناحية أخر ى الاستفادة من المزايا التي تنتج من استخدام الإحصاء في البحث العلمي ، وأهمها الموضوعية والدقة وتحييد المتغيرات الأخرى ، كما أن استخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء الشخصية والعواطف ، ويساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالاً للتأويل .

ولكي يتلافى الدارس الصعوبات التي تواجهه عند استخدام المنهج المقارن ، لابد من إتباع شروط أساسية ، منها : لابد أن تكون الوحدات المستخدمة نظائر ممكن مقارنتها ، وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة ، ويقول العالم " جون ستيوارت ميل " أن المنهج المقارن الحقيقي يعنى بمقارنة نظامين متماثلين في كل الظروف ، ولكنهما مختلفان في عنصر واحد ، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الخلاف .

ويعد " أرسطو " أول من أستخدم هذا المنهج ، ويتعبر ه المتخصصين – أبو الحكومات المقارنة – ورائد الواقعية ، فلم يبني أفكاره فقط على التفكير المجرد كما هو الحال بالنسبة لأستاذه " إفلاطون " ، عندما فصل بين السياسية ومجرد التفكير الفلسفي والعمل الذهني ، بل عن طريق تحليل نحو (158) دستور دولة مدينة كانت قائمة في ذلك الوقت ، وقام باستخلاص نتائجه عن طريق إعادة ترتيب وتبويب الحقائق ، كما أن تحليلات " كارل ماركس " خير نموذج على استخدام المنهج المقارن في علم الاجتماع السياسي التقليدي ، فقد أستخدم " ماركس "المنهج المقارن مثلاً ، عندما درس الصراع الطبقي السياسي ، حيث اهتم بتحليل العلاقة بين الصراع السياسي والصراع حول الملكية ، إذا أعتبر أن الصراع حول امتلاك وسائل الإنتاج مصدراً أساسياً للصراع السياسي ، كما أن استخدامه للمنهج المقارن جعله يتعرف على طبيعة الصراع الطبقي الذي ظهر منذ القدم حتى أصبح ظاهرة سياسية ، كما أستخدم هذا المنهج لدراسة المظاهر السياسية ، مثل السلطة ، والقوة ، والنفوذ ، ونظام الدولة ، وغيرها ، وذلك في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية .

أما " دوركايم " فيرجع له الفضل في تطوير استخدام هذا المنهج في العلوم الاجتماعية وذلك في كتابة (قواعد المنهج في علم الاجتماع) ، كما أن إسهامات " ماكس فيبر" في المنهج المقارن ، تعتبر نوع من الإسهامات السوسيولوجية المميزة التي أضفت طابعاً علمياً مميزاً على معالجته في مجال علم الاجتماع السياسي بصورة خاصة ، يتضح ذلك في دراسته لأنماط السلطة السياسية ، عندما قسمها إلى سلطة كاريزمية ،

وسلطة تقليدية ، وسلطة عقلانية ، حيث أستخدم المنهج المقارن في تحليلاته لطبيعة التعقيد الذي حدث على بناءات ووظائف ومظاهر هذه الأنماط الثلاث للسلطة[1] .

لقد تزايد الاهتمام باستخدام المنهج المقارن في التحليلات والدراسات في إطار علم الاجتماع السياسي ، عندما أزدهر هذا العلم كعلم مستقل في النصف الثاني من القرن العشرين ، على يد بعض العلماء ، منهم على سبيل المثال "بار يتو " الذي قام بدراسة الصفوة أو النخبة السياسية ،و على غرار كل من " دي توكفيل " و " ميكيافلي " خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

4- المسح الاجتماعي : تعد الدراسات المسحية أحد الأنماط الرئيسية للدراسات الوصفية ، والتي يستطيع الباحث عن طريقها جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة معينة، للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها لمعرفة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات ، ومجالات المسح الاجتماعي تتسع لتغطي جوانب الحياة كلها ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2] ، ويعد منهج المسح الاجتماعي من أساليب البحث العلمي الحديثة نسبياً إذا ما قورن بالمنهج التاريخي أو المنهج المقارن ، إلا أنه يعد من أهم الوسائل المنهجية أو طرق البحث العلمي السوسيولوجي التي يستخدمها الباحثون السوسيولوجيون ، وخاصة علماء الاجتماع السياسي ، حيث يستخدمون مسوح الرأي العام وقياس اتجاهات الناخبين ، وهو ما يسمى بمسوح السلوك السياسي الانتخابي ، أو مسوح الاتصال السياسي ، وغير ذلك من المسوح التي تغطي دراسات الظواهر السياسية .

وقد ازدهرت المسوح في مجال الدراسات السياسية خلال الثورة الفرنسية ، وكذلك خلال الحربين العالمتين الأولى والثانية ، وقد ظهر أول كتاب حول الرأي العام للعالم " جبريل تارد " ***G.Tarde*** عام 1901 ، وكتاب " جرهام ولاس " ***G.Wallas***عن الطبيعة البشرية في مجال السياسة عام 1909 ، بالإضافة إلى كتاب (عملية الحكومة) لمؤلفه "

---

[1] **د. عبدالله عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 97 .**

[2] **د. رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العملية ، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، 2000 ، ص 197 .**

بتللي " *Butely* ، الذي سعى فيه للتعرف على قياس اتجاهات الرأي العام وعملية اتخاذ القرار ، كنتيجة لإجراء العديد من المسوح السياسية التي أجريت على جماعات الضغط *Pressure Groups* وعلاقاتها بتشكيل العملية السياسية[1].

وا إذا ما قارنا المنهج المسحي بالمنهج التاريخي ، نجد أن المنهج المسحي يهتم بما هو حاضر ، أي في حالته الطبيعية الراهنة ، أما المنهج التاريخي فأنه يعتمد على الأحداث الماضية المسجلة ، كذلك فإن المنهج المسحي يقرر وضع الظاهرة المدروسة ولا يبين أسبابها مثلما يفعل المنهج التجريبي ، ويستطيع الباحث المستخدم لهذا المنهج أن يجمع أكبر قدر من المعلومات على امتداد مساحة تتسع أفقياً ولفترة من الزمن كافية لإجراء الدراسة ، وتوضح التعريفات المختلفة لمنهج المسح الاجتماعي أهميته ومجاله .

ـ فيعرفه "هويتني" *F. Whitney* بأنه (محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام سياسي أو اجتماعي أو لجماعة معينة ، وهو ينصب أساساً على الوقت الحاضر وا إن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل)[2] .

. أما "مورس " *Morse* ، فيذهب إلى أن المسح يعد (منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور ما ، وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ، لتحقيق أغراض معينة).

وقد تستعمل العديد من أدوات البحث لجمع المعلومات عن الظاهرة أو الحالة موضوع الدراسة ، عند استخدام منهج المسح الاجتماعي ، وذلك مثل المقابلة بطرقها المختلفة ، أو الاستبيان ، أو الاتصال الهاتفي ، وغير ذلك من الأدوات الملائمة .

أما أهم مجالات الدراسة التي يمكن أن تستخدم المنهج المسحي في وقتنا الراهن فيمكن أن نذكر منها :

---

[1] **عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاتصال والإعلام ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1999 .**

[2] ***F. Whitney ,The Elements of Research , New York , Prentice - Hall , 1952 , P . 155 .***

1-دراسة البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للجماعات القومية أو المحلية ، مثل معرفة متوسط دخولهم ، وطبقاتهم الاجتماعية ، والجماعات المؤثرة في العملية السياسية .
2-دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة ، مثل قضاء أوقات الفراغ ، وأنواع الكتب والمجلات والمواضيع التي يقرءونها ، الأحزاب التي ينتمون إليها ....الخ .
3-دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم السياسي ، وجماعات الضغط ، وحركات التحرر ، والقضايا النقابية ....الخ .

ثانياً . المداخل السوسيولوجية الحديثة :

أخذت طبيعة الاهتمام بدراسة النظم السياسية أبعاداً وأشكالاً تحليلية حديثة و متطورة ، خاصة خلال السنوات الأخير ة من القرن العشرين ، ونتج ذلك عن بعض العوامل التي منها تعدد فروع التخصص في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع السياسي ، الذي نضج في تلك الفترة الزمنية ، وبدأ يأخذ على عاتقه التصدي بالبحث والدراسة لكثير من القضايا السياسية على المستويين النظري والميداني ،ورغم اهتمام علماء الاجتماع وأيضاً علماء الاجتماع السياسي بالمناهج التقليدية في الدراسة والبحث ، إلا أننا نلاحظ وجود عدد من المداخل السوسيولوجية التحليلية الحديثة التي تم فيها التركيز على تطوير الأساليب المنهجية التي تستخدم في دراسة النظم والظواهر السياسية، خاصة بعد التنوع الملحوظ الذي شهدته الدراسات والأبحاث الميدانية والنظرية في العلوم الاجتماعية عامة ، وفي فروع علم الاجتماع خاصة ، ما أدى إلى المساهمة الفعالة في تطوير وتحديث هذه المداخل السوسيولوجية ، ومن هذه المناهج :

1- مدخل التحليل الوظيفي : يرتبط مفهوم الوظيفة الاجتماعية ***Social Function*** ارتباطا وثيقاً بمفهوم البناء الاجتماعي ***Social Structure*** ، فإذا كان يقصد بالبناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية ، حيث أن هناك مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي ، وتحدد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات وفقاً لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل ، وهو البناء الاجتماعي ، فإن المقصود

بالوظيفة الاجتماعية ، ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل ، ويرى بعض علماء الاجتماع السياسي المعاصرين أن مفهوم الوظيفة قد أستخدم منذ زمن بعيد ، خاصة عندما أستعمله علماء القانون خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، عندما كان الاهتمام موجهاً لتحديد وظائف الدولة ، كما أستخدم هذا المفهوم من جانب المفكرين السياسيين أمثال " لوك " و " مونتسكيو " ، ثم توالت بعد ذلك الاهتمامات باستخدام هذا المفهوم وذلك عند الفصل بين الوظائف الثلاث للسلطات ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما أستخدم لاحقاً للإشارة إلى الوظائف التي تحدد واجبات وحقوق كل من الحكام والمحكومين .

ويرجع استخدام مفهوم الوظيفة أو التحليل الوظيفي في مجال علم الاجتماع السياسي أيضاً ، إلى الإسهامات المهمة لبعض علماء الانثروبولوجية ، من أهمها التحليلات التي قام بها " مالينوفسكي " عن التحليل الوظيفي للثقافة ، وما كتبه "رادكليف براون " في دراسته عن المجتمعات القديمة ، أما إسهامات " روبرت ميرتون "فيعدها البعض أساساً لنظرية التحليل الوظيفي المعاصر ، لاسيما عندما حاول أن يطرح أفكاره عن البنائية الوظيفية ، ويحلل طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي ، وقد ظهر ذلك في تحليلاته المميزة عن الوظائف الظاهرة والكامنة ، ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة ، والتغيرات التي تحدث على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث ، وينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعيا ***Social System***مترابطاً ترابطاً داخلياً ، ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة محددة ، حيث أن أبرز ملامح أي نسق هو ذلك التفاعل الذي يقوم بين مكوناته ، ويستخدم اصطلاح التمثيل الوظيفي في علم السياسة لوصف التمثيل النوعي للجماعات المهنية كالعمال وأصحاب العمل في صناعة معينة ، أو أعضاء إحدى المهن ، إلى غير ذلك .

لقد كانت إسهامات " تالكوت بارسونز " ***T.Parsons*** ، نقطة انطلاق أساسية لتحليلات العديد من العلماء الذين جاءوا بعده ، وكانت نموذجاً تحليلياً للتحليلات الوظيفية ، حيث اهتمت بدراسة النظام والمشكلات والظواهر السياسية ، فلقد ميز بارسونز الوظائف

السياسية ***Political Functions*** بأنها من أهم حاجات النظام الاجتماعي ككل ، والتي تعمل على استمرارية وجوده والمحافظة عليه ، حين ميز بين أربعة وظائف هي[1]:

أ- أن كل نظام يتكيف مع البيئة المحيطة به (النظم الخارجية) .

ب- على النظام أن يتبع أهدافاً خاصة به ، وبقية الموارد والطاقات الأساسية التي يحققها .

ج- يجب على كل نظام أن يحرص بشدة على ضرورة دمج أعضائه ، ويحقق نوع من التضامن الداخلي .

د- يجب على كل نظام أن يضع مجموعة من المعايير والنظم التي تسعى لتحقيق أهدافه .

وقد جاءت معالجات الكثير من علماء الاجتماع السياسي لتطور كثيراً من آراء بارسونز الوظيفية ، عندما عالجوا المتطلبات الوظيفية التي يحتاجها أي نظام اجتماعي من أجل المحافظة على استمراره ووجوده وتحقيق أهدافه ، ومن بين هذه المتطلبات الوظيفية الجديدة ، دور المؤسسات ذات الكفاءة العالية التي تسعى إلى تحقيق مجموعة المتطلبات الوظيفية البارسونية ، كدراسة النظام السياسي ، ودور المؤسسات والمنظمات السياسية في تأمين الوظائف السياسية في المجتمع ، وا رضاء الحاجات الضرورية لنظم الحكم والسلطة والجماهير .

ويستخدم البعض عبارة التحليل الوظيفي ***Functional Analysis*** للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة ، مثل أنساق القرابة والطبقة ، وقد تستخدم أحياناً صيغة مركبة هي التحليل البنائي الوظيفي ، وهذه الصيغة هي المنتشرة في أعمال " بارسونز " وتلاميذه ، والملاحظ أن تعدد المصطلحات يؤدي إلى الخلط واللبس ، وقد ذهب " رالف لنتون " إلى وجود (عناصر غير وظيفية) في النسق الاجتماعي ، أما " روبرت ميرتون " فقد أفترض وجود (نتائج لا وظيفية) فضلاً عن وجود نتائج معوقة وظيفياً ، إلا أن " تيماشيف يرى أنه من المؤكد أن مثل

---

[1] **د . عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 107 .**

هذه الصياغات ستؤدي إلى تطور بعض جوانب النظرية الوظيفية ، وأن الاتجاه الوظيفي لا يزال قادراً على تقديم المزيد ، فإذا كانت الوضعية المحدثة قد أخضعت علم الاجتماع للقياس ، فإن الوظيفية تنفر من ذلك ، لأن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى ، بحيث يمكن القول أنه يكافح من أجل الإجابة على السؤال التالي : ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعي ككل ؟[1].

2- المدخل السلوكي : رغم أن الجذور التاريخية للمدخل السلوكي ترجع إلى بدايات القرن العشرين ، إلا أنه لم يزدهر بشكل واسع بين علماء الاجتماع السياسي إلا مع الربع الأخير من نفس القرن ، عندما أصبحت دراسة السلوك السياسي ***Political Behavior*** تمثل إحدى الميادين الهامة للدراسات والبحوث التي تتناول الظواهر السياسية الحديثة ، لاسيما بعد أن تطورت المناهج البحثية السيكولوجية / السوسيولوجية، وتنوعت مجالات علم الاجتماع السياسي مقارنة باهتماماته التقليدية ، وتمثل كتابات " تشارلز ميريام " تطور التحليلات السياسية ، حيث كانت اهتماماته بالمناهج والمقاييس التحليلية الكمية لدراسة الواقع الفعلي للسلوك السياسي خاصة ، والحياة السياسية عامة ، تعبيراً واضحاً عن ذلك .

إن الاعتماد على تحليل سلوك الأفراد والجماعات كمدخل للتحليل السوسيولوجي والسياسي ، يرجع إلى أهمية السلوك كتعبير واضح يمكن ملاحظته ورصده ، حيث أن السلوك كما تعرفه معاجم العلوم الاجتماعية – هو أي فعل يستجيب به الفرد لموقف ما استجابة واضحة للعيان ، وتكون عضلية أو عقلية أو الاثنين معاً ، وتترتب هذه الاستجابة عن خبرات وتجارب سابقة ، وهناك سلوك ظاهر ***Overt*** ، وهو سلوك الفرد الذي يمكن ملاحظته وتسجيله ، وسلوك مستتر ***Covert*** ، وهو سلوك الفرد الذي يصعب على الآخرين ملاحظته ، ونظراً لأنه يشتمل على مشاعر وأفكار ، فإنه يمكن أن يُستنتج من السلوك الظاهر للأفراد ، أو من وصفهم لخبراتهم الخاصة .

---

[1] نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : د. محمد عودة وآخرون ، مصر ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، 1980 ، ص 338 .

أما السلوك السياسي فيتضمن تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم ، وذلك عن طريق البحث التجريبي الذي تتكون وحدات التحليل فيه من الأفراد والجماعات لا من عناصر البناء الشكلي ، وقد كان لإسهامات كل من " لازرفيلد " و " لازويل دور ا مهما في ظهور دراسات السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي ، الذي يمثل اتجاهاً بحثياً ومنهجياً حديثاً ، يسهم بدراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى ، مثل الدولة والأحزاب السياسية من ناحية ، وفهم السلوك الفردي والجمعي للجماهير وتعاملهم مع هذه المؤسسات والتنظيمات والنظام السياسي ككل من ناحية أخر ى.

كما تعد التبادلية السلوكية من النماذج التي يمكن أن يستفيد منها التحليل السياسي ، والتي صاغها " جورج هومانز " ، وعدلها " بيتر بلاو " ، ويسعى تطبيق التبادلية السلوكية في المجال السياسي إلى التخلص من المشكلات التي أثارها التحليل البنائي الوظيفي ، والتي أهمها التأكيد على الطرق التي يتحقق من خلالها استقرار النسق السياسي ككل ، والبحث عما هو وظيفي لتحقيق ودعم الاستقرار ، حيث أن تصور الوظيفيين لصيانة أو استمرار النسق السياسي ، من شأنه أن يستبعد فكر ة التغيير ، وهو لا يكشف عن الأسباب التي تكمن وراء عملية الاستقرار ، ولا يفسر لماذا توجد أنظمة معينة بالذات ، وأسباب التساند والتكامل والاعتماد المتبادل بين مكونات النسق الاجتماعي ، أي التفسير السببي .

لذا فإن التبادلية السلوكية تحاول أن تهبط إلىمستو ى التفاعلات وأنماط التبادل على المستو ى الفردي ، مستخدمة في ذلك مفهومين أساسيين هما (التكلفة والعائد) ، بافتراض أن الأفراديسلكون في الاتجاه الذي يحقق مزيداً من العائد النفعي وقليلاً من التكاليف ، وأنه يكفي أن نحلل هذه الأنماط من السلوك لكي نصل إلى التفسير الملائم عن أسباب هذا السلوك ، فمن خلال ذلك نستطيع أن نقف على القوانين في سيكولوجية التعلم ، بحيث تصلح لتقديم أساس يفسر أنماط السلوك السياسي والاجتماعي .

والقضايا الأساسية لهذه النظرية ، تقوم على أساس أن الفرد عند تفاعله مع أفراد الجماعة أو المجتمع ككل ، فإنه يستجيب لمثيرات ومواقف مختلفة في ضوء تقديره

لمصلحته أو منفعته الخاصة التي ستعود عليه جراء النشاط الذي سيقوم به ، على أنه في ذلك يستعين بتجاربه وخبراته السابقة ، فإذا كان في الماضي قد حقق إشباع حاجة معينة من حاجاته نظراً لاستجابته بشكل معين نحو مثير ما ، فمن المتوقع أن تكون استجابته الحالية لمثير مماثل بنفس الدرجة من السلوك ، وا إذا تعاظمت قيمة المردود الذي سيترتب على أداء سلوك معين ، زادت احتمالات أداء هذا السلوك أو الإقبال على ذلك النشاط ، في حين أن سلوك الفرد سيكون عدوانياً إذا لم يحصل ، عند استجابته لمثير معين ، على المكافأة التي يأمل بها ، أو إذا حصل عقاب بدلاً من ذلك أو جزاء سلبي ، وهذا المنطق ذاته ، حسب التبادلية السلوكية ، ينطبق على العلاقات المتبادلة بين الأشخاص ، فكلما كانت العلاقة مصحوبة بمكافأة متوقعة ، زادت احتمالات هذه العلاقة ، كما يؤكد البعض على أن المدخل السلوكي قد أصبح من أهم المداخل البحثية في مجال الدراسات السياسية ، كما أنه يركز على ضرورة توجيه مجال هذه الدراسات نحو التحليلات الإمبريقية الميدانية ، وعدم قصورها على التصورات النظرية القانونية أو المعيارية الفلسفية المجردة ، كما يؤكد على ضرورة أن يتوجه البحث العلمي السياسي نحو دراسة السلوك الفردي والجماعي والمجتمعي الواقعي ، وأن يسعى لاستخلاص النتائج والتعميمات الموضوعية[1].

إن أفكار المدخل السلوكي ، لاسيما فيما يخص تبادل المنفعة ، جديرة بأن تستخدم في التحليل السياسي الذي يقوم به علماء الاجتماع السياسي ، سوى في دراسة الدولة أو نظم الحكم ، وما إليها من مواضيع وقضايا سياسية تخص الفرد والمجتمع ، والعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم ، ويمكن في هذا الإطار ملاحظة الأتي :

أولا . إن الشرعية التي تحصل عليها بعض الحكومات ، هي نتائج مباشر لما يتوقعه الأفراد من علاقات تبادلية مع الدولة .

ثانياً ـ إن تباين القوة الذي يتسم به البناء الحكومي ، يرجع إلى مقدار المكافآت التي يستطيع أن يقدمها أعضاء هذا البناء إلى المواطنين ، فأولك الذين يستطيعون أن يقدموا

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 28 .**

مكافآت أكثر (خدمات مثلاً) ، يحصلون علىمز يد من العلاقات التبادلية ، وبالتالي تزداد قوتهم .

ثالثاً ـ أنه يمكن تفسير الاتجاهات السياسية للمواطنين ، والتي يعبر عنها مفهوم الثقافة السياسية ،بنفس هذه الطريقة ، والأفراد أيضاً يحددون اهتماماتهم بتنمية وعيهم السياسي ، إذا كان سيترتب على ذلك توافر سياق يمكن من خلاله القيام بنشاطات تترتب عليها منافع ومكافآت واضحة .

رابعاً ـ إن هذا الإطار يفيد فائدة محققة في تفسير إقبال بعض الجماعات على العمل السياسي وا ٍحجام جماعات أخر ى.

خامساً . أنه يمكن فهم سلوك الصفوة السياسية أو الحاكمة ، من حيث مركزية السلطة أو عدم مركزيتها ، على أساس هذه الحوافز والاستجابات[2].

---

[2] **د. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص 333 .**

الفصل الرابع

قضايا مهمة يتناولها
علم الاجتماع السياسي

- القوة
- السلطة
- المشاركة السياسية
- التنمية السياسية
- الديمقراطية
- الثورة والعنف
- البيروقراطية
- الصراع

مقدمة :

عندما نمعن النظر في المجالات التي يقوم علم الاجتماع السياسي في إطارها بالبحث والدراسة ، نلاحظ استخدام العديد من المفاهيم التي تعالج قضايا متعددة ، رغم قصر المدة الزمنية لظهور هذا العلم كعلم مستقل ، إلا أن العديد من العلماء والمفكرين المتخصصين قد تناولوا مواضيع مهمة تدرس وتحلل الظواهر السياسية في إطارها المجتمعي ، وذلك لكي يصل الدارس إلى مدى تأثير تلك الظواهر في البناء الأساسي للنسق الاجتماعي .

إلا أنه من الملاحظ أن العلماء والمفكرين المتخصصين ، قد اتفقوا أحياناً ، واختلفوا أحياناًأخر ى ، في التعريف بهذه القضايا وتحديدها بشكل علمي من ناحية ، ومن ناحية أخر ى بمدى تأثيرها على النسق الاجتماعي العام ، وفي هذا الفصل سنحاول طرح بعض القضايا والمفاهيم المهمة التي يتناولها علم الاجتماع السياسي .

أولا / القوة :

مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي ، بل هو المفهوم الذي تدور حوله أغلب الدراسات والتحليلات التي تهتم بالتفاعل بين النظم والأنساق الاجتماعية ، ورغم ذلك ، فإن الاختلاف حول تحديد هذا المفهوم واضح وجلي من خلال مساهمات العديد من العلماء ، وكذلك من خلال استخدام مصطلح القوة بصفة عامة ، أو عند التصدي لأنواع القوة ، مثل القوة الاجتماعية ، أو القوة السياسية ، أو القوة الاقتصادية ، أو القوة الدينية ، وما إليها .

فالقوة تعر ّفها المعاجم بأنها كل قدرة يمكنها أن تحدث أثراً ، والقوة الاجتماعية ، هي كل دافع فعال يؤدي إلىالعمل الاجتماعي ، وهي إر ادة الفرد في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها ويتعامل معها ، كما أنها تعني نجاح الفرد في تحقيق إرادته حتى لو تناقضت وتضاربت مع إرادة الآخرين في المجتمع ، كما أن القوة تؤثر في قدرة الناس على جعل العالم يستجيب لمصالحهم وطموحاتهم ، وتسمح القوة لبعض الناس من فرض إرادتهم على الآخرين ، وهي أيضاً

تمنع بعض الناس من الحصول على المهارة والتدريب والمعرفة وكذلك الموارد الاقتصادية التي يحتاجونها .

يعد مفهوم القوة بمعنى ***Power*** أو ***Force*** ، من المفاهيم واسعة الانتشار في تراث علم الاجتماع الغربي ، وا إذا ما أصبح هذا الانتشار بشكله الأوسع في علم الاجتماع العام أو علم الاجتماع السياسي في الكتابات المعاصرة والحديثة ، فإنه قد أستخدم أيضاً منذ القدم في زمن الفيلسوف أرسطو ، خاصة في الأدب السياسي ، حيث درج على استعماله في الحديث عن الشؤون السياسية الداخلية ، ويستعمل مفهوم القوة على مستويات ثلاث :

- المستو ى الفردي والعلاقة بين الأشخاص .
- مستوى الجماعة الاجتماعية والعلاقات بينها .
- مستوىالدولة والنظام الدولي ، حيث يمثل مفهوم القوة ر كيزة رئيسية في دراسة العلاقات الدولية .

إن ماهية القوة في حد ذاتها ، تعد ميداناً خصباً للبحث في إطار علم الاجتماع السياسي ، ما دعى الكثير من العلماء في هذا الميدان إلى طرح نظريات خاصة لمجال القوة ، باعتباره مفهوماً رئيسياً يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى التي تندرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسي ، وذلك مثل : السلطة ، والنفوذ ، والعنف ، وغيرها مما يحتاج للكثير من المعالجات النظرية ، وفي هذا الإطار ، يحدد " بوتومور " علم الاجتماع السياسي ، بأنه العلم الذي يعنىبدارسة القو ة ***Power*** ، وذلك في إطارها الاجتماعي ، ويقصد بالقوة ، هي قدرة أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل من أجل اتخاذ وتنفيذ القرارات ، وذلك بشكل أوسع ، وتحديد نظم وجداول العمل من أجل صنع القرار [1].

ويعتبر " ماكس فيبر "القوة نوعاً من ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الأفراد على الآخرين ، ويعرف " بكلي " القوة بأنها الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما ، أو جماعة ، على أفعال الآخرين ، لتحقيق هدف معين دون موافقتهم ، وقد يكون هذا الهدف

---

[1] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 25**

ضد إرادتهم أو بدون معرفتهم أو فهمهم ، وتستخدم في ذلك ميكانزمات عديدة ، منها العنف ، أو إصدار الأوامر ، أو الإشارة إلى الجزاءات .

أما القوة السياسية ، فهي مصطلح يشير إلى السلطة السياسية ، أي القوة القانونية للدولة ، بمعنى شرعية القوة أو القوة المشرّعة ، وهي تتضمن اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة ، ومن حق الدولة أن تمارس القوة والنفوذ عليهم ، لذلك فإن بعض العلماء يعد السياسة بأنها دراسة علاقات القوة بين الناس ، إن القوة السياسية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة ، فهي بذلك أوسع نطاقاً من العنف بأشكاله المادية والعسكرية ، أي أنها النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية ، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

هذا ما يؤكده الاتجاه الذي كان سائداً خلال القرن السادس عشر عند " مكيافللي " على وجه الخصوص ، ويؤكد هذا الاتجاه أن السياسة هي القوة ، وبهذا المعنى تكون دراسة السياسة –كما أشرنا سابقاً – هي دراسة علاقات القوة بين الناس من حيث صورها وأشكالها والنظم التي تكون معبرة بنائيا ووظيفيا عن هذه الصور والأشكال ، ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى النظر إلى علم السياسة على أنه مفرغ من أي محتوى أخلاقي ، حيث أن السياسة عندهم تعني السيطرة ، وما يجب أن يقوم به علماء السياسة هو ملاحظة الواقع ووصفه وتحليله ، إلا أن القوة من منظور شامل يرتبط بها كل سلوك إنساني بصورة أو بأخرى خلال عمليات التواصل والتأثير المتبادل ، حيث أن ظاهرة القوة تتخلل كافة الأنشطة الاجتماعية[1].

ثانياً / السلطة :

المفهوم العام للسلطة : بداية يجب أن نشير إلى أن تناولنا لأي مصطلح من المصطلحات ، أو مفهوم من المفاهيم السوسيولوجية ، ما هو إلا لغرض البحث والدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى ماهية ذلك المصطلح أو المفهوم ، حتى نستطيع أن نحدده بشكل علمي

---

[1] **د. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص 21 .**

، وذلك لغرض استخدامه في تحليل وتفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية ، إلا أن ذلك لا يعني الفصل الكامل بين تلك المصطلحات والمفاهيم المختلفة ، حيث أن تركيب وتعقيد الظاهرة الإنسانية بصفة عامة ، والاجتماعية بصفة خاصة ، يجعل تلك المصطلحات والمفاهيم كذلكمركّبة ومتداخلة ، لا تتعارض في غالب الأحيان ، بقدر ما تكون مكملة لبعضها البعض في تفسير النظم الاجتماعية .

علىهذا الأساس ، ونظراً لأن مفهوم السلطة يعد من أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداماً في إطار علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، فإن الدارسين والعلماء والمتخصصين ، رغم الاجتهادات الكبيرة في هذا المجال ، لم يتفقوا علىتحديد هذا المفهوم اصطلاحاً ، بل أن الكثير من الآراء والاجتهادات تتباين مع بعضها البعض أحياناً ، وقد تتضارب أحياناً أخرى .

فرغم الاهتمام الكبير والاستخدام الواسع لمفهوم السلطة في إطار الدراسات والأبحاث السوسيولوجية ، إلا أننا نلاحظ بوضوح التداخل في استخداماته ، وا ٍحلاله بديلاً بعض الأحيان لمصطلحات ومفاهيم أخرى ، مثل الدولة ، والحكومة ، والقوة ، والنفوذ ، والسيطرة ، علىسبيل المثال ، حيث نر ى أن بعض العلماء استخدم مفهوم السلطة كمرادف ، بل وبديل في بعض المرات ، لمفهوم الدولة ، في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشر ّ عة ، فالسلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط ، بل وعلى شرعيتها أيضاً ، فرغم أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر ، وان ينصاع هذا الطرف الآخر للأوامر وحسب ، عند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار والإكراه ، وتوجد إشكالية التداخل بين مفهومي السلطة والنفوذ ، فإذا كانت السلطة تعني القوة الشرعية ، فإن النفوذ هو الاستطاعة والقدرة على التأثير ، فالسلطة هي نفوذ مشروع بينما النفوذ هو سلطة غير مشروعة .

إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية ، حيث لا يمكن أن نتصور أي تجمع إنساني دون أن تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق ، فمنذ المجتمع اليوناني

القديم نجد إشارات واضحة في فكر " أرسطو " عندما تناول موضوع الدولة المدينة ، حين أشار إلى إن شرعية الدولة تقوم على السلطة ، وشرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود ، ويرى أن سلطة السيد على العبد هي لمصلحة العبد ، مع أن مصلحة السيد ومصلحة العبد تتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعيّن للسيد وللعبد المستوي الذي يشغله كل منهما ، ويشير إلى أن سلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحة الخاضعين لها ، أو أنها مصلحة مشتركة .

كما يرى" أرسطو" في السلطات العامة ، حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة ، بأن لكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره ، ومن الطبيعي أن يرى الجميع التناوب في مباشرة السلطة شرعياً ، ويقرّون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم مثلما سبق لهم الفصل في مصالحه ، لكنهم فيما بعد ، قد توحي إليهم المزايا التي تجلبها السلطة وإدارة المرافق العامة بالرغبة في أن يبقوا في السلطة دائماً بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها ، فتصبح سلطتهم مستمدة من رغبتهم الخاصة .

فمن البديهي إذن أن يقال إن الدساتير كلها التي تقصد المنفعة العامة صالحة ، لأنها تراعي العدل ، وكل الدساتير التي تقصد المنفعة الخاصة للحاكمين ليست إلا فساداً للدساتير الصالحة ، فإنها تشبه سلطة السيد على العبد ، في حين أن المدينة على الضد من ذلك ، ليست إلا جماعة من الناس الأحرار.

وتجدر الإشارة ، إلى أن تطور الفكر الاجتماعي وتقدم الفكر السياسي ، وصولاً إلى الفكر الجماهيري ، أثبت أن هذا التقسيم الطبقي ، والتمييز بين الحكام والمحكومين هو الذي خلق العلاقات الظالمة ، التي تعاني جراء نتائجها المجتمعات البشرية ، والتي ما زالت تعمل جاهدة لتصحيحها .

وقد يختلف مفهوم السلطة من مجتمع لآخر ، ومن تقاليد سياسية لأخرى ، وهو مركب من عناصر مادية ومعنوية ، وتبعاً لذلك فإننا نجد مجموعة من التعريفات ، نذكر منها :

– تعريف " والتر بكلي" ***Walter Buckley*** للسلطة : هي التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية ، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم ، وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين ، الممارس للسلطة ، والممتثل لها ، أي أن الرغبة في الوصول إلى الغايات والأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول إلى المصلحة العامة العليا ، وهذا ما يجعل الجهة الآمرة ، أي التي بيدها السلطة ، تضمن امتثالا طوعياً ممن يشملهم الطرف الثاني ، أي الجهة المأمورة ، ويأتي ذلك من دوافع نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى إلى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق .

- أما " بيرونفيعّر ّ ف السلطة ، بأنها قوة في خدمة فكرة ، إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي ، وتتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك ، قادرة على أن تفرض علىأعضاء الجماعة ما تأمر به ، وير ى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة ، ولكنها قوة ذات الفكرة نفسها .

وهنا تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة ، إلا أنها ليست القوة القهرية ، بل القوة المقبولة اجتماعياً ، لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع ، لذا فإنها حق لبعض الأفرادلممارسة القوة وا ٍصدار الأوامر والتعليمات.

-ويعر ّ ف الدكتور أحمد زكي بدوي السلطة ***Authority*** ، بأنها القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وا ٍصدار الأوامر في مجتمع معين ، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي ، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً ، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته ، إلا أنه يشير إلى أن التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها ، يؤدي إلى إساءة استعمالها ، ويطلق على من يتصف بهذا الاتجاه أنه استبدادي ، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب ، بل يفرضها على الناس بالقوة .

- أما تعريفه الآخر للسلطة ***Power*** : فإنها القدرة أو القوة التي تمكن من السيطرة على الناس ، ومن الضغط عليهم ورقابتهم ، للحصول على طاعتهم ، والتدخل في حريتهم ،

وتوجيه جهودهم إلى نواح معينة ، وفي مقارنة منه لأفكار " ماكس فيبر " ، فإنه يشير إلى أن السلطة هذه تُستمد من شخصية الحائز عليها أو من التقاليد ، أو كنتيجة لاحتكار الثروة ، أو من القوة العسكرية .

وإذا ما نظرنا إلى المصطلحين باللغة الإنجليزية ، نجد أن المصطلح الأول وهو (*Authority*) ليس له أي معنى سياسي إلا إذا أضيفت له كلمة (*Political*) ، أما المصطلح الثاني (*Power*) فهو يعني السلطة المجردة ويعني كذلك السلطة السياسية ، أي سلطة الدولة .

مقومات السلطة :

أشرنا سابقاً إلى أن مفهوم السلطة بشكل عام ، يعني أنها علاقة مجتمعية ذات طبيعة أمرية ، وترتكز هذه العلاقة السلطوية على ثلاث مقومات أساسية لا بد منها لاكتمال بناء السلطة وهي[1]:

1- طرفي السلطة :باعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمرية ، أي وجود آمر و مأمور ، فلا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد ، فمن البديهي أن يكون هناك طرفان ، يمثل الطرف الأول الجهة الآمرة ، ويمثل الطرف الثاني الجهة المأمورة ، أي قيام الطرف الآمر بإصدار الأوامر ، باعتباره الجهة التي تضطلع بالمهام والمتطلبات السلطوية ، أي أنها الجهة المعنية بممارسة السلطة ، لذا فإنها تقوم بهذا الدور التخصصي ، في حين أن المتوقع من الطرف الثاني هو تنفيذ تلك الأوامر .

ويجب أن نشير هنا ، بأن هذا يهم الديمقراطيات التقليدية ، ولا يشمل النظام الجماهيري ، الذي يمارس فيه كل الشعب السلطة وله السيادة .

2- وجود الإطار المؤسساتي للعلاقة السلطوية : إن العلاقة السلطوية بين الآمر والمأمور ، أو الحاكم والمحكوم ، لا تعني فقط وجود طرفين لغرض التوزيع السلطوي شكلي الطابع ، لأن وجود العلاقة بين هذين الطرفين تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر والطاعة ، انطلاقاً من جدلية الحقوق والواجبات لكلا الطرفين حسب ما هو متفق عليه ،

---

[1] **د. سعيد ناصر ، مذكرات في علم الاجتماع السياسي ، غير منشورة .**

هنا تبرز أهمية الإطار المؤسساتي الذي هو الوعاء الحقوقي الذي تنتظم فيه علاقة طرفي السلطة ، من حيث أن هذه العلاقة تخضع لجملة من المحددات فيما يتعلق بسلوك كل منهما تجاه الآخر ، وهذه المحددات هي جملة من القواعد والمعايير المنظمة لتلك العلاقة .

فلا يمكن أن نتصور بناء للسلطة ، مهما كان شكل هذه السلطة ، بدون مؤسسات وقواعد وأنظمة رسمية ، قانونية وتشريعية ، تتضمن كل ما من شأنه أن ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بشكل يسهل التفاعل بينهما في إطار النظام الاجتماعي العام ، وبقدر ما يكون هذا الإطار المؤسساتي قوياً ، بقدر ما تكون السلطة قوية ، أما إذا ضعف هذا الإطار من القوانين والقواعد والمعايير ، فإن السلطة تضعف كذلك أو تنهار ، لذلك فإن الحكومات تعمل دائماً على أن لا يصيب الخلل نظامها المؤسساتي .

3- الشرعية : الشرعية من المقومات الأساسية لبناء السلطة باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة ، الذين يحصلون على الشرعية الاجتماعية ، من منطلق فكرة الضرورة الاجتماعية من جهة ، ومسألة تبرير تلك الضرورة في إطار منطق الحق من جهة أخر ى ، أي العمل بمبدأ الرضاء والقبول من قبل الجماعة لهذه الضرورة الاجتماعية ، وهي وجود السلطة كأمر مهم لتنظيم حياة الجموع ، وبالتالي يكتسب ذلك سمة الحق ومن ثم سمة الشرعية .

لذلك فإن الشرعية تشكل الغطاء الحقوقي فيما يتعلق بتحديد دور ومكانة كل من طرفي العلاقة السلطوية ، كما أنها تعطي لهما مبرر وجوديهما، وا مكانية بقائهما واستمرارهما كعلاقة مجتمعية في إطار التنظيم الجمعي ، فالشرعية تشكل الضمان الأساسي لوجود السلطة ، وبالتالي فإن السلطة التي لا تستطيع أن تخلق المبررات الاجتماعية لوجودها ، وأن تخلق شرعيتها ، فإن مصيرها الانهيار .

السلطة السياسية :

تناولنا في الصفحات السابقة مفهوم السلطة بشكلها العام ، وسنتناول الآن مفهوم السلطة السياسية ،ورغم إن الفصل بين المفهومين مسألة شائكة ، نظراً للتداخل الكبير

عند دراسة وتحليل النظم السياسية والعمليات الاجتماعية السياسية التي لها صلة بالموضوع ، إلا أننا سنحاول التركيز هنا على موضوع السلطة السياسية ، لما له من أهمية في إطار الدراسات التي هي محور اهتمام علم الاجتماع السياسي .

وتختلف نظرة الكتاب المتخصصين للسلطة السياسية ، وذلك نتيجة للظروف الموضوعية والذاتية لكل منهم ، ونتيجة لتأثرهم بالسلطة التي يعيشون تحت ظلها إيجاباً أو سلباً ، حيث يرى فريق منهم أنها تنظيم سيء يقوم على استغلال الأفراد واضطهادهم ، في الوقت الذي يمكن الاستغناء عن هذا التنظيم لعدم ضرورة وجوده ، وا إقامة مجتمعات لا مكان فيها للسلطة السياسية ، في حين يرى فريق آخر أن السلطة السياسية لازمة وضرورية ، للحفاظ على الجماعة الاجتماعية ، ولتنظيم المجتمع وضمان توافقه وتجانسه ، لذلك فإن السلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم و الى عصرنا الحاضر ، حتى و ان كانت ممارستها تأخذ أشكالا مختلفة ، من عصر إلى عصر ، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر .

تعريف السلطة السياسية : نورد هنا بعض التعريفات ، التي اتفق أصحابها على شيء أساسي وهو وجود السلطة السياسية في كافة المجتمعات البشرية ، مع تباين وجهات نظرهم حول هذا المفهوم [2] :

- " موريس ديفرجيه " ***Maurice Duverger*** : يميز بين عدة معان لاصطلاح السلطة السياسية بقوله : إن السلطة السياسية في كل مجتمع يؤسسها الحاكمون ، وعلي ذلك فهي تعني تارة سلطة الحاكمين واختصاصاتهم ، وهذه وجهه نظر مادية ، وتعني تارة أخرى الإجراءات التي يمارسها الحكام استنادا إلى اختصاصاتهم ، وهذه وجهه نظر شكلية ، وتعني تارة ثالثة الحكام أنفسهم ، وهذه وجهه نظر عضوية .

- " جاك مارتان " **Jacques Maritain** : يذهب إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة السياسية ، فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة ، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم ، والتزامهم بالطاعة .

---

[2] **عامر رشيد مبيض ، موسوعة ، مصدر سابق ، ص 777 .**

بناءاً على هذا التعريف ، فإن السلطة تتطلب قوة ، أما القوة دون سلطة فهي قهر وظلم واستبداد ، ومن ثم فإن السلطة تعني الحق ، ومادامت السلطة حقاً ، فإنها يجب أن تطاع بواعز من الضمير ، ومن أجل المصلحة العامة ، والمحصلة النهائية لذلك تؤكد أنه لا سلطة بدون عدالة ، لأن السلطة الجائرة ليست بسلطة ، والقانون الجائر ليس بقانون .

- " هانز مورجنتو " **Hans Morgentha** : مورجنتو هو مؤسس المدرسة الواقعية ، يذهب إلى أن السلطة السياسية ، هي علاقة نفسية بين من يمارسون السلطة ، ومن تُمارس عليهم السلطة ، وهي تعطي للحاكمين حق مراقبة أفعال المحكومين ، من خلال التأثير ات التي تباشرها على عقول و أفكار المحكومين ، كما أن أساس خضوع هؤلاء لتأثير السلطة ينبع من مصادر ثلاثة وهي :

1-توقّعهم الحصول على منافع أو مزايا .

2- خوفهم من مضار أو مساوي عدم الخضوع .

3-حبهم للنظام أو احترامهم للحاكمين .

أما ممارسة هذه السلطة ، فقد تكون من خلال الأوامر ، أو التخويف والتهديد ، أو الإقناع ، أو قد تكون من خلال هيبة الحكام ، أو سطوة جهاز أو هيئة ، وقد تكون خليطاً من هذه الوسائل مجتمعة .

- الدكتور ماهر عبدالهادي : في كتابه (السلطة السياسية في نظرية الدولة) ، يرى أن لهذا المصطلح معنيين ، أولهما معنو ي ، والثاني مادي ، حيث تعني السلطة السياسية بمعناها المعنوي ، القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم أو مجموع الحكام على المحكومين ، والمتمثلة في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد ، وفي إمكانية فرض هذه القواعد عليهم باستخدام القوة المادية ، في حين يتمثل معناها المادي أو العضوي في أجهزة الدولة .

نماذج السلطة السياسية :

عندما نتناول هذا الموضوع ، فإن أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو الجهد العلمي الكبير الذي بذله " ماكس فيبر " في تحديد النماذج المثالية لموضوع السلطة السياسية ، حيث

يمثل النموذج المثالي ، الذي يعد أكثر مفاهيم " فيبر " محورية ، النتيجة المنطقية لتآلف اتجاهات متعددة في تفكيره ، لذلك فإن تصنيف " فيبر " لأنماط السلطة ، له مكانته سواء على مستوى علم السياسة ، أو على مستوى علمي الاجتماع السيلسي والتنظيمي ، نظراً لتأثيره على الكتابات والتحليلات التي ظهرت من بعده في هذا الصدد ، ولتناوله ظواهر هامة ، وهي شرعية المعتقدات ، وأنماط السلطة ، وأثرهما على وظيفة البناءات التنظيمية السياسية .

وقد حدد " فيبر " ثلاثة أنماط أو نماذج أساسية للسلطة ، نعرض لها فيما يلي بإيجاز :

1- السلطة التقليدية : **Traditional Authority**

يذهب " فيبر " إلى أن السلطة تعرف بأنها تقليدية مادامت مشروعيتها تستند إلى قدسية النظام ، وأن هذه القدسية المتعلقة بالنظام وبمكانة السلطة في إطاره ، يعتقد في وجودها نظراً لأنها منحدرة من الماضي[1]، ويؤكد " بارسونز " في هذا الصدد ، أن استخدام " فيبر" لمصطلح القداسة ، المتعلقة بالجوانب التقليدية ، يرتبط بالمشروعية ، ويبرز ارتباط ذلك بالجانب المعياري ، وبذلك يمكن أن يقال أن " فيبر "قد أسس ارتباطاً قوياً بين مشروعية أحد نماذج السلطة وبين النزعة التقليدية .

فالسلطة التقليدية في نظر " فيبر " لا تستند على عوامل القوة أو القهر أو العقلانية لدعمها ، إنما تكتسب قدسيتها من البعد القيمي والدعم الذي يتوفر لها من خلال العمق الزمني الذي و ُ جدت خلاله ، أو من خلال عدد الأشخاص المقدسين الذين أسهموا في تأسيسها ، وطبقاً للطريق التقليدي فإن الوقت يأتي بالأحسن ، دائماً كنا نفعل أشياء بطريقة ما ، وأطعنا أناساً من عائلة كذا ، أو شاغل المركز كذا ، ذلك المركز الذي وصلوا إليه بجدارتهم أو بقدراتهم أو بشجاعتهم أو لصفة كانوا يحملونها ، وهناك حكمة في الأشياء القديمة وبما لأن الماضي يُ شعر بأنه كان في وقت ما مقدساً ، كل أولئك الذين يأمرون

---

[1] *Weber , M , The Theory of Social and Economic Organization , Glone Univ , 1947 , P 431*

والذين يؤمرون ، لا بد لهم من أن يقبلوا بهذه المعتقدات والمشاعر [1].

ويرى " تيماشيف " أن السلطة التقليدية ترتكز على الاعتقاد في قدسية التقاليد ، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة المستندة إلى التقاليد ، كما هو الحال في النظم الملكية التي لا تزال قائمة حتى الآن ، أما " بارسونز " فيشير إلى أن استخدام " فيبر " لمفهوم الشرعية التقليدية ، يتحدد في ثلاثة جوانب رئيسية هي :

أولا :- تظهر ممارسة السلطة بمشاركة الأفراد مشاركة تقليدية مميزة .

ثانياً :- تتم عملية ممارسة السلطة حسب المكانة الاجتماعية والوضع الإداري .

ثالثاً :- توجد حرية خالصة في عدم استخدام القوانين التقليدية .

أي أن فيبر يركز ممارسة تلك السلطة بدون القواعد المحددة ، وإن كان يجب توافر الخبرة بالتقاليد والعرف السائد ، وإدراك حقيقة القواعد الأخلاقية أيضاً [2] .

2- السلطة العقلانية (القانونية) : **Legal Authority**

هذا الطريق الحقوقي – العقلاني ، يرى أن العقل هو الوجود ، وهو العلم ، وهو التقنية ، وهو القانون ، وهذه هي أسس السلطة القانونية – العقلانية ، وهي أفضل طريق للوصول للغايات ، ويرى " فيبر " أن أفضل تمثيل لهذا النموذج يتمثل في البيروقراطية، وهو يؤكدأننا في إطار هذا النموذج نواجه بنسق من القواعد التي تطبق قانونياً وإرادياً وفقاً لمجموعة من المبادئ المؤكدة والثابتة بين كل أعضاء الجماعة .

ويشير " بندكس " إلى أن " فيبر" يعرّف السلطة العقلانية بأنها الاعتقاد بالعقلانية لنماذج من القواعد المعيارية ، وان مفهوم العقلانية نفسه يحمل عدة معان ، فيعني أسلوب معين من التفكير ، وأدارك العالم الواقعي بمزيد من الرؤية العقلانية ، والمقومات المجرّدة ، كما يعني أنه أسلوب معين في الحياة ، وشرعية هذا النمط من السلطة تكون من خلال

---

[1] **دونالد ماكري ، ماكس فيبر ، ترجمة : أسامة حامد ؛ بغداد ، المكتبة العالمية ، 1985 ، ص83 .**

[2] **د. عبدالله محمد عبدالرحمن ، مصدر سابق ، ص 231.**

ممارسة القوة ذات الطابع السياسي ، والتي تعتمد على القواعد القانونية ، ذات الصفة اللاشخصية ، بل يكون الامتثال والخضوع حسب تلك القواعد المعيارية .

وحيث أن السلطة العقلانية تعتمد أساساً على البيروقراطية ، فيعتبر هدفها الأساس في هذا النطاق ، هو تأسيس مجموعة من العلاقات بالنظر إلى مبادئ العقل والمعقولية ، ولا علاقة لهذه السلطة بالعمر أو الزمن أو درجة القداسة المتعلقة بالأشخاص المؤسسين لها ، إذ يعد التنظيم البيروقراطي متفوقاً في ذاته ، إذا هو قد حدد المكانات والأدوار المتعلقة بالتنظيم ، وكذلك المعايير التي تحكمه بالنظر إلى التخطيط والحساب الخاضع للعقل ، إلا أن " فيبر " يؤكد على أنه لا يوجد تنظيم عقلاني بدرجة كاملة .

3- السلطة الكاريزمية **Charismatic Authority:**

تعني كلمة كاريزما **Charisma** في اللغة الإغريقية (الرحمة الإلهية)[1] ، وأول من أستعملها "أرسنت ترولتش " ، ثم " ماكس فيبر" الذي كان يعني بها قابلية الشخص على القيادة والإلهام بفضل قوة شخصيته وعبقريته وعقيدته ، إضافة إلى قدرات وخصائص غير عادية ، تجعله خاصية تنبؤية سامية ، يُعتقد أن بقية البشر يفتقدونها ، مثل الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ، والأبطال الذين ضحوا من أجل مبادئهم ومن أجل شعوبهم ، مثل " المهاتما غاندي " وغيره .

ويذهب الدكتور بدوي إلى أن النظام الكاريزمي يرتكز على الطاعة للبطل و التضحية من أجل تأدية رسالته ، لأن لفظة "كاريزما" تعني (هبة الله) ، أي من ترسله العناية الإلهية لإنقاذ أمته ، وهو زعيم يتحلى بقوة خارقة وصفات نادرة وقدرات روحية ، لذلك فإن القيادة الملهمة تعتمد على القدسية أو البطولة أكثر من اعتمادها على الوضع الرسمي ، فوجود هالة من الإعجاب حول القائد الملهم تجعل الأفراد يقبلون بالسلطة المستمدة من ذلك ويرتبطون بها باختيارهم .

ويؤكد " فيبر " أن الهالة لا تصمد لفترة طويلة ولا تمتد بعيداً ، حيث أن القيادة الكاريزمية تمضي في النجاح إذا كان عدد أتباعها ومؤيديها قليلاً ، الأمر الذي يحدث في

---

[1] **د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص 526 .**

بداية ظهور الحركة الدينية أو الإصلاحية أو الثورية التي يتزعمها القائد الكار يزماتي ، وبعد نجاح أو استقرار هذه الحركات يزداد عدد مؤيديها وأنصارها ، فتحتاج إلى أجهزة إدارية وأموال وقوة عسكرية ، وما إلى ذلك من أنظمة بيروقراطية رسمية ، تفقد القيادة صفاتها السابقة وتتحول إلى قيادة دستورية شرعية .

لقد اعتقد " فيبر " أن معظم التغييرات الكبرى في تاريخ المجتمع الإنساني كانت نتيجة لأفراد ذوي إمكانيات كاريزمية[1]، وترجع نظريته عن التغير ذاتها إلى فرض الإنسان العظيم ، ويعد " فيبر " أكثر من أي عالم اجتماعي آخر اهتماماً بقضية التغيير الاجتماعي ، لكن من خلال فعالية الإنسان الفرد ، إذ تجده يؤكد كثيراً على أهمية الفرد المزود بإمكانيات كاريزمية قادرة على إخضاع أعداد كبيرة من البشر .

إن هذا التقسيم الثلاثي للسلطة لدى " ماكس فيبر " ، ورغم ارتباطه بمراحل اجتماعية تخص تقدم المجتمعات ، لا يعني أن السلطة توجد علىشكل واحد دائماً ، وا ٍنما من الممكن أن تستند السلطة على أكثر من نموذج في نفس الوقت ، فتطور المجتمع بحد ذاته لا يعني بالضرورة اتصافه بنشوء نموذج معين من هذه النماذج الثلاثة للسلطة .

لقد تميزت البلاد الأوروبية في العصور الوسطى بوضع كان فيه الحاكم كل شيء في الجماعة ، يمارس عليها سلطة مطلقة ، يستمدها من شخصية أو بسبب ما له من قوة مادية ، أو ما يتمتع به من شجاعة أو حكمة هيأت له الاستيلاء على السلطة ، وا ٍخضاع الأفراد لسيطرته الغير محددة ، إلا أن السلطة من هذا النوع هي سلطة غير مشروعة ، لأنها لا تجد لها سند ترتكز عليه إلا قوة صاحبها المادية أو المعنوية ، الأمر الذي جعلها محلاً للنزاع ومحطاً للأطماع ، وحتى وا ٍن تغيرت طرق وأساليب شرعية السلطة ، فإنها شكلت وما تزال مشكلات بنائية كبرى أمام الشعوب ، أخذت منهاجهداً كبيراً كان من الممكن أن يوجه إلى تنميتها وتقدمها .

إن مشكلة أداة الحكم من اكبر العقبات التي تواجه الشعوب ، وتعرقل سيرها نحو الحرية والانعتاق ، وخروجها من السيطرة والاستعباد ، فالشعوب مستعبدة مهما تغير السيد

---

[1] **د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 647 .**

، سواء كان فرداً أو مجموعة أفراد بتسميات مختلفة ، لذلك قدم الكتاب الأخضر الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ، وهو أن تكون السلطة للشعب ، يمارسها عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية ، وليس من حق أي نظام سياسي أن يسلبها منه ، لأن (كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن ، هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً ، كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ، ونتيجة دائماً فوز أداة الحكم : فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة ... وهزيمة الشعب ، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية)[1].

ثالثاً : المشاركة السياسية :

نعتقد بداية ، أن مفهوم المشاركة السياسية مازال يكتنفه بعض الغموض ، من حيث ماهيته واستخداماته ، رغم أن المشاركة السياسية من المواضيع والقضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل ، فمنذ أن برز هذا المفهوم لأول مرة ، وذلك إبان الثورة الفرنسية (1789) ، وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع ، لذلك أرتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية ، ويعني ذلك تحديداً المشاركة بعمليات الانتخابات فقط .

ورغم اختلاف وجهات النظر ، التي تتصادم أحياناً ، حول تفسير ماهية ومفهوم المشاركة السياسية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تعريفات المفكرين والعلماء الديمقراطيين التقليديين ، ومفهوم المشاركة السياسية في الفكر الجماهيري ، الذي ينادي بسلطة الشعب التي يمارسها بشكل مباشر دون نيابة أو تمثيل ، حيث يساهم في صنع وتنفيذ القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، إلا أن كثير من علماء ودارسي علم الاجتماع و علم السياسة ، يتفقون مع الأفكار الرئيسة والدلالات الواردة في التعريف الذي يقول : أن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس ، والتعبير

---

[1] **معمر القذافي، الكتاب الأخضر ، مرجع سابق ، ص 7 .**

العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا وذاك ،مؤشراً قوي الدلّة على مدىتطور أو تخلّف المجتمع السياسي ، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة ، والتنمية السياسية على وجه التحديد .

فعندما نستعرض بعض التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية ، نكتشف مدى التباين بين أفكار المهتمين بهذا الموضوع ، ومدى تأثر كل منهم بالثقافة العامة والثقافة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه ، كما نلاحظ أوجه القصور للديمقراطية الغربية التقليدية ، التي ساهم علماؤها ومفكروها في تحديد معنى المشاركة السياسية حسب ما يتلاءم مع النظم السياسية السائدة في تلكلمجتمعات ، مع أن بعضهم بيّن القصور الناتج عن الأفق المحدود ، عند ترجمة هذا المفهوم إلى سلوك سياسي اجتماعي يمارسه أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم اليومي مع بعضهم البعض ، وتتبع خطورة هذا المفهوم من استخداماته الراهنة كغطاء تبريري لدعاوى الديمقراطية الغربية الزائفة ، حيث كثيراً ما يعني هذا المفهوم ، في إطار هذا السياق ، مجرد تمتع الجماهير ببعض الحقوق السياسية التي تكون في أغلب الأحيان بشكل نظري لا يفسح المجال فعلياً وعملياً بممارسة تلك الحقوق ، لاسيما وأن تلك الحقوق لا تمس أصلاً جوهر النظام السياسي القائم .

لقد كان موضوع تأثير المواطن على عملية صنع القرار ، علىالمستو ى المحلي ومستوىالدولة والمستو ى القومي ، محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن مفهوم المشاركة السياسية ، وخاصة في صورتها الشرعية الاعتيادية أو الاتفاقية ، رغم أن هذا المفهوم قد ينطوي على معنى آخر غير اعتيادي وغير تقليدي ، ومن هذه التعريفات :

- تعريف "سيدني فيربا " و " نورمان ني " و " جاي أون كيم " ، الذي ورد في مؤلفهم: (المشاركة والمساواة السياسية) ، حيث ذهبوا إلى أنهم يريدون بالمشاركة السياسية ، تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون ، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم ، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها ، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية .

- تعريف "هر برت ماكلوسي " ، الذي يصف المشاركة السياسية بأنها " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي " .

- أما "أرسطو " ، فقد استهل كتابه (السياسة) بالقول :" لما كانت الدولة ، كل دولة ، نوعاً من المشاركة ، وكانت كل مشاركة تتم للوصول إلى نفع وخير – إذ المفروض أن الخير هو نهاية كل عمل – فإن من الواضح أنه بالنظر لكون الخير هدف جميع المشاركات ، فإن الخير الأسمى ، في أرفع رتبه ، هو هدف تلك المشاركة السامية التي تضم كل ما عداها ، أو بكلمة أصح ، الدولة أو المشاركة السياسية " .

- تعريف " هنتنجتون " و " ويلسون " ، الذي يقول : إن المشاركة السياسية تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي ، معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية .

إذن فإن مفهوم المشاركة السياسية في الفكر الديمقراطي التقليدي ، لا يطمح لأكثر من المشاركة ، والمشاركة في فعل شيء ، تعني من جملة ما تعنيه ، أن الفاعل ليس أساسياً عند قيامه بالمشاركة في فعل ذلك الشيء ، لأن الدوافع ذاتها التي تحفزه للمشاركة في الفعل السياسي ، سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، قد أصبح مشكوك في دقة إيصالها إياه للهدف الذي يبغي الوصول إليه ، يؤكد ذلك أنه على الرغم من الحقيقة التي مؤداها أن المشاركة السياسية حق للمواطن في المجتمع الديمقراطي التقليدي ، إلا أن النسبة الحقيقية للمشاركة تختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لأخر ى ، وقد بدأت تتناقص بشكل ملحوظ .

- هذا ما دعى "ميلبراث " **Milbrath** للقول : أن ثمة فئات ثلاث يمكن تمييزهم – وهم يمثلون مواقف ثلاث – بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهم:

أ- اللامبالون : وهم أولئك الذين لا يشاركون ، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

ب– المتفرجون : وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية .

ج– المنازلون : وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة .

ويرى أن الشريحة الثانية يشكل أفرادها أغلبية المواطنين ، أما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الأقل .

- أما " فيبرا " وزميليه ، فيرون أن الأفراد يمكن تصنيفهم ، وفقاً لدرجة المشاركة ، إلى : أفراد يقومون بدور كامل في الحياة السياسية ، ثم هؤلاء غير المبالين من المواطنين الذين لا يشاركون ولا يهتمون بالمسائل العامة .

هنا يبرز سؤال مهم وهو : لماذا يشارك الناس سياسياً ؟ ومن جهة أخرى ، لماذا يصبح بعض الناس غير مبالين سياسياً ؟ ، وقد أثار هذان السؤالان اللذان على طرفي نقيض اهتمام علماء الاجتماع السياسي ، فنجد العالم " هارولد لازويل " ، يرى أن المشاركة السياسية تحقق قدراً من الإشباعات السوسيولوجية ، وتحقق القوة والثروة والرفاهية ، كما تشبع العاطفة ، وتحقق الاستقامة والاحترام ، أما " لين " ، فقد ناقش عدداً من الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية ، التي يمكن أن تشبعها المشاركة في الحياة السياسية ، وتتضمن الحاجات الاقتصادية ، والمادّية ، والصداقة ، والعاطفة ، والتخفيف من حدة التوترات النفسية الداخلية ، والحاجة إلىفهم العالم ، وا ٍشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين ، ثم الدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها[1].

فالمشاركة السياسية بمعناها الواسع ، من وجهة نظر علم السياسة ، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين ، العاقلين ، في الاشتراك بصورة منظّمة ،في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات ، وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإكراه ، أي أن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي .

---

[1] **د. عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص 86 .**

إلا أن الدارس للديمقراطية الغربية التقليدية ، وما تقدمه على أرض الواقع من حيث الممارسة السلوكية لأفراد المجتمع في مجال المشاركة السياسية ، يجد – دون عناء – أن تلك الديمقراطية لا توجد إلا في أفكار منظريها ، أما من حيث الواقع فقد تم تز ييف الحقائق والحقوق ، بحيث أصبحت مسألة المشاركة السياسية لغرض استكمال الصورة الديمقراطية التي رسموها فقط ، أما المواطن فإن دوره ينتهي في تلك المشاركة عند صندوق الاقتراع ، ويكون ذلك أيضاً فقط بنعم أو لا ، دون أن يقول ، لماذا نعم ولماذا لا ، لهذا فإن عزوف المواطنين عن ممارسة هذا الحق ، هو النتيجة المحتومة ، كما أنه الدليل على ما نذهب إليه ، حيث أصبحت المشاركة السياسية ، في اغلب المجتمعات والبلدان الغربية ، وكذلك البلدان التي تطبق الديمقراطية التقليدية الغربية ، لا يصل إلى نصف المستهدف من تلك العمليات ، فأصبح المواطنون ، بعد أن عرفوا حقيقة ما يجري ، غير مبالين لما يدور حولهم من مسائل سياسية ، وبدأ بالمقابل ظهور ما يسمى السلوك السياسي العنيف ، وهو السلوك الذي يعبر عن المعارضة السياسية أو العداء للنظام السياسي ، والذي يتدرج من المعارضة الكلامية وانتقاد النظام السياسي القائم ، إلى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامة ، والاضرابات والمظاهرات والاعتصامات ، وهو ما يسمى بالعصيان المدني ، إلى التخريب وعمليات الاغتيال السياسي .

أما معنى المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع ، فهي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية ، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف وتحقيقها ، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لذلك ، على أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي ، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم .

وبنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بدأ كتّاب الفكر السياسي يشككون في حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية ، وفي إمكانية تطبيقها في ظروف العصر الحديث ، ويرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية لتتماشى مع ظروف الحياة في

المجتمعات الحديثة التي أوجدتها الثورة الصناعية ، وقد ساعد على هذا التوجه ، نمو علم الاجتماع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، ونتائج الاستطلاعات التي أكدت أن غالبية المواطنين وخاصة الفقراء منهم ، لا يهتمون بالسياسة ، ولا يشاركون في النشاط السياسي ، إلا بظهور النظم الكلية وقيامها على أساس تكثيف المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق الخوف والانقياد.

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا النظرية الديمقراطية التقليدية بالنقد والتحليل ، كل من : شومبيتر – برلسون – داهل – سارتوري – أكستين ، ويتلخص نقدهم في كون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات خرافة لا تقوم على أسس حقيقية من الناحية التطبيقية ، بل تقتصر في الواقع على انتخاب القادة للاضطلاع بعملية اتخاذ القرارات ، وتكون المنافسة للحصول على أصوات الناخبين هي ابرز مظاهر الديمقراطية التقليدية[1].

رابعاً : التنمية السياسية :

أصبح هناك اهتماماً متزايداً بمسألة التنمية بصفة عامة ، والتنمية السياسية بصفة خاصة ، لدى العلماء والمفكرين والمتخصصين ، وكذلك لدى مؤسسات الدول ، ذات العلاقة بالموضوع ، فأقترن موضوع التنمية بالتحديث على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالتنمية هي عملية تسريع النمو في المجتمع ، وهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ، حيث أن التنمية بجوانبها المختلفة ، يجب أن تكون موجهة لخدمة الفرد في إطار المجتمع الذي يعيش فيه ، وقد أشار " هوبهاوس ***Hophouse*** " إلى أن التنمية الاجتماعية ، لا بد أن تكون بالإنسان ولأجل الإنسان أولاً وأخِراً .

ويشير تعريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية الاجتماعية ، بأنها مجموعة العمليات والطرق التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة ، من أجل تحسين مستو ى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في المجتمعات المحلية ،

---

[1] د. عبدالهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، جامعة القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1985 ، ص72 .

وا ٕخراجها من عزلتها والاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدرويعر ّ فها الدكتور بدوي ، بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصي حد ممكن ، لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

إن استخدام مصطلح تنمية ***Development*** ، في الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يعد حديثاً نسبياً ، حيث لم يتم ذلك إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومر د ذلك – في اعتقادنا – إلى سببين رئيسيين وهما :أولاً ، عملية الاستقلال والتحرر من الاستعمار والتبعية التي عمت كثير من الدول على فترات زمنية متتالية ومتقاربة ، وبدء سلطات تلك الدول بعملية البناء والتعمير والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، من أجل تحسين أوضاع مجتمعاتها ، وتطوير مواردها البشرية والاقتصادية ، وأيضاً تطوير مؤسساتها ومستو ى حياة أفرادها ، أما السبب الثاني ، فيرجع إلى النهضة العلمية وتطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وبروز علم الاجتماع السياسي ، الذي تصدى لهذا المصطلح وغيره من المصطلحات التي تخدم مجالات وأهداف هذا العلم .

وتشير بعض الكتابات ، إلى أن التنمية هي معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي ، أي فصم روابط التبعية ، أما التنمية السياسية فتدل ، من بين عدة أمور ، على تحقيق التكامل القومي في إطار الدولة من خلال إذابة الفوارق الثقافية والمعرفية والإيديولوجية ، مع وجود نظام سياسي ذو فاعلية وشرعية ، قادر على أداء المهمات الأساسية للسلطة وفقاً لردود أفعال المواطنين ، وا ٕيمان الشعب بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها[1] .

---

[1] د. نداء مطشر صادق الشريفي ، أ. مصطفي عبدالحميد دلاف ، التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، طرابلس ، مجلة دراسات ، عدد 11 ، لسنة 2002 ، مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، ص 45 .

أما موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية ، فتشير إلى أن مفهوم التنمية السياسية حديث الاستخدام ، حيث بدأ استخدامه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، في إطار البحث الأكاديمي الذي أقامته الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية ، والذي تركز حول قضايا التنمية القومية و التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة ، كما دار حول محددات التحديث السياسي والاجتماعي في دول العالم الثالث ، ويبدوا أن الدافع الذي حفّز العديد من المفكرين والباحثين الأوربيين والأمريكيين لدراسة هذه القضية ، تمثل في حرص حكومات الدول المتقدمة على تحقيق الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، وذلك لضمان تحقق مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية في هذه البلدان وفي المناطق والأقاليم التي تحيط بها .

لقد أخذ العالمان " ألموند" و " كوليمان " المبادرة في إدراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية في معناها الأكثر كلاسيكية ، حيث أن المجتمع أو النظام السياسي ، مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة ، كل واحد من هذه العناصر يساهم ، بطريقة خاصة ، في تنظيم وسير المجموعة التي يعمل كجزء منها ، إن تحليل "ألموند " الوظيفي يعطي للتنمية السياسية إجمالاً صورة متناسقة ومطمئنة ، مشبهاً إياها بالتحول البطيء والمتصل المؤثر في كل المجتمعات .

أما " باي " ***Pay*** ، فيقدم في مؤلفه (مظاهر التنمية السياسية) ***Aspects of Political Development*** ، عناصر لنمط جديد لمفهوم التنمية السياسية ، ونقطة الانطلاق في تحليله تندرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية ، فيلاحظ أن كل المجتمعات تشترك في تزامن أعراض الحداثة التي تؤدي إلى الثالوث التالي : تعزيز المساواة ، تحسين الكفاءات السياسية ، والتمايز الهيكلي[1] .

---

[1] بوتراند بادي ، التنمية السياسية ، ترجمة : محمد نوري المهدوي ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، تالة للطباعة والنشر ، 2001 ، ص 63 .

• تعزيز المساواة : يفترض بروز المواطنين الفاعلين والمسئولين العازمين علىالمشار كة علىقدم المساواة في الحياة السياسية للمجتمع ، وأيضاً سن القوانين العامة المساوية بين الجميع .

• تحسين قدرات النظام السياسي : يتضمن تعزيز النشاط الحكومي وفاعليته وعقلانيته ، ويترجم ذلك بمجهود متواصل للتجديد والتكيف مع التحول بوسائل التعبئة المتنامية ، وكذلك بث وا ٍعادة استنتاج القيم الأساسية القادرة على ضمان استمرارية النظام السياسي .

• التمايز الهيكلي : بمعني وجود الهياكل السياسية المختلفة ومنها :

أ- الأنظمة البدائية ، التي ليس لها سو ى هياكل سياسية متقطعة ، يضعف تمييزها .

ب- الأنظمة التقليدية ، التي سبق و أن نالت درجة من التمايز الهيكلي .

ج- الأنظمة العصرية ، التي بها هياكل سياسية مختلفة ، أحزاب سياسية ، جماعات المصلحة ... الخ .

إلا أن المهم عند (باي)هو أن هذه الخصائص ليست سو ى سمات بسيطة لم تضف إلى التحليل إلا قليلاً ، أما الأساس فيرتكز على تحديد كيف أن كل مجتمع قد جرب الحداثة ، وكيف كانت ردة فعله عند ظهورها وانتشارها .

ويرى "هنتنجتون " أن التنمية السياسية ، ينبغي أن تؤدي إلى ترشيد السلطة السياسية ، وتنوع الأبنية الرئيسية ، أي المؤسسات ، والمشاركة الشعبية ، والقدرة على تحقيق أكبر عدد من الأهداف ، أما " ألفرد ديامنت "فيصوغ تعريفاً عاماً للتنمية السياسية ، بوصفها تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة ، لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب ،رن يطو ّ ر نماذج جديدة للتنظيم .

إن التنمية السياسية تعني ما هو أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع وفي طرق المعيشة وفي النظم والنماذج السياسية ، كما تعني اكتساب مفاهيم جديدة ، إنها تعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة من مرحلة أقل تقدماً

إلى مرحلة أكثر تقدماً ، كما تعني التنمية السياسية عند البعض ، التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية .

إن الإشكالية التي تواجهها دول ما يسمى بالعالم الثالث ، عند وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تنفيذ التنمية السياسية ، التي تخدم مجتمعاتها ، والانتقال بها من مرحلة التخلف والركود الاقتصادي والسياسي ، إلى الانفتاح على التطورات الحاصلة لدى المجتمعات المتقدمة ، لا تجد ما تستند عليه سوى النموذج الغربي لتقلّده ، على أن ليس كل النماذج صالحة لكل المجتمعات ، فكما للمجتمع الغربي خصوصياته ، فإن للمجتمعات الأخرى خصوصياتها ، التي إن لم تراعى ، فإن النماذج المستوردة لا تكون ذات جدوى في جوانب عديدة منها .

خامساً : الديمقراطية :

لمفهوم (الديمقراطية) جاذبية خاصة ، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى ، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث ، وتناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة ، ومحاولة استقصاء معانيه ومدلولاته العلمية ، وبذلك فقد توفر على كم هائل من التراث الفكري الذي حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة ، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة ، وا ٍما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم وحاولوا سبر أغواره ، إلا أننا نلاحظ ، رغم ذلك ، عدم وجود اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية ، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي .

إن المشكل الأساسي الذي واجه ويواجه المجتمعات البشرية منذ القدم وحتى الوقت الراهن ، هو الصراع على السلطة ، فالوصول إلى الحكم هو هدف مختلف القو ى والتيارات في المجتمعات البشرية ، وقد يأخذ ذلك الصراع أشكالاً مختلفة ، تتدرج من الصراع السلمي ، إلى العصيان المدني ، أو الصراع المسلح ، وبذلك فإن الأقوى هو الذي يصل

إلى الحكم ،سواء كان فرداً أو حزباً أو طائفة أو قبيلة ، والناتج هو تكوين نظام سياسي ما يلبث أن يدعي أنه نظام ديمقراطي يضحي من أجل الشعب ، في الوقت الذي يكون فيه الشعب هو الخاسر الأكبر ، والدليل الأكيد على ذلك هو استمرار الصراع بين الحكام والمحكومين بمختلف الأشكال التي أشرنا إليها .

في معنى الديمقراطية :

تشير الكتابات إلى أن مصطلح (الديمقراطية) إغريقي الأصل ، وهو مكون من مقطعين هما :*(Demos)* ومعناها الشعب ، *(Krats)* ومعناها السلطة ، وبذلك فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب ، ويؤكد هذا على أن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة ، عرفها الفلاسفة منذ القدم ، فقد أشار إفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الإ ادة المتحدة للمدينة ، وقد ظهر النظام الديمقراطي في المدن الإغريقية القديمة ، خاصة مدينة (أثينا) ، وقد لاحظ أرسطو في هذه المدينة ، أن أعضاء (الجمعية العامة للشعب) التي كانت بيدها السلطة الفعلية ، يلتقون حول واحد منهم ، وكان لا يحق إلا للرجال الأحرار حضور جلسات الجمعية العامة[1] ، ويعني ذلك أنه ليس من حق العبيد والأجانب و المرأة ، حضور جلسات الجمعية العامة ، وعلى الرغم من أن ذلك يعد قصور منهجي في تطبيق فكرة الديمقراطية ، حسب مقاييس العصر الحاضر ، إلا أن الجهد الإغريقي في هذا المجال يعد رائداً للفكر الديمقراطي ، رغم أن البعض يعده نظاماً أرستقراطيا في حقيقته لإسناده السلطة لطبقة الأحرار فقط .

وتشير المعاجم إلى أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها ، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة ، لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة ، كما يشير الفقه الدستوري إلى أن معالم المبدأ الديمقراطي لم تتضح إلا بعد أن اتخذ بعض الكتّاب منه سلاحاً ضد الملكية

---

[1] **د. أبو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، 1984 ، ص 104 .**

المطلقة بغية تقييدها والحد من سلطانها ، وبغية هدم النظريات الثيوقراطية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم ، علىأن فكرة الديمقراطية لم يقدّر لها أن تكون مبدأ وضعياً للحكم إلا بفضل الثورة الفرنسية ، التي هيأت لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانتمبدأ نظرياً بحتاً في عقول المفكرين وفي مؤلفاتهم ، فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام 1789 ، على أن (الأمة هي مصدر السلطات ، بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها ، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة)، إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه أو إسناد السلطة إلى الشعب ، فإن جمهور الفقه متفق على أن الأخذ بالديمقراطية ليس غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية والمساواة السياسية[1].

لقد أصبح الحكم الديمقراطي هو النظام السائد في أغلبية الدول الحديثة ، إلا أنه اتخذ صوراً مختلفة ، فإذا كان الحكم الديمقراطي يجعل من الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة ، فإن الشعب قد يمارس السلطة بنفسه فيسمى ذلك نظام الديمقراطية المباشرة ، وقد يختار الشعب لممارسة السلطة نواباً عنه يمارسونها باسمه ، وتسمّى هذه الصورة من صور الحكم بالديمقراطية النيابية ، وقد يقوم نظام آخر خليط من النظامين السابقين ، فتكون هناك هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولي السلطة باسمه ، مع الرجوع إليه في بعض الأمور الهامة ، وبذلك فإننظام الحكم الديمقراطي يتخذ صوراً تختلف باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة ، فإذا كان الشعب بأكمله يمارس السلطة ، والمقصود بالشعب هنا ، الشعب بمدلوله السياسي ، لا بمدلوله الاجتماعي ، أي من لهم حق التمتع بالحقوق السياسية ، فإن هذه الصورةتسمّى الديمقراطية المباشرة ، التي يمارسها الشعب عن طريق مؤتمرات شعبية تقرر ، ولجان شعبية تنفذّ ، وأجهزة شعبية تراقب هذه العملية بمجملها ، وإذا كان اشتراك الشعب في الحكم عن طريق نواب عنه ، فتلك الصورة هي التيتسمّى

---

(1) **د. عبدالعزيز إبراهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، – ص 149 .**

الديمقراطيـة غيـر المباشـرة ، أمـا الديمقراطيـة شـبه المباشـرة فهـي التـي تـدمج الحـالتين السابقتين .

إذن فإن وصف أو تصنيف نوع الحكم ، من حيث أنه ديمقراطي أو أوليجاركي أو تسلطي أو استبدادي ، وما إلى ذلك من مسميات ، يتوقف على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه ، حيث أن المعنى التقليدي للديمقراطية يتمحور حول الأغلبية ، ومن هنا يرى البعض أن النظام الأكثر شيوعاً وملائمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة العدد أو الحجم ، فهو الديمقراطية النيابية ، التي ينتخب فيها المواطنون ممثليهم ، أو نواباً عنهم ، يقومون بتشريع وسن قوانين المجتمع ، في حين أن الديمقراطية المباشرة في الفكر الجماهيري تعني سلطة الشعب ، أي سلطة كل الناس دون نيابة أو تمثيل (فلا نيابة عن الشعب ، والتمثيل تدجيل)[1].

ويقول الدكتور محمد عبد المعز نصر : الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم ، فهي ليست أساسا شكلاً من أشكال الحكم ، فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية ، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية ، فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومات –ديمقراطية ، أوتوقراطية ، أو ملكية – وقد تضع السلطة العليا في أيد دكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الواقعية في أوقات الأزمات فيما يتصل برئيس جمهوريتها ، وكما يقول " هيرنشو " إن كل ما تعنيه كلمة الديمقراطية ، هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة ، فالديمقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها[2].

عادة ما يتناول دستور الدولة – أية دولة – في ديباجته أو في مواده الأولى ، بأن الدولة ديمقراطية أو دستورية ، وبالتأكيد فإن الإشارة إلى ذلك من خلال الدستور لا تكفى بأن تكون الدولة ديمقراطية ، أو أن نظام الحكم فيها هو نظام ديمقراطي ، فالأساس في

---

[1] **معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سابق ذكره .**

[2] **د. عامر رشيد مبيض ، الموسوعة .. ، مصدر سابق ، ص 734 .**

تحديد ذلك هو الممارسة الفعلية والأسلوب المطبّق في ممارسة السلطة هو الذي يحدد الخط الذي تسير عليه الدولة ، فإذا كان النظام يتيح بشكل واضح المجال للشعب لممارسة السلطة ، أطلقت عليه صفة الديمقراطية التي هي أصلا تعني ، كما أشرنا، حكم الشعب أو سلطة الشعب .

إن تناول مسألة الديمقراطية من منظور تقليدي ، لا يزيدها إلا ضبابية وتداخل في المعاني ، والبعد بها أكثر عن المدلول الأساسي الذي دعت إليه الحضارة الإغريقية القديمة ، فإذا ما وجهنا سؤالاً محدداً لكل أنظمة الحكم السياسية بمختلف تسمياتها – ملكية ، جمهورية ، إمارة ، ...الخ – وهو كيف تقيّمون نظام الحكم عندكم ؟، ستكون الإجابة ، رغم الاختلاف في البناء السياسي لتلك الأنظمة ، بأنه نظام ديمقراطي، فهنا تبتعد الديمقراطية عن مدلولها الحقيقي ، لتكون أسلوب حكم يكفل مصالح من هم في إطار النظام السياسي ، وبذلك يختلف أسلوب ممارسة الديمقراطية من نظام لآخر ، في الوقت الذي يؤكد الواقع السياسي والاجتماعي بأن (ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة ... وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية .... ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة ... وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية)[1] ، وبذلك جاءت النظرية الجماهيرية بحل مشكلة كبر حجم المجتمعات الذي تدعيه النظم السياسية التقليدية .

فعندما كانت دولة المدينة في العهد الإغريقي ، كانت الديمقراطية المباشرة تعني تجميع كل الرجال الأحرار بالدولة في مكان عام كي يناقشون كل ما يتعلق بأمورهم ، إلا أن الأمر اختلف بعد عصر النهضة في أوربا وقيام الدولة الحديثة ، التي تميزت بالعدد الهائل للسكان ، ما دعى المفكرين إلى الدعوة أولاً لإقامة النظم الديمقراطية في أوروبا ، خاصة بعد عصور الظلام التي مرت بها والناجمة عن قيام الكنيسة بتولي مسؤولية الحكم ، فكان الحكام في ظل النظام الثيولوجي القائم حينها ، هم ظل الله في الأرض ، بعد ذلك كان همّ العلماء والمفكرين هو كيفية ممارسة الشعب للسلطة ، وحيث أنه حسب وجهة

---

[1]**معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سابق .**

نظرهم ، لا يمكن جمع الناس في مكان واحد ، فإن الأصلح هو أن يختار الشعب من يمثله وينوب عنه في ممارسة السلطة ، فكان ذلك سمة مميزة للعصر الحديث الذي تم فيه تأويل مصطلح الديمقراطية ، بحيث صارت الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة ، لكنه لا يمارسها مباشرة بالضرورة ، فيستطيع أن يوكلها إلى مجموعة من أفراده ليتولوا ممارستها نيابة عنه ، فأصبح بذلك المعنى المقصود غالباً بالنظام الديمقراطي هو النظام النيابي[1] ، إلا أن مساوي هذا النظام بدأت تبرز ، ومن أهمها أن النائب بعد فوزه في الانتخابات سرعان ما ينفصل عن قاعدته الشعبية ، ليمثل مصالحه الخاصة التي لا تتعارض مع مصلحة النظام السياسي القائم ، وحتى وا ٍن كان النائب ذو ضمير حي ، فإنه لا يستطيع بأي حال أن يعبر عن كل احتياجات أفراد الشعب التي لا يعبر عنها سواهم ، وبذلك فإن النظرية العالمية الثالثة استلهمت الفكر الإنساني ومعاناته ، لتقدم الحل النهائي لمشكلة الديمقراطية ، حيث يجب أن يمارس الشعب السلطة مباشرة ، دون نيابة ودون وسيط ، وذلك عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية ، وما يترتب عن ذلك من بناء سياسي .

سادساً : الثورة والعنف :

تشير موسوعة علم الاجتماع ، إلى أن الثورة تعني التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، تلك التغيرات التي تعمل علىتبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، كما قد تكون سلمية ، وتكون الثورة فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[2]، وقد عرفت الثورة منذ القدم ، وأشار إليها العلماء والمفكرون والفلاسفة ، وأخذت أنماطاً مختلفة ، حيث تنسب الثورة إلى المجال الذي تقوم في إطاره ، كالثورة الاجتماعية ، أو الثورة الثقافية ، أو الثورة الصناعية ، أو الثورة السياسية ، أو الثورة العلمية والتكنولوجية

---

[1] **د. محمد الفرجاني ، عولمة الديمقراطية ، أم ديمقراطية العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، 2002 ، ص 70 .**

[2] **د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص 217 .**

.... الخ ، وقد تنسب الثورة إلى الشريحة التي تقوم بها ، فنقول ثورة العسكر ، أو ثورة العمال ، أو ثورة الطلاب ......الخ .

لقد اهتم " أرسطو "بموضوع الثورات و أفرد له الكتاب الثامن من مؤلفه الشهير (السياسة) ، حيث رأى أن هناك عدة عوامل لقيام الثورات ، ويرى بأن أسباب قيام الثورة بصفة عامة ، يعود إلى الشعور بالرغبة في المساواة ، أو الرغبة في عدم المساواة ، ذلك الشعور الذي يولد آثاراً نفسية كبيرة ، ويذكي الوعي عند البعض مما يدفعه إلى القيام بالثورة وتحريض الآخرين على القيام بها ، وفي تناوله لهذا الموضوع سلك مسلكاً واقعياً ، موضحاً أن المذاهب والاتجاهات السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد في المساواة ، إلا أن الواقع يوضح أنهاعند التطبيق تحيد عن هذه المساواة ، لذا فإنه ير ى ، بأن الطبقة الأدنى قد تثور في محاولة للحصول على مساواتها بالطبقة الأعلى ، والطبقة الأعلى قد تثور إذا أحست بأنها لم تعد مميزة ، وذلك للمحافظة على تفوقها وتميزها ، لذا فإن أرسطو يرجع أسباب الثورات إلى عنصر أساسي ، وهو عدم الرضاء والرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية ، وقد اعتبر ذلك ، العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة [1].

إن الثورة ضرورة اجتماعية سياسية ، وظاهرة مجتمعية يعبر بها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية متدنية ، وبذلك يصبح من حقهم هدم الواقع المريض من أجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية والعدالة والمساواة ، لذلك فإن الثورة عملية تغيير جذري يهدف إلى إعادة التكامل والتوازن الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية السليمة ، وقد أشار "رادكليف براون " إلى أن ذلك يعني أنه ينبغي أن نميز بين البناء الاجتماعي في حالة تفككه واضطرابه ، وبين رجوع المجتمع ثانية إلى حالة الملائمة والتكامل[2].

كما إن " براون " وغيره من علماء الانثووبولوجية الاجتماعية ، درجوا على تعريف التنظيم السياسي بأنه ذلك الذي يعنى بكيفية ممارسة القوة والتحكم فيها ، كما ينظر إلى

---

[1] **د. حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 101 .**

[2] **د. السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص 355 .**

الدولـة بـنفس الكيفيـة فـي ضوجود قواعد منظمـة لاستخدام القوة ، أي القوة المشر ّ عة ، التـي قد تستخدم لمواجهـة الأفعـال الضـارة التـي تؤثر علـى أمـن وكيـان واستقرار المجتمـع ، وقد تستخدم يأضاً في حل الصراعات التي تنشأ بين مختلف أطراف المجتمع ، ويرتبط ذلك بمفهوم الثورة الذي يحمل معنى واسع ، بحيث يغطي أشكال عديدة لاستخدام القوة ، قد لا تبدو قانونيـة أو شرعيـة بـالمعنى المحدود ، إلا أنهـا تهدف إلـى إحداث التغيير السياسـي ، وقد دُ رج على استخدام مفهوم الثورة عندما يتم استخدام القوة بنجاح لتغيير النظام السياسي القائم ، أمـا فـي حـال فشل ذلك ، فيطلق علىهذه العمليـة التمر ّ د أو العصيان المسلح أو الانتفاضـة .

لقد أشرنا إلى أن للثورة أنماطاً عديدة ، غير أننا يمكن أن نحدد نـوعين رئيسيين همـا الأكثر انتشـاراً خاصـة فـي المجتمعات الناميـة التـي تريد أن تلحق بركب التقدم ، ليعيش أفرادها في مناخ سياسي واقتصادي تسوده الحرية والعدل والمساواة ، وهذان النوعان همـا : الثورة السياسية ، والثورة الاجتماعية ، فالثورة وهي في طور الإعداد يهدف المخططون لها إلى تغيير الوضع القائم نحو ما هو أفضل ، ويعتقد أولئك بأنهم قادرون على تبديل كل شيء ، لذلك فإن الثورة السياسية تعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ علىالمؤسسات والبُ نى السياسية ، ولا يقتصر ذلك على تغيير نظام الحكم ، الذي يعد من أولويات هذه الثورة ، بل يتعداه إلى تبديل النسق السياسي الذي كان سائداً في المجتمع وتبديل ميكانيزمات عمل مؤسسـاته ، وا ٕحداث تغييرات جذريـة فـي إيديولوجيـة وفلسفة النظـام السياسـي ، أمـا الثـورة الاجتماعية ، فهي التـي تتصارع فيها مكونات المجتمع – طبقات ، أحزاب ، مؤسسات ، شرائح .... – لتغيير العلاقات الظالمة السائدة فيه وا ٕرساء دعائم العدل والمساواة داخل إطار وطن يظم الجميع ، وقد أكد ذلك الزعيم جمال عبدالناصر في (فلسفة الثورة) ، معتبراً أن لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة سياسية يسترد فيها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه من جيش متعد أقام في أرضه دون رضاه ، وثورة

اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ، ثم يستقر الأمر على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد[1].

والثورة حركة شاملة لها فلسفتها المعلومة وأهدافها الواضحة ، وهي لا تقتصر على تغيير الحكام كأفراد ، بل هي تغيير جذري يشمل نظام الحكم وأيضا فلسفة الحكم ، وطريقة العيش وأساليب الحياة ، والثورة في جوهرها حركة تجديدية ووسيلة فعالة للإصلاح الراديكالي ، عندما يكون التطور العادي غير قادر على تلبية طموحات وأهداف المجتمع ، وبذلك فإن البعض يرى أن الثورة ظاهرة اجتماعية ذات هدف سياسي ، وظاهرة أيديولوجية سياسية ذات هدف اجتماعي يتمثل بتغيير المجتمع .

وا ٍذا لم تحقق الحركة هذه الأهداف السامية ، فإنها تتحول إلى عنف سياسي ليس من وراءه فائدة مرجوة ، حيث يذهب المختصون إلى أن العنف السياسي هو منهج نزاع عنيف ، يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه ، إلى تغليب رأيه السياسي، أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل الحفاظ على علاقات اجتماعية عامة ، أو من أجل تغييرها وتدميرها .

ورغم الاختلافات اللافتة بين الباحثين في علم الاجتماع السياسي ، إلا أن هناك شبه إجماع بأن العنف شيء سيء ، فعلى سبيل المثال يذهب " دي روسي " ***De Rosis*** إلى أن مصطلح العنف يشير إلىاستخدام القوة بقصد تدميري ، وهو يتضمن الحرب وا ٍلقاء القنابل والقتل في حالاته المتطر فة ، أما العالم "كوينسي رايت " ***Quincy Wright*** ، فيذهب إلأن العنف يتضمن أي حدث يرتبط بالتحطيم السريع للبناءات ، كما يعر ّ فه بأنه استخدام وسائل إكراهية لتحقيق الأهداف[1].

إذن فإن الثورة لا تعني فقط مجرد الإطاحة بنظام سياسي معين واستبداله بنظام آخر ، بقدر ما تعني أيضاً إعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة السلطة ، ووضع قواعد اجتماعية جديدة ، وهذا ما قامت به ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا ، حيث يمكن تصنيفها

---

(1) **جمال عبدالناصر ، فلسفة الثورة ، دار المعارف بمصر ، ص 10 .**

(1) **د. عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص 136 .**

كثورة شاملة ، لها أيديولوجية واضحة ، تكاملت فيها جوانب الإصلاح ، السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وكافة المجالات التي تخدم مصلحة الفرد ، ليس فقط في المجتمع الذي قامت فيه ، بل لكل المجتمعات الإنسانية ، الساعية للحرية والعدالة وممارسة الديمقراطية الحقيقية ، والتحرر من كل أشكال العلاقات الظالمة السائدة في العالم الآن .

سابعاً : البيروقراطية :

البيروقراطية هي تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفياً ، بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي ، حيث تصدر الأوامر الرسمية من الأعلى إلى الأسفل ، كما يستخدم هذا المصطلح في توضيح وتحديد الأعمال والواجبات والأنظمة التي يقوم بها ويشرف عليها ويضعها الموظفون الإداريون ، ويستخدم أحياناً مصطلح بيروقراطي ليعني عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يؤديها الموظفون ، ويذهب البعض إلى أن التنظيم البيروقراطي ينجم عن بناءات صناعية أو مؤسسات اقتصادية وإدارية كبرى ، تصاحبها أثناء نموها وتطورها زيادة مستمرة في حجم طبقة (ذوي الياقات البيضاء) الموظفين ، مما يضاعف من سلطاتهم ومهابتهم في كل تنظيم إداري .

وتشير الحقائق التاريخية إلى أن كلمة (بيروقراطية) ألمانية الأصل ، لكنها ما لبثت أن انتقلت إلى اللغة الإنجليزية بفضل الاتصال الفكري الأوروبي ، وقد تناول " جون ستيوارت ميل " ***Mill*** ظاهرة البيروقراطية في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" وذلك في منتصف القرن التاسع عشر ، فأشار إلى أن البيروقراطية نوع من العمل تمارسه جماعة من الموظفين الإداريين المحترفين الذين يعملون مع الدولة ، و أن الأعمال الحكومية قد أصبحت من اختصاص حكام محترفين ، حتى أنه اعتبر البيروقراطية إحدى مسببات شلل الحياة السياسية ، ثم طور فكرته حينما ميز بين نوعين من أساليب الحكم ، الأول نيابي ، والثاني بيروقراطي ، وأشار إلى أن النظام البيروقراطي يعمل على تجميع الخبرات وتنمية

المعرفة العلمية ، وصقل مهارات الأشخاص ، لكنه يتعرض للضعف بسبب الروتين وقتل روح المبادأة [1].

لقد كان الاهتمام كبيراً بموضوع البيروقراطية منذ أواسط القرن التاسع عشر ، خاصة عندما تعقدت العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا ، وتقدمت العمليات الصناعية ، وأصبح من الضرورة بمكان أن يكون هناك نوع من أنواع التنظيم العقلي والمنطقي لغرض شغل الوظائف حسب الكفاءة والاستحقاق ، والخبرة والقدرة ، وليس عن طريق الوراثة أو الوساطة ، لذلك فقد ذهب المتخصصون إلى أن النظام البيروقراطي قادر على قيادة وتنسيق العمليات الاقتصادية والسياسية على أكمل وجه ، خاصة في إطار التنظيمات الكبرى ، حيث عالج " موسكا " فكرة البيروقراطية عام 1895 في كتابه (الطبقة الحاكمة)، إذ ذكر بأنها شيء جوهري يساعد على حكم الإمبراطوريات العظيمة ، أما العالم الإيطالي " روبرت ميشيل " فقد وضح في كتابه (الأحزاب السياسية) عام 1911، فكرة إدخال النظام البيروقراطي في إدارة الأحزاب السياسية بعد أن كان محصوراً في إدارة الدولة ، وقال أن البيروقراطية تظهر عندما تتعقد الأمور الإدارية في المؤسسات الكبيرة ، كالأحزاب السياسية ،خصوصاً عندما تساعد النظم البيروقراطية في تقوية المراكز الوظيفية لهذه المؤسسات[1].

أما اشهر من اهتم بموضوع البيروقراطية ، فهو العالم الألماني " ماكس فيبر " ، الذي انبثق اهتمامه بذلك من خلال اهتمام علم الاجتماع لديه بقضية الضبط في إطار الاهتمام بمشكلة النظام ، ولاشك أن نظرية فيبر في البيروقراطية ، بكل ما انعكس فيها من العوامل الذاتية والموضوعية ، مثل تكوينه الأكاديمي ، والنظرية الإدارية الألمانية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر ،وتأثره بكتابات روبرت ميشيل ، فإنها تحتل مكانة خاصة في علم الاجتماع السياسي ، والبيروقراطية كما يتناولها فيبر ، ظاهرة معقدة ، حيث تشير إلى النظام الذي يهدف ، من وجهة نظر المشاركين فيه ، إلى تحقيق غاية لا

---

[1] **د. السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص243**

[1] **د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص 138**

شخصية ، ومن ثم فهي تستند إلى أسلوب لتقسيم العمل يتضمن التخصص ، وهذا التقسيم يرتبط به تقسيم آخر للسلطة ينتظم بشكل تدريجي ، بحيث يتضمن عضواً مركزياً على قمته ، ومؤهلات فنية من جانب المشاركين فيه ، ويتحدد دور كل مشارك ويدرك أن الوظيفة التي يتصرف من خلالها بحكم السلطة الممنوحة لها وليس لتأثيره الشخصي ، ويقدم فيبر نموذجاً مثالياً يعده النموذج البيروقراطي المثالي أو النقي ، و يرتكز على عدة مقومات أساسية وهي[1] :

1- الحقوق والواجبات مصاغة على شكل لوائح وقواعد محددة .

2- تعيين الأفراد وترقيتهم يكونان على أساس مواهبهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وليس على أساس المكانات الموروثة ، أو المحاباة الشخصية .

3-ضمان احتفاظ الفرد بعمله ، إلا إذا ثبت عدم ملاءمته فنياً له .

4-تنظيماً للمكانات في وظائف تتدرج هرمياً ، بحيث تكون كل وظيفة أدني تحت إشراف الوظيفة الأعلى .

5-تقسيماً للعمل بمقتضاه يكون كل موظف في التنظيم مسئولاً عن نوع واحد محدد من العمل .

6- السلطة والحقوق والواجبات للوظيفة وليس لشاغل الوظيفة ، ومن يشغل وظيفة معينة فإنه إنما يكون ممثلاً للتنظيم الرسمي .

7-رواتب محددة ومعروفة مقدماً وفقاً لدرجة الوظيفة في التنظيم الهرمي .

8- ينظر إلى النشاط الإداري كعمل يستغرق كل الوقت والجهد ، ولا ينشغل الموظف بعمل آخر يأخذ من وقتالذي ينبغي أن يكر ّس للعمل الرسمي .

9- سجلات محفوظة لكل عمل أو نشاط يقوم به التنظيم .

10-عدم وجود مجاملات أو محاباة أو خواطر شخصية أو أية اعتبارات غير رسمية ، والجميع داخل التنظيم على قدم المساواة ، فلا تحيز ولا محاباة .

بعض المظاهر الايجابية والسلبية للنظام البيروقراطي :

---

[1] **بيث هس وآخرون ، علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص175 .**

أولا :من أهم المظاهر الايجابية للبيروقراطية ، التقسيم الدقيق للعمل وفقاً لتخطيط مدروس يقوم على التخصص ، حيث تكون الكفاءة والمقدرة والخبرة هي الأساس ، لا الوساطة والمحاباة ، كما أن الحصانة التي توفرها البيروقراطية للأفراد طالما يلتزمون بالقواعد ويثبتون جدارتهم بالعمل ، وضمان تدرجهم وارتقائهم فيه ، تجعلهم يتحمسون ويبدعون .
ثانياً : أما المظاهر السلبية فتتمثل في وجود فجوة لا يمكن تجاهلها بين البيروقراطية المثالية والتطبيق الفعلي لها ، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى عدم فاعلية قنوات الاتصال والاعتماد على التقارير ، والتعقيد في صياغة اللوائح ، بحيث لا يستطيع المواطن العادي فهم تلك اللوائح المتعلقة بمصالحه وبحقوقه وواجباته .

ثامناً : الصراع :

يعد الصراع ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم ، حيث ير ى البعض أنها سمة ملازمة للمجتمعات البشرية ، ولا يمكن تصور وجود جماعة بشرية دون وجود صراع ، فظاهرة الصراع ظاهرة قديمة في التاريخ الإنساني ، وهي ملازمة له ، لذلك فإن الصراع هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، وهو موقف تنافسي يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الآخر ، فتنقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه ، ويأخذ الصراع شكل الهجوم والدفاع عندما يتعلق الأمر بالصراع الاجتماعي الذي يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة ، أو الإضرار بها أو بممتلكاتها أو بثقافتها أو بأي شيء يتعلق بها[1].

فهذا التلازم التاريخي بين ظاهرة الصراع والمجتمعات البشرية ، يجعلنا ندرك بأن تلك المجتمعات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن ظاهرة الصراع ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتغيرها وتطورها ، والاهتمام بموضوع الصراع ومكانته بالنسبة للجماعة إنما يتعلق بالدور الذي يلعبه الصراع بعملية التغير الاجتماعي ، لذلك فقد اختلف العلماء في تفسيرهم لهذه الظاهرة ، فذهب بعضهم إلى أن وجود الصراع داخل الجماعة إنما يعبر عن حالة مرضية

---

[1] **د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص 382 .**

يجب السيطرة والقضاء عليها ، في حين ير ى البعض بأن الصراع يمثل حالة إيجابية لابد من وجودها في المجتمعات البشرية ، من أجل التنمية والتقدم والتطور، ويمثل الصراع كافة حالات التناقض بين مجموعتين من الأطراف ، ويمكن لهذا التناقض أن يشمل أية من حالات التضاد التي تتدرج في إطار النزاع والتنافس والتنافر والتناحر والاختلاف والتمايز، في وجهات النظر والآراء والمو اقف ، ويعني هذا حتى مواقف التعبير عن عدم الرضاء والامتعاض وسوء التفاهم ، وقد تتطور إلى أن تشمل حالات الاحتراب والاقتتال والعنف بأشكاله المتعددة[1].

إن للفرد كما للجماعة حاجات لابد من إشباعها ، إلا أن ذلك يتعلق بمدى توفر هذه الحاجات من جهة ، ومن جهة أخرى مدى إمكانية القيام بذلك من الناحية المادية ومن الناحية القيمية ، لذا فإن فكرة الصراع تتمحور حول رغبة الأفراد والجماعات في إشباع حاجاتهم تلك ، ووجود الموانع التي تقف حائلاً دون حدوث ذلك ، فتنشأ الرغبة في التخلص من تلك القيود للوصول إلى الأهداف ، وبذلك يتم الصراع على مستويين ، كما ذهب إلى ذلك " أرسطو " ، عندما أشار إلى أن الصراع قد ينشأ على مستوى الأفراد ، ويكون مصدر ذلك الكفاح من أجل إشباع الحاجات الأساسية للفرد ، أماالمستو ى الثاني فهو مستو ى الجماعات ،ويمثله الصراع بين الطبقات ، والذي يكون مصدره هو عدم المساواة في الحقوق السياسية والثروة ، وذلك ما ينطبق برأيه على حركة التاريخ الإنساني .

وا ِذا كان الصراع ، كما سبق و أن أشرت ، سمة ملازمة للتاريخ البشري ، فإن الفكر الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر ، أكد على أهمية الصراع الاجتماعي في تنمية ونهوض المجتمعات ، رغم دعوة علماء النظام الرأسمالي إلى استقرار وتكامل النسق الاجتماعي ، و أن كل ما من شأنه أن يعيق هذه الغاية أو يحول دونها ، فهو بالضرورة معوقاً وظيفياً ، بل ويعد خروجاً علىمتطلبات النسق ، وانحرافاً عن بنائه المعياري ، وذلك ما أكده " تالكوت بارسونز " عند صوغه للإطار النظري الذي يتمركز في الفعل الاجتماعي ، إلا أنه بعد أن تم توجيه النقد إلى النظرية الوظيفية على أنها لم تفسح بين

---

[1] **د. سعيد ناصر ، مصدر سابق ، ص 28 .**

مكوناتها مكاناً للصراع ، رغم إن أنصارها يريدون لها أن تضم أبعاد الواقع فكراً وموقفاً وسلوكاً ، حاول " بارسونز " أن يسد هذه الثغرة ويفسح مكاناً للصراع داخل النسق ، فبدأ بالإشارة إلى أن مفهوم النسق الاجتماعي هو أساس الفكر السوسيولوجي الحديث ، ومن ثم جعله نقطة البدء في دراسة الصراع ، وقد حدد تصوره له على النحو التالي[1] :

أولا : يوجد داخل النسق المهني مظهر تنافسي يتيح للأفراد التزاحم والمنافسة ، وذلك لأن داخل هذا النسق هيْبات Prestige's اجتماعية متمايزة ، ويوجد بجانبها فرص للاختيار الفردي .

ثانياً :ينبغي أن تكون أدوار النظام ، والسلطة ، أدواراً هامة داخل وسائل التنظيم الاجتماعي ، لأن السلطة عندما تمتد داخل التنظيم تواجه بالصد والمقاومة الناشئين عن تعارض المشاعر والمصالح بين من هم في السلطة ويملكونها ، وبين من هم خارجها ويخضعون لها ، فمن هذا التعارض يأتي الداء البشري المتوطن في أي نسق ، ويقصد بالداء الصراع ، أما الدواء لذلك الداء ، أي حسم الصراع فير ى أنه المتطلبات الوظيفية للنسق والجوانب المعيارية داخله ، فهي التي تضيق الخناق على الصراع وتذيبه وتوزعه على كل المكونات حتى لا يرتكز في ناحية فيختل التوازن .

أهم مصادر الصراع :

1- العوامل ذات الطابع السياسي ، حيث يكون المصدر سياسي ، مثل الصراع حول السلطة ، حيث يؤكد الكتاب الأخضر إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً ، كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ، وحيث أن الصراع في الغالب ينتج عنه غالب ومغلوب ، فإن الناتج في هذه الحالة سيكون فوز إحدى تلك الأدوات ، وهزيمة الشعب ، أي أن الصراع سيستمر بعد كل حالة من تلك الحالات ، أما كيفية حسم الصراع على السلطة ، فهي تتمثل في إقامة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، لتختفي بذلك أدوات الحكم

---

[1] د. عبدالباسط عبدالمعطي ، د.عادل الهوار ي ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ت. غ . م ، ص 72 .

التقليديـة المتصـارعة مـن أجـل الوصـول إلـى السـلطة ، ويمتلـك الشـعب السـلطة والثـروة والسلاح ، أي كل مقومات القوة التي عادة ما يكون الصراع من أجلها .

2- العوامـل ذات الطـابع الاقتصـادي ، والمتمثلـة فـي تضـارب المصـالح الاقتصـادية بـين أصحاب المصلحة في ذلك ، فالعلاقات الظالمة بين المنتج ووسائل الإنتاج والإنتاج ، هي التي تؤدي إلى ذلك الصراع الأزلي الذي نتج في النظام الرأسمالي عن سيطرة رأس المال علـى وسـائل الإنتـاج ، وبـذلك السيطرة علـى العمـال ، مـا أدى إلـى سلبهم غالـب حقوقهم الماديـة المتمثلـة فـي سـرقة جهـدهم بإعطـائهم جـزءً يسـيراً مـن حقـوقهم مقابـل جهـودهم المبذولـة لغرض زيـادة الإنتـاج ، كمـا حرم العمـال من حقوقهم الإنسـانية كحقهم فـي التعليم والحيـاة الكريمـة وأصـبحوا مجـرد عمـال لـدى رب العمـل ، أدى ذلـك إلـى أن يقـدم " كـارل مـاركس " نظريتـه الاشـتراكية التـي لا تعـدو أن تكـون وجـه آخـر لـنفس العملـة، التـي تمثـل النظريـة الرأسـمالية وجههـا الأول ، فقد اعتقـد مـاركس أن جـوهر الصـراع إنمـا يكمـن فـي التضـارب والتنـاقض بين مصـالح الطبقات الاجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإنتاجية التـي يكونهـا الإنسـان مـع وسـائل الإنتـاج ، والتـي تقـود إلـى الصـراع الطبقـي الـدائم ، الـذي يعتبره العنصـر الأساسـي فـي الصـراع الاجتمـاعي والمحرك الرئيسـي للتـاريخ البشـري ، كمـا انـه عامل فعال في تطور الجماعة ، والمترجم لما يتخللها من متناقضات .

أما الفكر الجمـاهيري ، فير ى أنـه رغم التطورات التاريخية الهائلة والهامة التي حدثت علـى طريق حل مشكلة العمل والمشكل الاقتصـادي فـي عمومـه ، إلا أن المشكلة مازالـت قائمـة ، فالقاعدة السليمة تـدعوا إلـى أن الـذي ينـتج هـو الـذي يسـتهلك ، إلا أفـراد المجتمـع الغيـر قـادرين علـى الإنتـاج فـإن المجتمـع يتكفـل بهـم ، كمـا إن (الأجـراء مهمـا تحسـنت أجورهم ، هم نوع من العبيد)، وإذا مـا استمرت هذه العلاقات الظالمـة فإن الصراع من أجل تحطيمها سوف يستمر ، إلـى أن يصـبح العمـال شركاء في الإنتـاج وليسوا أجراء لـدى من يملك المؤسسة الصناعية أو الإنتاجية ، وإلـى أن تستقيم العلاقات بين مكونـات العمليـة الإنتاجيـة .

3-العوامل ذات الطابع الثقافي ، سو ى كان ذلك علىمستو ى الأفراد أو الجماعات ، فكثيراً ما كان الاختلاف في الدين أو اللغة أو القيم الاجتماعية ،سبباً في قيام الصراعات التي يحاول فيها كل طرف – فرد أو جماعة أو شعب أو أمة – أن يفرض ثقافته على الآخر ، لأنه ير ىمن وجهة نظره بأنها الأصلح ، ومن ناحية أخر ى فإن أي طرف لا يقبل المساس بنموذجه الثقافي ، وهو مستعد دائماً للدفاع عنه والموت في سبيله ، حيث أن الثقافة تعد السمة المميزة لكل مجتمع ، وهي هويته التي بدونها لا تستقيم الأمور .

الفصل الخامس

الدولـة

- تعريف الدولة .
- أركان الدولة .
- أصل نشأة الدولة .
- خصائص الدولة .
- أشكال الدولة .
- وظائف الدولة .

مقدمة :

وا إن كان هناك بعض الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة ، إلا أن ذلك الاهتمام بها على أنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع ، لم يظهر جلياً إلا في عصر النهضة وعصر التنوير ، عندما بدأ العقل الإنساني يتحرر من هيمنة النظام الديني الكنسي ، وأصبح يمارس المعرفة بشكل علمي موضوعي ، حينها بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع ، فكانت مهاجمة "مكيافللي" للسلطة الدينية التي يرى في وجودها في قلب إيطاليا (عقبة كأداء في طريق وحدتها السياسية) ، وقد كان " قيصر" في حينها يعمل على إقامة دولة سياسية قوية ، رأى فيها "مكيافللي" نواة يمكن لإيطاليا الالتفاف حولها ، كما سار أيضاً على نفس الدرب أصحاب نظرية العقد الاجتماعي .

والدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أيةمنظمة أخر ى ، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات ،ونظراً للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع[1]، ومنذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية ، أو كنظام اقتصادي وا إداري ، لا يزال يأخذ الكثير من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع بصفة عامة ، وعلماء الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، وكذلك علماء السياسةو الاقتصاد والقانون والإدارة وغيرهم ، ويعكس ذلك مدى الأهمية القصوى التي توليها المجتمعات للدولة كنظام سياسي قانوني شمولي ، يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسئوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، التي تهم المواطنين في إطار الدولة .

تعريف الدولة :

رغم الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لموضوع الدولة ، إلا أن تعريفاتهم للدولة اختلفت وتعددت تبعاً لطبيعة تلك الاهتمامات ،

---

[1] **د. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ص295 .**

لذلك فقد طرح علماء القانون ،و الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد ، وغيرهم ، الكثير من التعريفات للدولة ، سنشير إلى بعضها ، إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الدولة وعدة مفاهيم أخرى ، مثل المجتمع ، والسلطة ، والقوة ، والنفوذ ، والسيادة ، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج عند تفسيرها إلى توضيح معانيها بشكل يبين الفروقات الجوهرية التي تميز كل منها ، وقد أدى هذا الارتباط في تفسير هذه المفاهيم بتفسير مفهوم الدولة ، إلى صعوبة وضع تعريف محدد لها ، ومن هذه التعريفات :

- تعريف " ديجي " ***Duguit*** : الدولة عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، بذلك فإن " ديجي " يطلق اسم الدولة على كل تنظيم للجماعة السياسية ، القديم منها والحديث ، المتأخر والمتحضر ، أي أن كل مجتمع سياسي مهما كانت صورته يسمى دولة .

- تعريف " جارنر" ***Garner*** : الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام ، هي مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً ، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض ،ويكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية ، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة .

- تعريف "روبرت ماكيفر" ***R.Maciver*** : تعد الدولة تنظيم أعم و أشمل من الحكومة ، ولها دستورها وقوانينها ، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها ، كما أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية ، وجزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد ، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين ، وليست مرادفة للحكومة[1].

- تعريف " ماكس فيبر" ***M.Weber*** :تعد الدولة تنظيماً عقلياً ، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها ، كما يعرفها بأنها: مشروع سياسي ذو

---

[1] **د. عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ،ص295 .**

طابع مؤسساتي ، تطالب قيادته الإدارية بالنجاح ، وفي تطبيقها للأنظمة ، باحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع ، ذو الصفة الشرعية[1].

- أما التعريف الذي نلاحظ شبه اتفاق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية والدارسين لموضوع الدولةفهو الذي يعرّف الدولة ، بأنها مجموعة من الأفراد ، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة .

أركان الدولة :

إننا نلاحظ من التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية ، بأن الدولة تستند إلىأسس ثلاث لابد من تو افرها ، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضاً كلمة شعب ، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونون مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما ، ويكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد ، وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية .

على إننا نؤكد بداية ، بأن هذه العناصر الأساسية ، وهي الشعب والإقليم والسلطة ، عندما تكتمل لتكوّن ذلك الكيان المسمى الدولة ، فإن مفهوم الدولة بعد ذلك يكون أكبر و أشمل من تلك العناصر ، فيكون ولاء وانتماء الأفراد لها بشكل يسمو ويعلو بقدر سمو وعلو مفهوم الدولة على المستوى العقلي ، و ليس فقط بالنظر إليها على إنها مجموعة من القواعد القانونية الملزمة للأفراد .

أولاً : مجموعة الأفراد (الشعب) :

العنصر الأساس الأول في بناء الدولة هو وجود مجموعة من الأفراد ، ويطلق عليهم كلمة (شعب) ***Population*** ، وهم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة ، ولكي تستطيع تلك المجموعة أن تتعايش معاً ، فيجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك ، و تلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة ، كالتجاور، والتشابه في التقاليد ، والاشتراك في الطموحات ، ووحدة الأصل ، والدين ، واللغة وا ٕن كان لا يشترط بالضرورة توافر هذه العوامل

[1] - ***Weber , M ,The Economy and Society ,N.Y,Mecm 1971,p.57***

مجتمعة[1]،وقد ركز رواد نظرية العقد الاجتماعي على أن بناء الدولة يؤسس أصلاً على وجود مجموعة من الناس أو الجماعات التي يوجد بينها تنظيم اجتماعي معين ، يستند إلى الشرعية القانونية ، ووجود التزام متبادل بين الحكام والمحكومين ، في حين أن ذلك لا يتم إلا في إطار الرغبة المشتركة بين أفراد الجماعات في التعايش سوياً بالشكل الذي يجعلهم يشعرون بالانتماء للدولة .

وا ٕذا كانت الرغبة المشتركة في التعايش عند السكان ، من أجل حمايتهم ونيل حقوقهم وا ٕشباع حاجاتهم المختلفة ،تعد عاملاً مهماً لقيام الدولة ، فإن العوامل الأخرى ليست بالضرورة أن تتواجد مجتمعة ، فليس من الضروري أن يتكون السكان من قومية واحدة ، فهناك الكثير من الدول الحديثة التي تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها ، مثل ألمانيا ، وأمريكا ، والهند ،وا ٕيران ، والعراق ، وبريطانيا ، وغيرها ، التي تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية ، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الدين واللغة ، كما أنه لا يشترط عدد معين من الأفراد ، فحجم السكان قد يزيد أو ينقص حسب الظروف المتاحة لكل دولة ،تأسيساً على المعطيات التي ذكرناها ، فقد يكون حجم السكان بالآلاف ، كما في إما ة موناكو ، أو في بعض دول الخليج العربي ، وقد يكون بالملايين ، كما في ليبيا ، ومصر ، وقد يصل إلى المليار أو أكثر ، كما في الهند ، والصين ، لكن إذا نظرنا من الناحية القانونية ، فإن الدول متساوية رغم اختلاف عدد سكانها ، أما من ناحية التأثير السياسي والاقتصادي ، وفاعلية المجتمع ، وتقدم ورفاهية أفراده ، فإن حجم السكان ، خاصة في الدول الحديثة، له تأثير ملحوظ ، ويعد من أهم مميزاتها وخصائصها التي تميزها عن دولة المدينة التي سادت إبان الحضارة اليونانية القديمة .

نظراً لهذه المعطيات ، فقد حدث تداخل بين مفاهيم الأمة ، والشعب ، والسكان ، كما استخدمها البعض كمرادف لمعنى الدولة ،وأصبحت بشكلها العام تعطي مدلولاً واحداً ، إلا

---

[1] **د . بطرس بطرس غالي ، د. محمد خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مصدر سابق ، ص174 .**

أن الدارس المتخصص يجب أن يفرق بين استخداماتها ، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية ، مثل وحدة الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أي الثقافة المشتركة ، كما يربط بينهم تاريخ وتراث اجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد ، أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة ، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية يعرّف القانون الدولي الخاص بالجنسية هذه العلاقة ، بأنها الرابطة القانونية بين الفرد والدولة ، كما أننا عادة ما نطلق كلمة شعب على كل أفراد المجتمع الذين تتكون منهم الدولة ، أما من الناحية السياسية ، فإن كلمة شعب تعني كل أولئك الذين هم خارج السلطة وليست لديهم القوة ، أي عامة الشعب .

لذا فإن ليست كل أمة دولة ، وليست كل دولة أمة ، فالأمة العربية التي لها خصائص وسمات مشتركة ، مثل اللغة ، والدين ، والتاريخ ، والأصل ، وما إلى ذلك من الخصائص والسمات التي تجعلها أمة واحدة ، فإنها تتكون من عدد من الدول يصل إلى (22) دولة .

إذن فإن ما يميز الأمة عن الشعب هو بروز الجانب الاجتماعي الذي يكمن في وجود المصالح والروابط بين أفراد الجماعة ،وإنه لا يشترط لقيام الأمة توافر الظاهرة السياسية ، أي الخضوع لسلطة سياسية ، فقد تقوم الأمة دون أن ينشأ عنها دولة ، وعليه فإن مفهوم الشعب ومفهوم الأمة وإن عنى كل منهما وجود جماعة معينة تقطن على سبيل الدوام والاستقرار رقعة إقليمية محددة ، فإن ما يميز مفهوم الشعب هو توافر الظاهرة السياسية ، أي خضوع أفراد هذه الجماعة لنظام سياسي معين وإن ما يميز مفهوم الأمة هو توافر الظاهرة الاجتماعية ،أي وجود الرغبة لدى أفرادها في العيش معاً ، تلك الرغبة القائمة على روابط مادية أو روحية[1].

كذلك نجد أن البعض يستخدم كلمة السكان كمرادف لكلمة شعب ، أي استعمالها لإعطاء نفس المدلول ، لذا يشار إلى أن السكان أو الشعب مقوم أساسي لقيام الدولة ، إلا

---

[1] **د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية ، ص17 .**

أن البعض يلاحظ أن مصطلح السكان أوسع في مضمونه من مصطلح الشعب ، إذ أن السكان يشملون المواطنين والأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة ، في حين ينصرف مصطلح الشعب إلى رعايا الدولة أو مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحات الأمة ، والشعب ، والسكان ، وأيضا الدولة، بنفس المعنى أو المضمون ، من الناحية الشكلية والمفهوماتية ،كثيراً ما يؤدي إلى الالتباس والخلط والغموض ، حيث يعد تحديد المفاهيم بدقة ووضوح من أهم شروط الوصول إلى الرأي العلمي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض الفروض العلمية لغرض الوصول إلى القوانين والنظريات العلمية .

إن الكثير من الكتّاب يحاولون الابتعاد عن الخلط الناجم عن استخدام المصطلحات المشار إليها ، فيستخدمون مصطلح المواطنين ، الذي يعده بعضهم أسلم المفاهيم التي يمكن أن تعبر عن العنصر الإنساني في الدولة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مفهوم المواطنين يعني عند عدد من هؤلاء الكتّاب ، مواطنين الدولة ورعاياها ، في حين يعني عند آخرين ، فقط الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة ،ويتمتعون فوق ذلك بكل الحقوق السياسية ، أما الرعايا ، فهم أولئك الذين يحملون جنسية الدولة ، لكنهم لا يتمتعون بمباشرة الحقوق السياسية .

ومفهوم المواطنين يعطي بعداً سياسياً كبيرا حيث أنه يعبّر عن مدى عمق العلاقة بين الأفراد ووطنهم تلك العلاقة التي يُطلق عليها المواطَنة ، الناتجة عن علاقة الانتماء المادي والمعنوي للوطن ، بكامل نظمه السياسية والاجتماعية ، والتي تجعل الفرد مستعداً للتضحية من أجله بكل شيء .

والفرد عندما ينتمي إلى الوطن أو الدولة يطلق عليه صفة مواطن ، وعندما ينتمي إلى المجتمع ينعت بأنه فرداً ، وعندما ينتمي إلى الإنسانية يسمى إنساناً .

ثانياً : الإقليم :

---

[1] **د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف ، 2002 ، ص22.**

يعد الإقليم أحد العناصر الثلاثة المهمة ، في تكوين الدولة ، إذ أنه لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الأفراد لقيام دولة حتى وإن توافرت لها الخصائص المميزة التي سبق و أن أشرنا إليها ، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ، ويمارسون نشاطاتهم فوقها بشكل دائم ، كي يمكن قيام الدولة وهذا ما يُطلق عليه إقليم الدولة ، ووجوده شرط ضروري لقيامها ، حيث أنه يمثل النطاق الأرضي ، والحيز المائي ، والمجال الجوي أو الهوائي ، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها ، وتفرض في إطاره نظمها وقوانينها ، وبذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك سلطتين ذات سيادة على إقليم واحد .

ويمكن هنا الإشارة إلى أهم عناصر الإقليم وهي :

– الإقليم الأرضي : كما أنه ليس هناك تحديد من حيث العدد للإفراد الذين يكونون الدولة ، كذلك ليس هناك تحديد لمساحة الإقليم الذي تقام عليه الدولة ، فقد يكون إقليما واسعاً مترامي الأطراف ،وقد يكون إقليما ضيقاً محدود المساحة ، وذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية ، إلا أنه يؤثر في كيانها من الناحية السياسية ، حيث أن المساحة الأرضية الضئيلة لإقليم الدولة سيؤدي يقيناً إلى تضاؤل أهمية هذه الدولة وضعف مكانتها في العالم ، وبالمقابل فكلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة ،كلما كان ذلك عاملاً مساعداً على تزايد قوة الدولة .

إلا أن الأمر المهم الذي يجب معرفته ، أن العصر الحاضر لا يعطي كثير الاهتمام للدولة المفردة مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية ، ومهما كان عدد سكانها أو مساحة أراضيها ، بقدر ما يهتم بضرورة انضمام أي دولة إلى فضاءات اقتصادية وسياسية ، تملك من خلالها القوة والاحترام وإمكانية المزيد من التقدم .

فالإقليم الأرضي يقصد به المساحة الأرضية التي تبسط عليها الدولة سلطتها ، ويتضمن ذلك سطح الأرض وما عليه من سهول ووديان وهضاب وجبال ، وكل ما ينتج عن ذلك من ثروات ، كذلك باطن الأرض و ما به من ثروات معدنية مختلفة ، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون إقليم الدولة الأرضي متصلاً في أجزاءه ، إذ قد يكون منفصل الأجزاء حسب ظروف كل دولة ، حيث تتكون بعض الدول من مجموعة من

الجزر ، ويكون لإقليم كل دولة حدود تفصله عن إقليم الدول المجاورة له ، وتبين حدود سيادة الدولة صاحبة الإقليم ، وقد تكون هذه الحدود طبيعة كالجبال أو البحار أو الأنهار ، كما أنها قد تكون غير طبيعة ،و هي التي تلجأ إليها الدول التي لا تفصل بين أقاليمها حدود طبيعة وتثبّت الحدود في هذه الحالة بين أقاليم الدول ، إما بوضع علامات خاصة ، مثل الأعمدة أو الأبنية أو الأسلاك الشائكة أو أجسام عائمة في الماء ، وا ٕما أن تكون حسابية ، كخطوط الطول أو العرض ، على أن يتم تثبيت ذلك في اتفاقية يتم التوقيع عليها بين سلطة الإقليم والإقليم الذي يشترك معه في تلك الحدود.

- الإقليم المائي : ويشمل كل المسطحات المائية المرتبطة بالإقليم الأرضي ، وهي إما أن تكون داخل إطار الإقليم كالأنهار والبحيرات وكذلك البحار الداخلية وا ٕما أن تكون ملامسة لحدود هذا الإقليم كالبحار والمحيطات والخلجان ، ويطلق عليها البحر الإقليمي، وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية ، ويكفل لها القانون الحق في الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة ، وتأمينها من كل خطر ، كما يحدد القانون المسافة التي تدخل ضمن إطار إقليم الدولة ، وتقاس تلك المسافة بالميل البحري .

- الإقليم الجوي : يشتمل الإقليم الجوي على طبقات الهواء أو الجو التي تعلو إقليم الدولة الأرضي والبحري ، حيث يحق لكل دولة أن تمارس سلطاتها على ما يقع فوق إقليمها من طبقات الجو ، وتنظيم المرور فيها ،وفقاً لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها ، ووفق ما يمليه تبادل المصالح ، بناء على اتفاقيات تبرم بين الدولة وغيرها من الدول الراغبة في استعمال تلك الأجواء ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفضاء الجوي في مداياته البعيدة ، لم يعد الآن حكراً على دولة دون غيرها ، خاصة بعد أن تقدم العلم ، وساعدت التكنولوجية الحديثة على غزو الفضاء بأقمار صناعية لا حصر لها لأغراض متعددة ، غير أن الاستفادة لا تتم في هذا المجال إلا للدول الصناعية الكبرى القادرة على ذلك .

ثالثاً : السلطة السياسية : يقضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم ، وجود سلطة سياسية ، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة ، والعمل على تحقيق

الأهداف المشتركة ، وذلك عن طريق رسم السياسات والتوجيه والإشراف على كل ما يحقق ذلك ، وسبق أن أشرنا إلى تنوع هذه السلطات ، من حكم الفرد أو الحزب ، إلى الديمقراطيات التقليدية ، وصولاً إلى سلطة الشعب ، التي تخول كل أفراد المجتمع إصدار القرارات وأيضاً تنفيذها ، عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ومهما كان شكل السلطة السياسية ، فلا بد من قيامها بتنظيم العلاقات بين الأفراد في إطار الدولة ، والقيام بإدارة مؤسساتها ، واستغلال مواردها لمصلحة كل المواطنين ، وحمايتهم من كل عدوان خارجي .

إن السلطة ، أو الهيئة الحاكمة ، كما يشير إلى ذلك بعض الكتّاب ، بأي شكل كانت وأي أسلوب اتبعت ، تصبح العنصر الهام الذي يميز الدولة كتجمع بشري عن التجمعات البشرية الأخرى ، إلا أن ما لا نتفق معه ، هو الخلط الواضح بين مفهومي السلطة والهيئة الحاكمة أو الحكومة ، حيث يذهب أولئك الكتّاب إلى أن الهيئة الحاكمة هي التي تمارس السلطة على أفراد الشعب في الدولة المستقلة ذات السيادة ، والأمر الصحيح ، هو أن السلطة للشعب ، كل الشعب ، لا لهيئة حاكمة تكون نائبة عنه وتمارس السلطة باسمه .

نخلص من ذلك إلى أن أركان الدولة الأساسية ، المكونة من العناصر المهمة الثلاث، وهي الشعب والإقليم والسلطة السياسية ذات أهمية كبرى لتكوين الدولة ، إذ لابد من تكامل هذه العناصر كشرط ضروري لقيام الدولة وإن فقدان أي عنصر منها يلغي أساساً وجود الدولة ، وفي حال توافر هذه الأركان ، فإن الدولة تصبح قائمة وموجودة ولها الشخصية القانونية ، إلا أن ذلك لا يعطي فرصاً متساوية من حيث المكانة السياسية والاقتصادية للدول بشكل عام ، بل إن تلك المكانة تكتسبها الدولة من خلال قوة هذه العناصر ، من حيث القدرات والإمكانيات المادية والمعنوية التي تميزها عن الدول الأخرى .

أصل نشأة الدولة :

لقد شغل موضوع الدولة بصفة عامة ، وأصل نشأتها وتكوينها بصفة خاصة ، حيز كبير من الفكر الإنساني ، فانشغل بذلك العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع

والقانون والسياسة وغيرهم ، وقد عرفنا عندما تحدثنا عن أركان الدولة المكونة من مجموع الأفراد ، والإقليم ، والسلطة المنظمة ،بأنه عندما تتو افر هذه المقومات يتأسس كيان الدولة ، إلا أننا نلاحظ اختلافات مهمة بين ما أورده المتخصصون في هذا المجال فيما يخص أصل نشأة الدولة ، وهنا يبرز توضيح اتجاهين رئيسيين لكل منهما مبرراته ، حيث يذهب **الاتجاه الأول** إلى الحديث عن نشأة السلطة السياسية الحاكمة ،ويعد ذلك أساس نشأة الدولة ، في حين نجد أن **الاتجاه الثاني** لا يهتم بموضوع الهيئة الحاكمة ، لأنه يرى فيه موضوعاً مستقلاً ليس له علاقة مباشرة بنشأة الدولة ، ويحدد صور أخرى لنشأتها .

أما توجهنا في هذا الكتاب ، فهو الأخذ بالاتجاهين المذكورين ، لاعتقادنا بأنهما وجهين لعمله واحدة ، فهما مكملين لبعضهما من حيث الرؤية العلمية ، ومن حيث التطور التاريخي لنشأة الدولة وأشكالها المختلفة ، فقد تطور مفهوم الدولة من أنها تعني الحكومة ، أو النظام القائم ، أو الأسرة الحاكمة ، حيث كان يشار إلى ذلك بالقول : الدولة الأموية ، الدولة العباسية ، الدولة الفاطمية ، دولة الأغالبة ، دولة الروم ، وما إلى ذلك من شواهد يذكرها لنا التاريخ ، إلى أن أصبح مفهوم الدولة يعني ، أنها الجماعة السياسية التي وصلت إلى درجة من التنظيم الذييجعل لها وجوداً مستقلاً عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها .

وسنتعر ّ ض للاتجاهين اللذين أشرنا إليهما بشكل مختصر :

أولا : الاتجاه الأول في أصل نشأة الدولة : يأخذ هذا الاتجاه بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية وقد اعتمد على عدد من النظريات المفس ّرة لذلك ، وهي :

1- النظريات الثيوقراطية :

تقوم النظريات الثيوقراطية أو الدينية ، على أساس أن الدولة هي نظام إلهي ، خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها وا ٍن الحكام مصطفين من الله ، وبذلك فإن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين ، الذين يجب أن يكونوا خاضعين تماماً لإ ادة الحكام ، لذا نجد أن هذه النظريات استُ غلت لتوطيد سلطان الملوك والأباطرة ، من أجل تبرير سلطانهم

المستبد ، الذي يكون فوق كل رقابة ، لأن أولئك الحكام محاسبون فقط أمام الله نظراً لسمو طبيعتهم على طبيعة البشر ، وبالتالي فلا يحق للمحكومين الخروج عن طوعهم أو محاسبتهم وإن اتفقت النظريات الثيوقراطية في تأسيس سلطة الحكام على أساس ديني ، إلا أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على النحو التالي[1]:

- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم : تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم يكون من طبيعة إلهية ، فلم يكن فقط مختار من قبل الإله ، بل هو الإله نفسه ، لذلك فإن التاريخ يذكر لنا بأن المدنيات القديمة في مصر والصين والهند ، قد قامت على هذا الأساس ، حيث كان ينظر إلى الحكام من ملوك وبأطر ة على أنهم آلهة .

- نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي : تختلف هذه النظرية عن سابقتها بأن الحاكم ليس إله أو من طبيعة إلهية ، إنما هو بشر يصطفيه الله ويودعه السلطة ، عليه فإن الحاكم يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها ، دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره ، أو تكليفه ، فالإله هو الذي يختاره بشكل مباشر وبذلك وإن اختلفت هذه النظرية مع سابقتها في طبيعة الحاكم ، فإن النظريتان تتفقان في إعطاء الحاكم سلطات مطلقة غير مقيدة ، على اعتبار أن البشر المحكومين لا يستطيعون التدخل فيما يصدر عن الحاكم .

لقد انتشرت هذه النظرية بظهور المسيحية ،نظراً إلى الحاجة لحماية الإمبراطور ، فأخذ بها رجال الكنيسة لتدعيم سلطة الإمبراطور والخضوع لولائه ، لأنه مختار من قبل الإله ويستمد سلطته منه ، وفي إرجاع سند السلطة إلى الله ، يقول القديس بولس : (إن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية ، ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة ، لأنه ليس إلا منفذاً لإرادة الله ، ومن عصى الأمير أو الحاكم فيكون قد عصى الله) ، ولاقت هذه النظرية انتشاراً في أوربا خلال القرن السابع عشر .

- نظرية الحق الإلهي غير المباشرة أو العناية الإلهية :ظهرت هذه النظرية نظراً لمقالات النظرية السابقة في تصور شخصية الحاكم وإطلاق يده واستبداده في الحكم ، وتذهب

---

[1] **د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، مصدر سابق ، ص77**

هذه النظرية إلى أن الحاكم لا يتم اختياره مباشرة من الإله ، وحتىوا ٕن كانت السلطة مصدرها الإله ، فإن الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم عن طريق إرشاده من قبل الإله لاختيار حاكم معين ، بذلك نلاحظ أنه على الرغم من تبني رجال الكنيسة للنظرية السابقة في بداية ظهور المسيحية ، لتدعيم سلطة الإمبراطور كما أسلفنا ، فقد دعوا إلى هذه النظرية (نظرية الحق الإلهي غير المباشر) في العصور المسيحية الوسطى للحد من سلطان واستبداد الأباطرة ، ورغبة في الحد من طغيانهم وتقييد سلطانهم .

2- النظرية الديمقراطية[1]:

تقوم النظريات الديمقراطية على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، وبذلك لا تكون السلطة الحاكمة مشروعة ، أي ليس هناك ما يبرر قيامها و يعطيها مشروعية الحكم ، إلا إذا كانت نتاج الإرادة الحرة للجماعات التي تحكمها ، و ترجع نشأة هذا الاتجاه التنظيري الديمقراطي إلى عهد فلاسفة اليونان في القرن الثالث قبل الميلاد ، كأساس للتجمع السياسي اليوناني ، إلا أن ازدهاره كان بقيام نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في المجتمع الأوربي مع بدايات القرن السابع عشر ، وانتشرت خلال القرن الثامن عشر ، حيث برزت بصورة واضحة واحتلت مكانة خاصة في الفكر السياسي ، على يد عدد من المفكرين في أوروبا ، كان أبرزهم الإنجليزيان هوبز ولوك، والفرنسي روسو.

- نظريات العقد الاجتماعي : تقوم هذه النظريات علىفر ضيتين هامتين هما : حالة الفطرة الأولى ، والعقد ،و العقد إما أن يكونعقداً سياسياً اجتماعياً يوضح نشأة المجتمع ، وا ٕما أن يكون عقداً حكومياً ، أي الاتفاق المبرم بين الحاكمين والمحكومين ،

ويفترض أصحاب نظريات العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الأولى أو الحالة الطبيعية ، هي تلك الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع ، وأن المنظم الوحيد لحياة الناس في

---

[1] أنظر في ذلك : د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة، مصدر سابق ، وكذلك د. عبد الغني بسيوني عبدالله ، النظرية السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الرابعة 2002 ، وانظر أيضاً : د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، مصدر سابق .

هذه الفترة كان هو القانون الطبيعي ، الذي تنتجه طبيعة تلك الحياة ، وليس القوانين الوضعية ، وقد كان اغلب الكتاب يصف حالة الإنسان في هذا المجتمع بأنها كانت حالة وحشية .

أما الفرضية الثانية ، وهي العقد الاجتماعي ، فقد تعددت الآراء في هذا الموضوع، حيث عده بعضهم حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع ،فيما يرى آخرون بأنه عقداً حكومياً نشأ بين الحاكمين والمحكومين كما عدّه البعض أساساً صالحاً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين طرفي السلطة من حاكمين ومحكومين ، وتجدر الإشارة إلى أن النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون (هوبز ولوك وروسو)، اتفقت على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة العقد ،و أن الأفراد قد انتقلوا من الحياة البدائية التيكانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة السياسية المنظمة بموجب العقد ، أما الاختلاف فقد جاء نتيجة لاختلاف التصورات الخاصة لكل نظرية بشأن حالة الفطرة السابقة على الاجتماع المنظم ، ومن هم أطراف العقد ، وما يمكن أن يترتب من نتائج على عملية العقد .

وسنعرض فيما يلي وجهة نظر كل واحد من المفكرين الثلاثة بشأن الأصل التعاقدي للدولة ، أي كيفية قيام الدولة على أساس العقد الاجتماعي ، وتفسير كل واحد منهم لذلك ، في إطار توجهاته الفكرية التي كان يؤمن بها :

أولاً : نظرية العقد الاجتماعي عند **توماس هوبز** : إن تصور هوبز للفرد ، أنه ليس اجتماعياً كما زعم أرسطو ، بل أنه يعمل مدفوعاً بمصلحته الخاصة المعبرة عن أنانيته ، وبذلك فإن حياة الأفراد في حالة الفطرة ، كانت في إطار العنف والصراع بين الأفراد ، وفي جو من البؤس والشقاء ،والتعرض لمخاطر سيطرة القوي على الضعيف ، ما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار وضياع الحرية ، نتيجة لحرب الكل ضد الكل ، فكان مقدار ما يتمتع به الفرد من حقوق مساوٍ لما يملك من قوة ، لذلك فعندما أراد الأفراد الخروج من هذه الحياة الفوضوية ، والانتقال إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار ، اتفقوا على إبرام العقد الذي يمكّنهم من العيش بسلام ، ويرى هوبز أن العقد قد تم بين الأفراد ، ولم يكن الحاكم طرفاً فيه ، حيث اتفقوا فيما بينهم على العيش معا بسلام تحت سيطرة واحد منهم ،

يتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة ، مقابل أن يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها .

وا إذا ما حللنا ما ذهب إليه هوبز ،تحليلاً موضوعياً ، نرى بأن الفكرة التي جاء بها لتفسير نشأة الدولة ، هي فكرة ليست ديمقراطية ، بل هي تعبر عن الديكتاتورية بشكل صريح ، حيث يرى هوبز ، أن الحاكم لم يكن طرفاً في العقد ، لأنه قبل وجود الدولة توجد الجماعة أو مجموعة الأفراد دون الحاكم ، أما بعد قيام الدولة ، فلن يكون هناك إلا الحاكم ، لأن الجماعة تنحل بمجرد قيام الدولة ، وقد أطلق على الحاكم صفة الإله البشري أو اللوفثان ، الذي يجب أن يكون قوياً وان يكون الوحيد الذي تُسمع أوامره وتُ طاع ، دون تدخل الأفراد المحكومين .

ثانياً : جون لوك : يتفق لوك مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي (الدولة) ، على وجود عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى الحياة الجماعية ، لكنه لا يرى أن حالة الفطرة هي حالة فوضى وحرب كما يدعي هوبز ، بل أن الحياة في هذه الحالة تجري على أصول القانون الطبيعي للذي يـلُز م الأفراد ، بحكم كونهم أحرارا متساوين ، أن لا يعتدي أحدهم على الآخر في أي حق من حقوقه ، ويذهب إلى أنه توجد جماعة طبيعية بين الأفراد تسبق الجماعة السياسية ، تخضع لنواميس الطبيعة ولا تخضع لرئيس يحكمها ، إلا أن الأفراد رغبوا في التحول إلى حالة أفضل ، فأنشئوا الجماعة السياسية (الدولة) ، سالكين في ذلك طريق التعاقد فيما بينهم لإقامة سلطة تحكمهم وتقيم العدل بينهم ،أما الحاكم فيكون طرفاً في العقد ، ويلتزم نحو الأفراد بالتزامات معينة ، كما أن الأفراد لا يتنازلوا عن كل حقوقهم وا إنما عن القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوق الجميع ، وبذلك يتم التعاقد بين الطرفين بالرضاء ودون إجبار أو إكراه ، مدفوعين في ذلك بالرغبة في المحافظة على حياتهم والتمتع بحقوقهم .

ثالثاً : جان جاك روسو : إن كان "روسو" قد أتفق مع "هوبز" و"لوك" في أن الأفراد ينتقلون من حياة حالة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة عن طريق التعاقد ، إلا أنه اختلف معهما في تصوره لطبيعة هذا التعاقد ، حيث حاول أن يأخذموقفاً وسطاً بين أفكار

هوبز ولوك ، بأن يوفق بين السلطة المطلقة للحاكم ، وبين الحق المطلق للأفراد ، ورغم أن الحياة في حالة الفطرة الأولى كانت مثالية تنعم فيها الفرد بالاستقرار والهدوء والطمأنينة ، إلا أن الإنسان دائماً ينشد التنظيم والاستقرار بصورة أكبر ، لذلك تخلى من خلال التعاقد عن بعض حقوقه الطبيعية في سبيل الحصول على حقوق أخرى مدنية ، وذلك بمحض إرادته في إطار الإرادة العامة ، التي تعد أساس مبدأ السيادة والسلطة للأفراد أنفسهم وليس للحاكم ، وإن كان دور الحاكم يتلخص في خدمة الأفراد وتحقيق السيادة الشعبية ، فإن أفراد الشعب هم أصحاب السلطة السياسية أو الدولة ، وبما أن الفرد هو جزء من الشعب ، فإن طاعة أوامر الشعب هي في حد ذاتها طاعة لأوامره نفسه[1]، أما بالنسبة لأطراف العقد الاجتماعي ، فيرى روسو أن هذا العقد لم يتم بين الأفراد فيما بينهم ، فيلتزم كل منهم في مواجهة الآخرين كما ذهب إلى ذلك هوبز ، وهو أيضاً لم يتم بين الأفراد من جانب والحاكم من جانب آخر كما ذهب إلى ذلك لوك ، بل أن هذا العقد قد أبرم بين الأفراد أنفسهم ولكن بصفتين ، الأولى باعتبارهم أفراد مستقلين ومنعزلين كل منهم عن الآخر ، والثانية باعتبارهم أعضاء متحدين يتبدى من مجموعهم الشخص الجماعي العام ، لذلك فإن العقد الاجتماعي الذي يعمل على إنشاء المجتمع الجديد يتم حينما ينطق كل فرد بالاتي :" يضع كل منا شخصه وجميع قوّته وضعاً مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة ، وسنقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل "، وبذلك يرى روسو بأن الدولة التي تتأسس بموجب هذا العقد لا تمارس قهرا على الفرد ، بل تصبح أساسا للحرية الحقيقية ، فالعقد تأسيس للإرادة العامة التي تفوّض السلطة السياسية في التعبير عنها وإذا لم يكن التعبير ملائما فليس هناك ما يمنع من إحلال سلطة سياسية جديدة ، وهو ما يجعل هذا الحل يتسم بالطابع الديمقراطي في حل مشكلة النظام الاجتماعي .

3- نظرية القوة :

---

[1] **د. عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص306 .**

يستند أصحاب هذه النظرية في تبريرها إلى الشواهد التاريخية ، التي تشير في مواقع عديدة إلى أن السلطة لا تكون إلا للأقوى ، سواء أكانت القوة البدنية أو القوة المادية أو القوة الفكرية،فرغم التحوّل التاريخي الذي يُرجع قيام الدول واستمرارها وتقدمها إلى التوجه الديمقراطي السائد فيها ، إلا أنه من الناحية الواقعية لم يترجم ذلك بشكل يجعل المجتمعات أو الشعوب تركن إليه ، وقد أوضحت النظرية الجماهيرية ذلك في إطار معالجة مشكلة الديمقراطية ، فأشار الكتاب الأخضر في نهاية الفصل الأول إلى أن (هذه هي الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية ، أما من الناحية الواقعية فإن الأقوياء دائماً يحكمون .. أي أن الطرف الأقوى في المجتمع هو الذي يحكم)[1].

وتنص نظرية القوة على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي ، وكما يصح هذا على الأفراد ،فإنه يصح أيضاً على القبائل والعشائر والممالك والإمبراطوريات ، كما أن نظرية القوة استعملت لعدة أغراض منها :

أ- استعملها رجال الكنيسة خلال العصور الوسطى ليثبتوا تفوق الكنيسة على الدولة ، أي عملية تفوق السلطة الكنسية على السلطة الدنيوية (السياسية).

ب- واستغلها أصحاب النظرية الفردية ، الذين يسعون لإثبات أن الأقوياء لهم الحق في السيطرة وحكم الضعفاء .

ج- أما أصحاب النظرية الشيوعية ، فقد استخدموها لتبرير أن السلطة السياسية الرأسمالية والاقتصادية ، كانت تستغل قوة العمل للطبقات الفقيرة والمحرومة ، وذلك نتيجة لسوء استعمال القوة .

لقد أشار ابن خلدون ، في الفصل الثالث من الكتاب الأول ، الذي تناول فيه موضوع الدول العامة والمُلك والخلافة ....، إلى أن المُلك والدولة العامة إنما يحصلان بالعصبية أي بالقوة ، وذلك عندما قال : (إن الملك ، بضم الميم ، منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية ، والملاذ النفسانية ، فيقع فيه التنافس غالباً ،

---

[1] معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ،مرجع سابق ذكره ، ص71 .

وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه فتقع المنازعة وتقضي إلى الحرب والقتال والمغالبة)[1].

نؤكد في هذا المجال ، على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسلَم بهذه النظرية دون إبداء ملاحظات ، فبالرغم من أن التاريخ الإنساني يعطينا شواهد كثيرة عن استخدام القوة لإقامة دولة خاصة الدّول القديمة ، إلا أن ذلك وحده لايكفي لاستقرار واستمرار الدولة ، فإذا لم يكن المواطنون على درجة كبيرة من الرضاء والقبول بشكل طوعي ، فإن القوة المادية وحدها لا تكفي لاستمرار وبقاء السلطة ، حيث أن السلطة السياسية كي تضمن ذلك لابد لها من القوة ، ولكن أي قوة ؟إنها القوة المشرّعة التي تأخذ صفة الشرعية من رضاء و قبول أفراد الشعب ، وبذلك لا يمكن للسلطة السياسية أو الدولة أن تستند إلى القوة وحدها ، لأن حدوث ذلك يدل على بداية سقوط الدولة وانهيارها .

4. نظرية التطور العائلي :

تقوم هذه النظرية على أن أساس تكوين الدولة يعود إلى الأسرة ،و أن الأسرة هي صورة مصغرة للدولة ، حيث أن الدولة كانت في الأصل أسرة تطورت فكونت عشيرة ، وهذه بدورها تطورات إلى قبيلة ، ثم تطورت القبيلة فكونت المدينة ، فأدى ذلك إلى قيام الدولة ، أما أصل السلطة في الدولة ، فترجعه هذه النظرية إلى فكرة السلطة الأبوية ، ويعد (هنري مين) أهم من حبذ نظرية سلطة الأب ، التي تتلخص في أن العائلة تكون المجتمع السياسي ، وهي ترتبط بعضها ببعض لأنها تخضع لسلطة رب العائلة ، على إن الكثير من المفكرين يذهب إلى أن سلطة الأم لا سلطة الأب هي التي كانت العامل الأساسي في تكوين المجتمع ، ويرون أن العائلة التي تنسب إلى الأم ، أقدم وجوداً من العائلة التي تنسب إلى الأب ، إلا أن الدلائل التاريخية المؤيدة لذلك قليلة .

إن هذه النظرية تتسم بالبساطة والسهولة والمباشرة ، ما جعلها من أهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة ونشأة السلطة فيها ، إلا أن العديد من علماء السياسة والقانون وغيرهم

---

[1] **ابن خلدون ، المقدمة ، مصدر سبق ذكره ، ص170 .**

، وجهوا عدة انتقادات لها ، فيما تصدى آخرون للدفاع عنها ، وسنعرض هنا بعض الانتقادات و الردود عليها :

•انتُقدت هذه النظرية على إنها تعتبر الأسرة الخلية الأولى للجماعة البشرية التي يرجع إليها أصل نشأة الدولة ، في حين أن الأسرة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى ، لأن غريزة الاجتماع والتوحد تجاه المخاطر قد بدأت قبل تكوين الأسرة ، التي ظهرت في مرحلة لاحقة بعد أن اختص الرجل الواحد بزوجة له ، كما يرى المنتقدون بأن سلطة الأم كانت سابقة على سلطة الأب ، حيث إنه في عصر الهمجية الجنسية لم يكن الأب معروف لأبنائه بقدر ما كانت الأم معروفة لأبنائها.

• أما الذينفنّدوا ذلك ، فيردون بأن هذه الانتقادات هي شكلية ، لا تمس جوهر النظرية ، إذ أن هذه النظرية قامت على أساس أن الأسرة هي أساس الدولة ، في حين أن سلطة الأب هي أصل سلطة الحاكم في الدولة ، لأن نظرية التطور العائلي تذهب أساسا إلى أن الأسرة هي أصل نشأة الدولة نظراً لما بين الاثنين من أوجه التشابه ، ولا ينقص منها وجود حلقات من التطور البشري سابقة على ظهور الأسرة ، وحيث أن هذه النظرية حددت توجهها الفكري في إطار أن الأسرة والسلطة الأبوية هما أصل نشأة الدولة ونشأة السلطة السياسية فيها ، فذلك يعني تحديد فترة تاريخية تبدأ مع بداية ظهور الأسرة ، وليس لذلك علاقة مع الفترة التي سبقت ذلك .

5- نظرية التطور التاريخي :

العديد من مفكري العلوم الاجتماعية يطلقون على هذه النظرية اسم النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة وا إذا ما كانت النظريات السابقة ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد ، فإن نظرية التطور التاريخي ،خلافاً لذلك ، ترجع هذه النشأة إلى عوامل متعددة ومتنوعة ، يدخل في إطارها القوة المادية والاقتصادية ، كذلك العوامل الدينية والمعنوية والعقائدية ، ومن الطبيعي أن تختلف أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، فقد يكون أحد هذه العوامل مهماً بالنسبة لنشوء دولة معينة ، في حين لا تكون له ذات الأهمية بالنسبة لدولة أخرى .

ويرى المتخصصون في هذا المجال ، خاصة المعاصرين منهم ، بأن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت من تفاعل عوامل عديدة ساهمت عبر مراحل تاريخية طويلة ، في نمو شعور لدى الأفراد والجماعات بضرورة التعايش معاً في أماكن محددة ، ثم تطورت هذه الجماعات في مجال الجانب التنظيمي ، ما دعى إلى ظهور فئة حاكمة تنظم شئون هذه الجماعة وتفرض سيطرتها عليها ، إلا أن هناك اختلاف بين أتباع هذه النظرية ، حول وسائل السيطرة التي فرض بها الحكام إرادتهم على باقي أفراد الجماعة ، فيذهب قدامى المنادين بهذه النظرية إلى أن الحكام اعتمدوا على قوتهم المادية ، في حين أن المعاصرين منهم لا يعتمدون القوة كمتغير أساس ووحيد في فرض سيطرة الحكام ، بل تدخل في ذلك متغيرات أخرى مثل الكاريزما ، وقوة التأثير ، والدهاء السياسي ، وغيرها .

ومن الطبيعي أن اختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية وغيرها من العوامل ، إضافة إلى الظروف التاريخية ، التي أدت في مجملها إلى ظهور الدولة ، وتبيانها من دولة إلى أخرى ، أن يحدث ذلك اختلافاً في شكل وتكوين كل دولة ، ويظهر ذلك أيضاً في اختلاف النظام السياسي وأسلوب الحكم لكل دولة من الدول ، ويكون ذلك على درجة من التباين تزيد أو تنقص .

أما العالم (ديجي) ***Duguit*** ، فقد كانت له وجهة نظر خاصة في أصل نشأة الدولة ، تتشابه مع نظرية التطور التاريخي ، من حيث أن الدولة ليست إلا ظاهرة اجتماعية تخضع لفكرة الاختلاف السياسي ، التي يكمن فيها أصل الدولة في جميع المجتمعات السياسية ، فالدولة في نظره ظاهرة تاريخية نتجت عن قيام طائفة من الناس بفرض إرادتها على بقية أفراد المجتمع بواسطة القهر المادي ، فهي إذن نتيجة لظاهرة القوة ، إلا أن القوة ليست فقط المتمثلة في الصراع المادي ، لكنها تظهر أيضاً في القوة المعنوية والدينية والاقتصادية ، وهذا التنوع في عوامل تكوين الدولة هو الذي يميز نظرية "ديجي" عن نظرية القوة ، رغم اتفاقه معها في إرجاع نشأة الدولة إلى قوة الحكام وفرض إرادتهم على المحكومين ، إلا أنه يختلف معها في أن عامل القوة هو العامل الوحيد ،

ويتفق مع نظرية التطور التاريخي في تعدد العوامل المتمثلة في القوة الاقتصادية والقوة الدينية وليس فقط القوة المادية .

ثانياً : الاتجاه الثاني في أصل نشأة الدولة[1]:

يذهب هذا الاتجاه ، إلى التفريق بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة ، خلافاً للاتجاه الأول ، بل نجده يشكك في صحة ما ذهب إليه أتباع الاتجاه الفكري الذي يمزج بين مفهومي السلطة والدولة ، ومعتبراً أن نشأة السلطة أو الحكومة موضوع مستقل بذاته ، لذلك وجبت دراسته على هذا الأساس ، أما الدولة فإنها تنشأ بمجرد اكتمال العناصر الثلاثة المكونة لأركانها ، وهناك من يضيف الاعتراف كعنصر مهم في تكوين الدولة ، حيث إن عدم الاعتراف بقيام الدولة من المجتمع الدولي ، يجعلها ناقصة السيادة ، إلا أن ذلك في نفس الوقت لا يلغي وجودها ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك ثلاث صور لنشأة الدولة وهي :

- الصورة الأولى :قد تنشأ الدولة عن توافر عناصر جديدة بشكل كلّي ، حيث أن تلك العناصر لم تكن في السابق تكون دولة ، كأن تستقر جماعة معينة منظمة على إقليم كانت تقطنه جماعات همجية غير منظمة ، وتستوطن تلك الجماعة بشكل رسمي ، وتأسس سلطة تنظم شئونها ، وبذلك تكتمل عناصر قيام الدولة ، إلا أن جميع الذين ذهبوا للأخذ بهذه الصورة ، يتفقون على أنها نادرة الحدوث خاصة في العصر الحديث ، ومن الدول التي نشأت على هذه الصورة دولة (ليبيريا) التي قامت نتيجة لاستقرار جماعة من الزنوج على إقليم كانت تقطنه قبائل همجية ، واستوطنوا بها وأقاموا تلك الدولة عام 1822 .

- الصورة الثانية : وقد تنشا الدولة عندما يتم انفصال إحدى الدول عن الدولة الأم ، نتيجة لعدة عوامل ، منها قيام حركة انفصالية تقوم بفصل إقليم عن دولة كبرى أو إمبراطورية ، أو استقلال إقليم معين عن كيان كان يتبعه ، وبعد الانفصال أو الاستقلال وبمجرد ما

---

[1] انظر في ذلك : د. علي محمد شمبش ، العلوم السياسية ، توزيع مكتبة الأنوار العلمية بنغازي ، الطبعة الخامسة 1996 ، ص124 .

تتوافر العناصر الثلاثة المكونة للدولة ، تنشأ دولة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، ويشهد التاريخ السياسي الحديث على أن هذه الصورة من صور نشأة الدولة هو الأكثر شيوعاً ، ومثال على ذلك ، أنه بعد عام 1990 عندما تفكك (الاتحاد السوفيتي) ، ظهر عدد كبير من الدول ناتج عن ذلك التفكك ، وصل إلى (18)دولة تقريباً .

- الصورة الثالثة : وهذه الصورة لقيام الدولة ، عكس سابقتها تماما ، حيث أن الدولة تنشا عن اتحاد دولتين أو أكثر ، في دولة واحدة جديدة ، فإذا كان الانفصال ، كما في الصورة السابقة ، ينتج عنه عدد من الدول عندما تتفكك الدولة الأم أو الإمبراطورية ، فإن هذه الصورة ينتج عنها قيام دولة واحدة ، تكون أكبر وأقوى من مجموعة الدول المكونة لها ، ومثال على ذلك في التاريخ السياسي المعاصر ، دولة اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) ، التي قامت بفضل الوحدة التي تمت بين دولتين هما اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

ويرى بعض أتباع هذا التوجه الفكري بأنه مهما تعددت وجهات النظر ، واختلفت الآراء ،وتباينت صور نشوء الدول ، فهي لا تتعدى إحدى الصور الثلاثة التي أشرنا إليها ، وهذه النشأة لا تتم إلا بتكامل العناصر الأساسية الثلاثة المعروفة ، والتي يضيف إليها بعض رجال القانون الدولي عنصر السيادة أو الاعتراف الدولي ، ليكتمل بذلك قيام الدولة .

خصائص الدولة :

للدولة خاصيتين أساسيتين هما ، السيادة والشخصية القانونية :

أولا : السيادة :

تعني السيادة سلطان الدولة على الإقليم الذي تقوم عليه ، بكل ما يحويه من أشخاص وأموال ، يجعلها هذا السلطان تواجه الدول الأخرى ، وتعد كل دولة ، من الناحية النظرية ، ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي ، بغض النظر عن حجم الدول من حيث عدد السكان والمساحة وما يتوفر لديها من ثروات ، ويعد ذلك أساساً للمساواة في إطار المنظمات الدولية ، وقد استخدمت السيادة كمصطلح في أوروبا عند العديد من الكتاب بتعريفات مختلفة ، منها (السلطة العليا) ، كما أشار إليها فقهاء الرومان

باسم (اكتمال السلطة في الدولة) ، أما استخدامها في السياسة بتسميتها الحالية (السيادة)، فقد كان على يد العالم "جان بودان" في كتاب الجمهورية الذي وضعه سنة 1576 ، لذا فإن سيادة الدولة تعني السلطة العليا فيها ، وقد أشار الأستاذ "برجس" إلى أن السيادة هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التي يكو ّ نها الرعايا داخل الدولة[1].

وا ٕذا ما كانت السلطة السياسية إحدى الركائز الأساسية لقيام الدولة ،وا ٕن من مميزاتها الأساسية اتصافها بالسيادة ، فإن البعض يشير إلى إبراز حقيقتين أساسيتين وهما [2]:

- عدم الخلط بين السلطة السياسية وممارستها ، فالسلطة السياسية أساسها الدولة ، وتكون هذه السلطة مجردة عن أشخاص الممارسين لها وهم الحكام ، فالدولة هي أساس السلطة ، أما الحكام فهم الأشخاص الذين لهم حق ممارسة السلطة دون أن يكون لأي منهم حق ذاتي في ذلك ، لهذا فإن السلطة تكون دائمة وليست عرضية رغم تداول الأشخاص على ممارستها .

- عدم الخلط بين السيادة والسلطة السياسية في الدولة ، فالسيادة ما هي إلا صفة من أوصاف السلطة السياسية ، وعليه فإن سلطة الدولة سلطة عليا ، فلا توجد سلطة أعلى منها أو موازية لها ، فهي تسمو فوق الجميع وتفرض ذاتها ، إضافة إلى أن سلطة الدولة هي سلطة أصلية لا تستمد من سلطة أخرى .

وا ٕذا كان فقهاء القانون ، وخاصة المنتمون إلى الفقه التقليدي ، يصفون سيادة الدولة بأنها مطلقة ، أي أن الدولة لا تخضع في تعاملها الداخلي أو الخارجي لأية قيود تحد من سيادتها إلا إرادتها ، فوصف السيادة بأنها مطلقة ، يؤدي إلى عدم احترام الدولة للقواعد القانونية ، والمبادئ الأخلاقية ، والحقوق الإنسانية ، في علاقاتها مع الأفراد داخل إطارها ، وكذلك علاقاتها مع الدول الأخرى ، لهذا فإن بعض المتخصصين المعاصرين ، يذهب إلى أن سيادة الدولة توصف بأنها مقيدة وليست مطلقة ، حيث أنها مقيدة باحترام الحقوق

---

[1] د. بطرس بطرس غالي وزميله ، المدخل في علم السياسة ، مصدر سابق ، ص 185 .

[2] د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، مصدر سابق ، ص27 .

والحريات العامة وسيادة القانون في الداخل ، ومراعاة حقوق ومصالح الدول الأخرى ، والتقيد بالالتزامات والمعاهدات الدولية في الخارج .

مظاهر السيادة[1] :

للسيادة في الدولة ، باعتبارها السلطة العليا فيها ، مظاهر بارزة ، يمكن تقسيمها إلى قسمين ، لكل منهما وجهان مختلفان ، ويتعلق القسم الأول بالسيادة القانونية والسيادة السياسية ، أما الثاني فيتعلق بالسيادة الداخلية والسيادة الخارجية :

أ- السيادة القانونية : صاحب السيادة القانونية هو الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة ، أي سلطة إصدار الأوامر النهائية في الدولة ، بمعنى الجهة التي لها الحق في اتخاذ القراراتوا إصدار القوانين ، في حين أن هناك جهاز أو أجهزة تختص بتنفيذ تلك القوانين ، والدستور في الدولة يحدد ذلك .

ب- السيادة السياسية :وتعني مجموعة القو ى التي تكفل تنفيذ القانون ، وهي الشعب حسب ما يجري في الدول التي تتبع الديمقراطية التقليدية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية ، في ظل النظام الجماهيري ، هي علاقة تطابق ، حيث أن السلطة للشعب والسيادة للشعب ، أي أن الشعب هو الذي يسن القوانين والتشريعات من خلال اتخاذ القرارات في مؤتمراته الشعبية ، والشعب هو الذي يكلف ، عن طريق التصعيد الحر المباشر ، الهيئات التي تختص بالتنفيذ ، وبذلك تكون السيادة واحدة ، حيث أن سيادة الشعب لا تتجزأ.

ج – السيادة الداخلية : وتعني أن سلطة الدولة على كل سكان إقليمها وكل الهيئات و المنظمات التي ينشئونها ، سلطة عليا ، لا تعلو عليها ولا توازيها ولا تنافسها أية سلطة أخرى ، في تنظيم شئون إقليمها .

د – السيادة الخارجية : ويقصد بها عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية ، بمعني إنها تتمتع بالاستقلال التام عن أية تبعية ، أي أن الدول ذوات السيادة تكون متساوية أمام

---

[1] أنظر في ذلك : د. بطرس غالي ، د. محمود خير ي عيسى ، المدخل في علم السياسة . مصدر سابق و د. إبراهيم شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، مصدر سابق .

القانون الدولي والهيئات والمنظمات الدولية ،ويكون التعامل بين الدول على قدم المساواة من حيث التمتع بالحقوق والقيام بالالتزامات الدولية وا ٕذا ما تمتعت الدولة بهذه السمات ، فإنها تكون دولة كاملة السيادة ، أما إذا فقدت سمة أو أكثر منها ، فإنها توصف بأنها دولة ناقصة السيادة ، مثل خضوعها لعلاقة تبعية مع دولة أخر ى ، كالدول المحمية أو الدول الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية .

خصائص السيادة : يمكن تلخيص خصائص السيادة فيما يلي :

1- السيادة مطلقة : أي أن سلطة الدولة هي العليا ، و لا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة ، على جميع المواطنين ، إلا أن هذه الخاصية الرئيسية للسيادة ، تكون محدودة بجملة من القوانين واحترام الحريات والحقوق الإنسانية ، كي لا يكون هناك استبداد أو جور في الداخل ، ولا تعدي على حقوق الدول الأخرى في الخارج .

2- السيادة شاملة : أي أنالسيادة تطبّق على كل المواطنين في الدولة ، ولاتكن هناك استثناءات إلا بحدود ما يكفله القانون أو العرف الدولي ، مثل تمتع السفارات والدبلوماسيين التابعين لدول أخرى ببعض الامتيازات .

3- السيادة لا يتنازل عنها : لا تستطيع الدولة التنازل عن سيادتها وا ٕنها إن فعلت ذلك فإنما تقوم بهدم نفسها ،فالدولة و السيادة متلازمتان ومتكاملتان ، إلا أن الدولة يمكن أن تتنازل لمن شاءت عن أي جزء من أراضيها ، أو يتنازل حاكم عن حكمه ، ورغم ذلك تظل الدولة قائمة وسيادتها تامة .

4- دوام السيادة : السيادة تدوم بدوام الدولة وتنتهي بنهايتها ، بمعنى أنه إذا توقفت السيادة ، كان ذلك معناه انهيار الدولة وا ٕذا اندثرت الدولة ، فإن ذلك يعني زوال السيادة .

5- عدم تجزئة السيادة :و حيث أن السيادة مطلقة ، فلا يمكن تجزئتها ، فالدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة .

لمن تكون السيادة ؟ :

كما أشرنا فإن للدولة السلطة العليا على جميع رعاياها ، و كذلك على جميع المنظماتو المؤسسات والهيئات المكونة في إطار الإقليم الذي تقوم عليه الدولة ، وبذلك فإن السيادة للدولة ، وقد نجد تداخلا واضحا في استخدام مصطلح السيادة ومصطلح السلطة السياسية في إطار الدولة بنفس المعنى وا إذا كانت الدولة تقوم على وجود سلطة سياسية ذات سيادة ، فإن الإشكالية التي نواجهها هي لمن تكون هذه السيادة ؟، وبالتالي لمن تكون هذه السلطة السياسية ذات السيادة ؟.

إن إشكاليةكبر ى أخرى تواجهنا في هذا المجال ، وهي إشكالية العلاقة القائمة بين الفرد والدولة ، أي بين الموطنو السلطة ، من خلال تحديد من لهالمو ّ ل بممارسة السلطة ، فإذا كان تأسيس السلطة يعني قيام الدولة صاحبة السلطة السياسية ،و أن الحاكم مجرد أداة في يد الدولة به تمارس سلطتها ، فإن الدولة هي صاحبة السلطة ومستقرها ، وحيث أالدولة تعد شخص معنوي مجر ّ د ،فإ نه لابد للسلطة من صاحب محدد يمارسها بصورة فعلية ، عند ذلك فإنه يجب تحديد صاحب السلطة الفعلي ، أي الأشخاص الذين يمارسون السلطة في الواقع .

لقد أثار هذا الموضوع الكثير من الجدل بين فقهاء القانون أكثر من أية فكرة قانونية أخرى ، ونتيجة لهذا الجدل والخلاف الفقهي حول تحديد صاحب السلطة السياسية أو السيادة من الناحية الفعلية ، فقد برزت نظريتان ، تنادي **الأولى** بأن السيادة للأمة ، في حين تنادي **الثانية** بسيادة الشعب ، حيث حاولت كل منها إسناد السلطة السياسية أو السيادة إلى صاحب معين ، والنظريتان هما : نظرية سيادة الأمة ، ونظرية سيادة الشعب .

أولاً : نظرية سيادة الأمة :

تجدر الإشارة إلى أن ظهور هذه النظرية كان في فرنسا ، حيث تنسب نظرية سيادة الأمة إلى العالم "جان جاك روسو"[1]، الذي تناولها في مؤلفه الشهير (العقد الاجتماعي)

---

[1] هناك من يعتقد أن هذه النظرية سابقة علي ما جاء به (روسو) ، حيث تناولها قبله العديد من الكتاب الفرنسيين الذين جاءوا في العصور السابقة علي عصره .

فأوضح أن السيادة عبارة عن ممارسة للإرادة العامة ، وأنها ملك للأمة جمعاء ، باعتبار الأمة وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها ،وأن السيادة ليست ملكاً للحاكم ، وقد تبنت الثورة الفرنسية ذلك ، حيث ظهر هذا التوجه في وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن التي أقرتها الجمعية الوطنية عام 1789 ، فنصت على أن (الأمة هي مصدر كل سيادة ، ولا يجوز لأي فرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها) ، وقد أكد دستور السنة الثالثة للجمهورية الصادر عام 1795 على ذلك ، حيث نص في المادة السابعة عشر على (أن السيادة وحدة غير قابلة للانقسام أو التجزئة لأنها ملك للأمة) .

كما تذهب نظرية سيادة الأمة إلى أن شعب الدولة يؤلف أمة ، وأن الأمة هي المصدر لكل سلطان ، إلا أن هذه الأمة لا تعني الشعب في الوقت الحاضر فحسب ، بل تعني الشعب في الماضي والحاضر و المستقبل ، أي أنها تأخذ بمبدأ البعد التاريخي للأمة باعتبارها مجموعة تاريخية من البشر تتمتع بخصائص قومية ، وتتميز عن الشعب في الزمن الحاضر ، وترتب عن ذلك بأن سيادة الأمة ليست من حق الشعب في زمنه الحاضر ، بل أن تمثيلها لمن يكتسب الشروط الموضوعية لذلك ، أي أن التمثيل يكون حسب شروط يحددها الدستور ، ونتيجة لذلك فإن تطبيق هذه النظرية يؤدي إلى الأخذ بمبدأ الاقتراع المقيد .

وتقود نظرية سيادة الأمة ، في مجال تحليل القانون الدستوري والنظم السياسية إلى النتائج التالية[1]:

1– قيام نظام حكم تمثيلي في أفضل الحالات ، بل أن الديكتاتوريات تستطيع تبرير نفسها استناداً إلى هذه النظرية .

2– تؤدي نظرية سيادة الأمة إلى الأخذ بمبدأ الاقتراع المقيد .

3– إن نظرية سيادة الأمة تجعل النائب . في الأنظمة النيابية .معزولاً عن الناخبين ، فالنائب حين ينتخب يصبح ممثلاً للأمة وليس للشعب ، ولا لدائرته الانتخابية ، ما يترتب

---

[1] د. ميلود المهذبي ، د. إبراهيم أبو خزام ، الوجيز في القانون الدستوري ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص67 .

عنه بالضرورة عدم قدرة الدائرة الانتخابية ، أو الشعب ، على توجيه النائب و إصدار التعليمات إليه ، كما يترتب عن ذلك عدم قدرة الشعب أو الأمة ولا الدائرة الانتخابية عزل النائب ، وذلك هو ما تذهب إليه الدساتير الحديثة والأنظمة النيابية المعاصرة ، بالرغم من تناقض هذه النظرية مع المبادئ الديمقراطية جملة وتفصيلا .

ثانياً : نظرية سيادة الشعب :

نعتقد أن هذه النظرية مستمدة من أفكار "روسو" في إطار العقد الاجتماعي ، حيث ير ى أن العقد يجب أن يتأسس في ظل علاقات اجتماعية سليمة ، تبنى على العدل والمساواة بين أفراد المجتمع ، لذلك ينبغي تحرير الإنسان في الشكل الاجتماعي القائم ، والعثور على شكل اجتماعي ملائم ، تتوافر فيه الحماية لكل عضو بواسطة السلطة الشاملة للتنظيم السياسي ، حيث يظل الإنسانحراً ومساوياً للآخرين برغم اتحاده معهم ، وبالنظر إلىذلك ير ى "روسو" أن قيام المجتمع بناءاً على العقد الاجتماعي ، يتم حينما يقول كل فرد: (أن يضع كل منا شخصهوجميع قوته وضعاً مشتركاً تحت السلطة العليا للإرادة العامة ، وسنقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل) ، ويذهب "روسو" إلى أن الدولة التي تتأسس بهذا العقد ، لا تمارسقهراً على الفرد وا ٍنما تصبح الأساس الضروري للحرية الحقيقية .

لذا فإنه إذا كان مبدأ سيادة الأمة يقر بالسيادة في الدولة لمجموع الأفراد ، باعتبار هذا المجموع وحدة مجردة ومستقلة عن الأفراد المكونين لها ، فإن مبدأ سيادة الشعب وا ٍن اتفق مع المبدأ السابق في أن السيادة للمجموع ، فإن ذلك لا يعني أن هذا المجموع وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها وا ٍنما يعتبر هذا المجموع يتكون من عدد من الأفراد ، وبذلك تكون السيادة لكل فرد منهم ، بحيث يملك كل فرد من أفراد الجماعة جزء من السيادة .

وحيث أن للشعب مدلولين ، أحدهما اجتماعي ، ويقصد به مجموع الأفراد المقيمين على أرض الدولة والمتمتعين بجنسيتها ، ويطلق عليهم مواطني الدولة أو رعاياها ، والآخر مدلول سياسي ، ويقصد به مجموع الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية ويحق لهم

مباشرتها ، ويطلق عليهم في الديمقراطية التقليدية جمهور الناخبين ، فإن الشعب الذي يكون صاحب السيادة في هذا المقام يقصد به الشعب بمدلوله السياسي .

إن ممارسة السيادة عن طريق التمثيل النيابي يعني التطبيق الفعلي لسيادة الأمة ، في حين أن الأخذ بنظام الاستفتاء يمثل ميلاً نحو تطبيق نظرية السيادة الشعبية ، وقد نصت المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، في فقرتها الثالثة على (إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة ، دورية ، تجري على أساس الاقتراع الفردي على قدم المساواة للجميع ، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت) .

إلا أن الإشكالية التي تبرز هنا ، هي مدى إمكانية ضمان صدق ونزاهة هذه الإجراءات ، إن ما يجري الآن على أرض الواقع ، يوضح بشكل كبير عدم وصول المجتمعات البشرية إلى حل لهذه الإشكاليات ، وينعكس ذلك في الانقلابات والثورات والمظاهرات والاعتصامات ، وفي وجود أحزاب معارضة يكون أكبر همها هو الطعن دائماً في دقة الانتخابات ، ووجود التزوير بمختلف أشكاله ، أما الحل الجذري العلمي والبديهي لمشكلة الديمقراطية ، في أن تكون السيادة للشعب والسلطة للشعب بشكل واقعي ،و هو ما قدمته النظرية العالمية الثالثة ، حيث أن الشعب من الممكن أن يمارس السلطة والسيادة بشكل مباشر عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، دون نيابة ولا تمثيل ، ودون تزوير إرادة الفرد عند ممارسته للديمقراطية ، وبذلك تكون النظرية العالمية الثالثة قد وصلت إلى حل مشكلة الديمقراطية والتطبيق الصحيح لنظرية سيادة الشعب .

ثانياً : الشخصية القانونية :

يتفق معظم الفقهاء على الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة ، فيما يذهب بعضهم إلى عدم إقرار ذلك ، والشخصية القانونية هي الخاصية الثانية للدولة ، ويعني تمتع الدولة بالشخصية القانونية ، القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات ، ويتطلب ذلك التعامل مع الدولة باعتبارها شخص معنوي ، أي أنها تلزم وتلتزم كالشخص الطبيعي تماماً ، لذلك فإن بعض رجال الفقه يعرّفون الدولة بأنها تشخيص قانوني للأمة.

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية أو الاعتبارية للدولة ، يعني أنها وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص حكامها الذين يمارسون السلطة فيها مهما تعددوا ، ويترتب على ذلك أن الدولة تعمل على تحقيق الأهداف والمصالح العامة وليس مصلحة الحكام ، كما أنها تخضع للقانون في كل ما يصدر عنها باعتبارها شخصية قانونية دائمة .
وباعتبار الدولة شخصاً دائماً فإن ذلك يؤدي إلى النتائج التالية[1]:

1- تعد الدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام ، وبذلك فإن الحكام يمارسون السلطة باسم الجماعة ومن أجل مصلحتهم ، وليس من أجل المصالح الشخصية لهم.

2- لا تتأثر المعاهد والاتفاقيات التي تبرمها الدولة ، بتغير أشخاص الحكام الذين قاموا بذلك باسم الدولة ، حتى و إن تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها ، فما دامت الدولة باقية ، فإن حقوقها و التزاماتها تستمر إلى حين انتهائها .

3- إن تغيير نظام الحكم أو أشخاص الحكام أو تغير شكل الدولة ، لا يمنع من استمرار نفاذ القوانين التي أصدرتها الدولة ، إلى أن تلغى تلك القوانين أو تعدل بشكل قانوني صحيح .

4- تظل الحقوق التي اكتسبتها الدولة باقية ، كما تظل ملتزمة بكل التزاماتها وارتباطاتها المالية ، بغض النظر عن كل التغييرات التي تقع في شكل الدولة أو من يمثلها .

بناء على هذه النتائج المترتبة عن الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية حتى وان كانت اعتبارية ، أي تقوم على أساس الحيلة والافتراض ، فإن ذلك يظهر مدى أهمية هذا الاعتراف في تحقيق الكثير من العوائد ، والإعانة على حل وتفسير العديد من المشاكل التي قد تحدث في إطار التفاعل الاجتماعي .

أشكال الدولة :

تختلف أشكال الدول من دولة إلى أخرى ، وذلك من حيث ممارستها للسلطة والسيادة ، ومن حيث بنائها السياسي وشكلها الدستوري ، لهذا فإن الدراسات التي تتناول شكل الدولة تختلف من باحث إلى آخر ، ففي حين يقوم البعض بتركيز دراسته على شكل

---

[1] **د. ثروت بو ي ، مصدر سابق ، ص54 .**

الدولة من زاوية السيادة ، فإن البعض الآخر يتناول شكل الدولة من زاوية البناء الداخلي للسلطة السياسية فيها .

إن الدراسات التي تهتم بالنوع الأول ، الذي يرجع نمط الدولة إلى مدى ممارستها للسيادة الداخلية والخارجية ، بدأ يتناقص وبدأ الاهتمام به يقل عن ذي قبل ، لأن هذا النمط أصبح في ذمة التاريخ ، وما بقي منه فهو في سبيله إلى الزوال ، حيث أن هذا النوع ، يهتم بدراسة شكل الدولة من حيث أنها كاملة السيادة أو أنها ناقصة السيادة ، وهذه التقسيمات وا ٕن كانت باقية بطرق غير مباشرة ، فإنها بالمعنى التقليدي لم تعد كائنة ، ورأ ى أنه إذا كان لابد من مثل هذه الدراسات والأبحاث ، فإنها يجب أن تركز على السبل التي تمنع عودة مثل هذه الأنماط ، التي من الممكن عودتها حين تتوفر الشروط المطلوبة لذلك .

بناء على ما تقدم ، فإن الدراسات والأبحاث الآن تتجه بشكل أكثر تركيزاً وتحليلاً إلى النوع الثاني ، الذي يتناول شكل الدولة من زاوية التركيب الداخلي للسلطة السياسية فيها ، ومن الذي يصنع القرار السياسي ، وهل أن السلطة في الدولة واحدة ، أم أن هناك سلطات متعددة ، ومدى انعكاس ذلك على وحدة القانون ، وفي هذا الإطار هناك أتفاق بين المتخصصين على تقسيم أشكال الدول إلى قسمين رئيسيين وهما :

1- الدول البسيطة أو الموحدة .

2- الدول المركبة أو الاتحادية .

الدول البسيطة :

يقصد بها تلك الدولة البسيطة في تركيبها الدستوري ، حيث أن السيادة فيها ليست مجزأة ، وينعتها البعض بالدولة المندمجة كلياً والتي تكون من حيث المفهوم السياسي وحدة واحدة ، وتكون السلطة في الدولة البسيطة أو الموحدة واحدة ، كما أن شعبها يكون وحدة بشرية متجانسة ، تخضع لدستور واحد وقوانين واحدة داخل إقليم الدولة الموحد أيضاً ، وا ٕن كان ذلك يشير إلى أن وحدة الدولة السياسية ليست مقسمة ، فإنها لا تتأثر بالتقسيم

الإداري اللامركزي إن وجد ،حيث تضطر الدولة أحياناً تبعاً لبعض الظروف الطارئة إلى إصدار قوانين أو وضع لوائح استثنائية لبعض أقاليمها ، ويزول ذلك بزوال مسبباته .
وتتميز الدولة البسيطة أو الموحدة بعدة خصائص نذكر منها :
- التنظيم السياسي الذي يمارس السلطة فيها واحداً ، يتجسد ذلك في الجهاز الحكومي الواحد ، الذي يضطلع بكل الوظائف في إطار المركزية السياسية .
- العنصر البشري في الدولة الموحدة يكون واحداً ، وبذلك فإن السلطة السياسية تخاطب جماعة متجانسة ، بالرغم مما قد يوجد من اختلافات فردية بين أعضاء الجماعة .
- مع وجود المركزية السياسية ، فإنه قد توجد لامركزية إدارية ، ويعني ذلك توزيع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية في العاصمة ، وبين هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ،ويتم ذلك طبقاً لما ترى الدولة أنه يخدم الصالح العام.
- وتجدر الإشارة إلى أن وحدة السلطة في الدولة الموحدة لا تمنع من تعدد التشريعات فيها ، حيث أن اختلاف التشريعات من إقليم إلى آخر داخل الدولة الواحدة لا ينفي بقائها موحدة ،وأن السلطة فيها موحدة مادام مصدر التشريع واحداً ، وتكفي وحدة الجهاز التشريعي لوصف الدولة بأنها موحدة ، رغم ما يصدره من قوانين خاصة ببعض الأجزاء .
الدولة المركّبة :

تنشأ الدولة المركبة من اتحاد دولتين أو أكثر ، تكون خاضعة لسلطة مشتركة وإن ذلك لا يجعل منها دولة واحدة ، فالدولة المركبة أو المتحدة ، هي مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة ، ويشير البعض إلى أن قيام نوع من أنواع الاتحاد بين عدد من الدول ، لايعني أن تتحول هذه الدول بالضرورة إلى دولة واحدة ، إذ أن الأمر يتوقف على نوع الاتحاد المتفق عليه ، ومدى الاندماج الذي يسمح به بين الدول الداخلة فيه[1].

بناء على ذلك فإن أنواع الاتحادات تختلف من حيث درجة الضعف والقوة ، حسب درجة الاندماج وكيفية توزيع السلطة السياسية بين الاتحاد والدول المكوّنة له ، وتتدرج أنواع الاتحادات تبعاً لذلك من الاتحاد الشخصي ، الذي هو أضعفها ، إلى الاتحاد

---

(1) **عبد الغني بسيوني عبد الله ، مصدر سابق ، ص92 .**

الاستقلالي ، ثم الاتحاد الفعلي ،وأخيراً الاتحاد المركزي الذي تصل فيه الروابط الاتحادية إلى أعلى درجات القوة .

1- الاتحاد الشخصي :

ينشأ هذا النوع من الاتحادات بين دولتين أو أكثر بحيث تخضع الدّول الداخلة في هذا الاتحاد لحكم شخص واحد ،قد يكون ملكاً أو رئيساً أو ما إلى ذلك ، ورغم هذا فإن كل دولة من أعضاء هذا الاتحاد تحتفظ باستقلالها الخارجي وبشخصيتها الدولية ، وبسط سيادتها الداخلية والخارجية ، فإذا أبرمت أية دولة من هذه الدول اتفاقيات ومعاهدات مع أية دولة خارج هذا الاتحاد ، فإن ذلك يكون ملزماً لها دون الدول الأخرى الأعضاء التي لم تعقد تلك الاتفاقيات والمعاهدات ، كذلك في حالة الحرب بين إحدى دول الاتحاد ودولة ثالثة ، لا تتدخل الدول الأعضاء ولا تكن طرفاً في الحرب إلا بإجراء قانوني وا إن الحرب بين دولتين أعضاء في الاتحاد هي حرب دولية وليست حرب داخلية أو أهلية ، وهذا ما جعل الاتحاد الشخصي أضعف أنواع الاتحاد .

وما تجدر الإشارة إليه أن البعض ذهب إلى الربط بين الاتحاد الشخصي والنظام الملكي ، حيث يقوم بشكل عارض مصادفة ، اجتماع حق وراثة عرش دولتين أو أكثر من أسرة ملكية واحدة ، كأن تحدث وصاية على العرش أو زواج بين أسرتين مالكتين ، إلى غير ذلك من الأحداث العارضة ، إلا أن الواقع التاريخي يثبت أن ذلك غير دقيق ، حيث تدخل أحياناً دول ذات نظام رئاسي في مثل هذا الاتحاد ، مثلما حدث عندما تولى (سيمون بوليفار) رئاسة ثلاث جمهوريات وهي : البيرو عام 1813 ، وكولومبيا عام 1814 ، وفنزويلا عام 1816 ، وبذلك جمع رئاسة ثلاثة جمهوريات في زمن واحد ، فتكون بذلك بينها اتحاد شخصي .

ورغم أن هذا النوع من الاتحادات لم يعد موجوداً الآن ، وأنه قد أصبح من مشمولات التاريخ السياسي ، إلا أن هناك احتملاً ولو كان بسيطاً بظهوره من جديد ، خاصة في عصر العولمة الذي مازال النظام العالمي في إطاره في طور التشكيل ، وما يجعلنا نستبعد قيام مثل هذا الاتحاد الشخصي الآن ، هو ضعف بنائه السياسي والاقتصاديو الاجتماعي

، في الوقت الذي تبحث فيه دول العالم الآن عن الاتحاد في دول مركبة ، أو فضاءات اقتصادية وسياسية ، من أجل امتلاك زمام القوة ، وليس العكس .

2- الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي (الكونفدرالي) :

يعد هذا النوع من الاتحادات وسطاً من حيث الاندماج بين الدول المكونة له ، بين الاتحاد الشخصي الذي تحتفظ فيه الدولة العضو بكامل شخصيتها وسيادتها الداخلية والخارجية ، وبين الاتحاد الفعلي الذي تفقد فيه الدولة العضو شخصيتها الدولية لصالح ظهور شخصية الاتحاد في المجال الدولي فالاتحاد الاستقلالي وإن كان يشبه الاتحاد الشخصي في الإبقاء على شخصية واستقلال الدول الأعضاء في المجالين الداخلي والخارجي ، إلا أنه يربط بينها على أساس تنازل كل منها عن جزء من اختصاصاتها الخارجية لصالح هيئة اتحادية مشتركة ،وذلك وفقاً لمعاهدة تبرم بين الدول الداخلة في تكوينه .

ويهدف الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي إلى تحقيق مصالح وأهداف مشتركة للدول الأعضاء فيه ، ويشمل ذلك ضمان وحماية أمنها وسلامتها ، وتحقيق مصالحها الاقتصادية ، ولتحقيق هذه الأغراض ، تنشئ دول الاتحاد هيئة خاصة قد تكون (مؤتمر) ، أو (جمعية) ، أو (مجلس) ، تحدد المعاهدةطريقة تكوينها وتشكيلها واختصاصاتها وكيفية اتخاذ القرارات وأسلوب العمل ، للوصول إلى الأهداف المرسومة.

والهيئة المنبثقة عن الاتحاد التعاهدي ، تعد هيئة ذات طابع سياسي ، أي أن أعضائها يمثلون حكوماتهم ، ولا يعبرون عن آرائهم المستقلة ، أو رأي الاتحاد ، وبذلك فهم يمارسون اختصاصاتهم وفقاً للتعليمات التي يتلقونها من حكوماتهم ،أما القرارات التي تصدر عن هذه الهيئة ، فإنها تصدر بإجماع الأعضاء ، على أنه قد ينص استثناء يشير إلى الاكتفاء بأغلبية موصوفة تنظمها المعاهدة المنشئة للاتحاد .

كما أن الدول الداخلة في هذا الاتحاد ، تحتفظ باستقلالها الداخلي والخارجي ، لذلك يحق لها أن تقيم علاقات دبلوماسية ،و أن تبرم المعاهدات مع غيرها من الدول التي هي

خارج الاتحاد أو الداخلة فيه ، إلا أن ذلك مشروط بأن لا يتعارض مع المسائل التي تم الاتفاق عليها في معاهدة الاتحاد .

وينطبق ما أشرنا إليه بخصوص حالات الحرب الثنائية أو مع طرف ثالث في إطار الاتحاد الشخصي ، على الاتحاد الاستقلالي ، إلا أن النوعين من الاتحاد يختلفان من حيث شكل الحكم ،ففي حين أن للدولة المركّبة ذات الاتحاد الشخصي حاكم واحد تخضع له كل الدول المكونة للاتحاد ، فإن الاتحاد الاستقلالي يتسم بتعدد الرؤساء تبعاً لتعدد الدول المكونة له ، كما أن حق الانفصال يعد من العلامات المميزة في الاتحاد الاستقلالي ، إذ يرى البعض من المتخصصين بأنه لكل دولة مشتركة في اتحاد استقلالي ، الحق المطلق في الانفصال عن الاتحاد متى رأت ذلك مناسباً ،سواء نصت المعاهدة على ذلك أو لم تنص عليه .

3- الاتحاد الفعلي أو الحقيقي :

يتفق الاتحاد الفعلي أو الحقيقي مع الاتحاد الشخصي ، من أن للدولتين أو أكثر الداخلة في إنشاء هذا الاتحادرئيساً أو ملكاً واحداً ، لكنه يختلف معه من حيث اندماج الدول المكونة له في مسألة الشؤون الخارجية ، والاتحاد الفعلي ليس دولة في حد ذاته ، ولكنه كاتحاد بين دولتين أو أكثر يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ، لأنه يمارس نيابة عن الدول الداخلة فيه سائر الاختصاصات الخارجية ، كإعلان الحرب ، وعقد المعاهدات ، والتمثيل الدبلوماسي ، ولعل في تسيير هيئة واحدة للشؤون الخارجية للدول الداخلة في الاتحاد ، ما يجعل منه صورة أقوى من النوعين السابقين من الاتحادات ، وان كان الاندماج لا يزال اندماجاً جزئياً لا يصل إلى درجة الدولة البسيطة.

و حيث أنه يترتب على الدول المشتركة في الإتحاد الفعلي فقدان شخصيتها الدولية ، وقيام شخصية دولية واحدة في المجال الخارجي ، فإن ذلك يفرز النتائج التالية[1]:

أ- الحرب التي تقوم بين إحدى الدول الداخلة في الاتحاد ودولة أجنبية ،تعد حرباً بالنسبة للاتحاد بأكمله ، أما الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء فتعد حرباً أهلية لاحرباً دولية.

[1] **د. ثروت بدوي ، مصدر سابق ، ص64.**

ب- يكون التمثيل الدبلوماسي والقنصلي واحداً بالنسبة للاتحاد بأكمله .

ج- تبرم السلطات الاتحادية المعاهدات والاتفاقات الدولية ، إما باسم الاتحاد إذا كانت تهم الاتحاد بأكمله وإما باسم الدول الأعضاء إذا كانت تتعلق بأمور داخلية خاصة بتلك الدول ، أو بكل منها على حدة ، ويتناول ذلك مسائل التجارة ، والملاحة ، تسليم المجرمين ....الخ .

4- الاتحاد المركزي (الفدرالي) :

يتم انصهار الدول الداخلة في هذا الاتحاد في اتحاد مركزي ، واندماجها في دولة واحدة ، وبذلك فإن الدول الأعضاء فيه تفقد شخصيتها الدولية ، لتصبح بعد ذلك دويلات أو ولايات ، عندها تنشأ شخصية دولية جديدة هي شخصية دولة الاتحاد المركزي ، التي تتمتع وحدها بكافة مظاهر السيادة الخارجية ، وبجزء من السيادة الداخلية بكل ولاية ، وبالتالي فإن جميع الدول المكونة للاتحاد المركزي تخضع لحاكم واحد هو رئيس الدولة الاتحادية .

فالدولة الاتحادية ، تتكون من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى الدستور في شكل اتحاد دائم ، له هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول ، وعلى رعاياها ، ويترتب عن قيام هذه الرابطة[1]:

أ- الاتحاد يمس استقلال الدول الأعضاء التي انضمت إليه ، إذ تفقد شخصيتها الدولية، لتكوّن كلها شخصاً دولياً واحداً .

ب- ترتكز الشخصية الدولية في الهيئة المركزية للدولة الاتحادية ، ويترتب عن ذلك نتائج هامة ، منها أنه للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسي واحد ، وأن الهيئة المركزية هي التي توفد البعثات الدبلوماسية ، كما تعتمد البعثات الدبلوماسية الأجنبية ، ولها حق إبرام المعاهدات الدولية ، وحق إعلان الحرب ، كما أنه يقع على عاتقها المسؤولية الدولية .

جـ- لرعايا الدول أو الولايات الأعضاء في الدولة الاتحادية جنسية واحدة .

---

[1] **د. بطرس بطرس غالي ، د. محمود خيري عيسى ، مصدر سابق ، ص221 ، ص222 .**

د- دستور الدولة الاتحادية هو الذي ينظم العلاقات بين الولايات وبعضها ، وبينها وبين الهيئة أو الحكومة المركزية .

أما قيام الدولة الاتحادية فإنه يتم بطريقتين هما :

أولاً : تتمثل الطريقة الأولى في اندماج عدة دول مستقلة في الاتحاد ، وهذا هو الغالب والسائد في نشأة الإتحاد المركزي ، كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال في عام 1787 ، ويحدث أحياناً أن تنقلب هذه الدول من اتحادات تعاهدية إلى دول اتحادية .

ثانياً : أما الطريقة الثانية ، فإن الدولة الاتحادية قد تنشأ نتيجة انفصال الولايات عن دولة موحدة بسيطة ، مع رغبة تلك الولايات في أن تستمر مرتبطة ببعضها في ظل النظام الاتحادي ، فروسيا كانت دولة بسيطة قبل عام 1917 ، ثم تحولت إلى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية .

ومهما كانت الطريقة التي نشأ بها الاتحاد المركزي ، فإن قيام هذا الاتحاد يهدف إلى التوفيق بين اعتبارين أساسيين وهما : رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد في تكوين دولة واحدة ، أي (فكرة المشاركة) ، ورغبتها في المحافظة على استقلالها الذاتي بقدر الإمكان (فكرة الاستقلال الذاتي)[1].

كما أن الاتحاد المركزي (الفيدرالي) ينتهي بالأساليب العامة التي تنتهي بها الدول، كزوال ركن من أركانها ، وينتهي هذا الاتحاد كذلك بإحدى وسيلتين مماثلتين لوسيلة نشأته وهما[2]:

أ- تحول الدولة الاتحادية إلى دولة موحدة أو بسيطة ، بحيث تصبح فيها الدويلات مجرد أقسام أو وحدات إدارية ، بعد أن كانت وحدات سياسية متميزة ، وهذه هي الوسيلة الطبيعية والغالبة لانقضاء أو انتهاء الدول الاتحادية .

---

[1] **د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، مصدر سابق ، ص103 .**

[2] **د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص61.**

ب- انفصال الولايات كل عن بعضها ، وتحولها إلى دول بسيطة مستقلة و متميزة كل منها عن الأخرى .

بعد أن استعرضنا ، بشيء من الإيجاز ، أشكال الدول ، والذي ينحصر في شكلين رئيسيين وهما الدولة البسيطة والدولة المركبة ، وعرضنا في إطار الدولة المركبة أشكال الاتحادات ومضامينها ، فإننا نشير إلى أن للمجتمعات البشرية ظروفها الموضوعية والذاتية ،التي تجعلها تختار شكلاً من أشكال الدول ونظم الحكم ، والتي عن طريقها تمارس سلطاتها وسيادتها ، إلا أن واقع عصرنا الحاضر ، تحت وطأة تيار العولمة الجارف ، لا يعترف بالدول القومية أو القزمية الضعيفة ، بل بالتكتلات الكبرى القوية ، لذلك فإننمطاً جديداً يظهر ، يدفعه الواقع الدولي دفعاً نحو البروز ،ويتمثل هذا النمط الجديد في قيام التكتلات السياسية والاقتصادية ، في فضاءات كبرى قوية تفرضها الأهداف الواحدة والمصالح المشتركة للشعوب ، التي لم تعد الدولة بمفهومها الحالي ووظائفها المحدودة ، تلبي طموحاتها ، وتشبع حاجاتها .

وا إذا ما كانت المقدمات تدل على النتائج ، فإن الواقع العالمي الآن يؤشر إلى إمكانيةظهور شكل جديد للدولة المركبة يفي بالغرض الذي تسعى له الشعوب .

وظائف الدولة :

إن الدولة كظاهرة سياسية – اجتماعية ، قامت من أجل ممارسة السلطة والسيادة على كامل إقليمها المحدد ، وهي في إطار ذلك تعتمد على جملة من الحقوق والواجبات تجاه مواطنيها ، ما يرتب جملة من المهام أو الوظائف التي يجب القيام بها ، ويعتمد بشكل كبير،استقرار واستمرار الدولة ، على مدى إمكانية السلطة السياسية فيها بأداء وظائفها على الوجه المطلوب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

وتعد مسألة وظائف الدولة من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات البشرية ، حتىوا إن اختلفت تبعاً لجملة من المعطيات ، التي من أهمها التوجه الفكري للدولة ، والتوجه الاستراتيجي بناءً على الظروف الخاصة ، والمعطيات الدولية والإقليمية ، وما إلى ذلك من الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية .

لقد اتسعت دائرة المهام الموكولة للدولة تبعاً لاتساع مضمون فكرة النظام السياسي، ففي حين كان ينظر إلى الدولة كنظام سياسيمرادفاً لشكل الحكومة ، فقد قامت فكرة جديدة لا تستند إلى الجانب العضوي في السلطة بقدر ما تعتمد على مجالات نشاطها ، التي تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، فمنذ الحضارة اليونانية ، رأى " إفلاطون " أن المجتمعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض ، حيث لابد من التخصص وتقسيم العمل ، ووفقاً لذلك فإن الدولة تتطلب ثلاثة وظائف أو مهام رئيسية ، أولها وأهمها مهمة الحكم ، التي يعتبرها أهم وظيفة معنوية ، أما المهمة الثانية فهي الدفاع عن الدولة ، وثالث هذه المهام هي المهمة الإنتاجية.

أما " توما الاكويني " فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة ، أي حماية الدولة وتأمين الجماعة من أي خطر داخلي أو خارجي ، لذلك فإن الدولة تتولي التشريع وذلك بإقامة العدالة بين الأفراد وفرض القانون ، كذلك أن تكون الدولة مستعدة للحرب ، مع الإشارة إلى أن الحرب يجب أن تكون عادلة[1].

أما الإمام الغزالي ، فقد أشار في عدة مجالات إلى أن من أهم وظائف الدولة ، أولاً ، تحقيق الأمن والطمأنينة على أساس أن ذلك ما يؤدي إلى الاستقرار في الدول ، ثانياً ، تحقيق العدل أي رفع الظلم عن الأفراد ، أما الوظيفة الثالثة ، فهي تحقيق حياة فاضلة وكريمة للأفراد ، وقد تناول الإمام ابن تيمية وظائف الدولة ، ورأى أن الدولة في الإسلام تقوم بعدة وظائف يتطلبها تحقيق الصالح العام ، ورفع المضار لإقامة العدل في حقوق الله وحقوق العبادة ، أما تلك الوظائف فهي[2]:

1- الوظيفة المالية ، حيث يرى بأن كلاً من الولاة والرعية ، عليه أن يؤدي للآخر ما يجب عليه ، وعلى ولي الأمر _ أي الحاكم _ أن (يأخذ المال من حلة ، ويضعه في حقه ، ولا يمنعه من مستحقه) .

---

(1) **د. حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، مصدر سابق ، ص151 .**

(1) **المصدر السابق ، ص260- 261 .**

2- وظيفة إقامة العدل ، ويرى أنها أوسع من الوظيفة القضائية وتشملها .

3- وظيفة الجهاد أي الدفاع عن الدين وإعلاء كلمة الله .

4- وظيفة إعداد المواطنين وتوزيعهم على الأعمال ،وترتبط بذلك صلاحية سير الأمور في الدولة .

5- وظيفة الدولة من الناحية الاقتصادية ، وتشمل علاقة الدولة بتنظيم حرية الأفراد في التملك والعمل .

6- وظيفة الدولة من الناحية الدينية والخلقية ، بحيث تنظم الدولة الحياة الخلقية والدينية ونشر العقيدة وإزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق .

ورغم اختلاف الوظائف من دولة إلى أخرى ، فإن العلماء المتخصصين اتفقوا على بعض التصنيفات لتلك الوظائف ، ومنها :

أولاً : تصنيفات تقليدية لوظائف الدولة :

- وظائف أصلية أو أساسية .
- وظائف ثانوية أو فرعية .

المقصود هنا بالوظائف الأصلية أو الأساسية ، تلك الوظائف التي لابد للدولة من القيام بها ، ولا يمكن لها أن تمتنع عن تأديتها ، ويذهب البعض إلى تسميتها بالوظائف السياسية ، وهذه الوظائف ثلاث وهي :

1- وظيفة الأمن : حيث يقع على عاتق الدولة واجب الأمن داخل حدودها ، ويتمثل ذلك في حماية أرواح الأفراد وممتلكاتهم ، وبث الطمأنينة والسلام ، واحترام حقوق المواطنين والرعايا ، وتكريس المساواة في الحقوق والواجبات لأفراد الشعب ، وللدولة تطبيق القوة المشروعة لضمان ذلك ، على أن تنشئ المؤسسات القانونية التي تتولى هذا الشأن .

2- وظيفة الدفاع : أي أنه على الدولة القيام بمهمة الدفاع عن نفسها ، ورد أي عدوان خارجي قد يقع على إقليمها ، وتعد الدولة العدة لذلك عن طريق إيجاد جيش مسلح ومجهز لحماية حدودها وحماية استقلالها وسيادتها ، والحفاظ على كرامتها .

3-وظيفة العدالة : وتتمثل هذه المهمة في إقامة العدالة بين المواطنين ، وذلك بصون مصالحهم ، والفصل فيما يحدث بينهم من منازعات ناجمة عن تضارب مصالحهم ، وذلك عن طريق جهاز للقضاء يفصل بينهم بناءاً على تشريعات تسنّها الدولة للقيام بهذه الوظيفة .

أما ما يطلق عليه فقهاء القانون الوظائف الفرعية أو الثانوية ، فهي تلك الوظائف المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي تتطلب تدخل الدولة من أجل رفاهية الأفراد وسعادتهم ، إلا أن هناك ثلاث مذاهب مختلفة حول قيام الدولة بالتدخل في هذه المجالات وإلى أي مدى يكون ذلك ، ونعرض هنا هذه المذاهب باختصار شديد ، وهي[1]:

1- المذهب الفردي الحر : وينكر هذا الاتجاه على الدولة تدخلها في هذه المجالات ، ويرى بأنها يجب أن تكتفي بالقيام بوظائفها الأصلية .

2-المذهب الاشتراكي : الذي يعطي للدولة الحق في التدخل بلا حدود في هذه الميادين، وذلك استناداً إلى أن الدولة تعمل من أجل الصالح العام الذي يسمو على المصالح الشخصية .

3- المذهب الاجتماعي : وهو اتجاه ثالث يأتي كحل وسط بين الاتجاهين السابقين ، حيث يسمح للدولة بالتدخل جزئياً في المجالات التي تحظى بأهمية كبرى ، وأن تترك بقية الميادين للنشاط الفردي .

ونري في هذا المجال ، بأن التشريعات المنظمة لحياة الأفراد داخل المجتمع والتي يجب أن تكون نابعة عنهم ، يجب أن تنظم العلاقات في إطار الدولة ، بالشكل الصحيح الذي لا يسمح بوجود علاقات ظالمة ، تكبّل حياة الأفراد والجماعات ، ولا تسمح بالتطور والتنمية .

ثانياً : جانب مستحدث من التصنيفات التقليدية :

---

[1] **د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية ، مصدر سابق ص124 .**

إذا ما كان الجانب السابق من التصنيفات يركز على ما يسمى الوظائف السياسية ، فإن هذا الجانب يذهب إلى الوظائف القانونية ، المتمثلة في الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تضطلع بها الدولة ، ويعود ذلك إلى الرأي الذي ساد الفكر السياسي منذ أواخر القر ن الثامن عشر ، حيث كانت أوروبا تعيش عصر التنوير ، والخروج من ظلمات العصور الوسطى التي ساد خلالها الجهل والاستعباد والإقطاع ، وضاع حق الأفراد أمام الكهنة ورجال الدين ، خاصة في عهد الكنيسة الكاثوليكية ونظام العبودية ونظام الإقطاع ، فكان هذا التطور نوعاً من تحرر الأفراد ، وتحقيق جانب كبير من طموحاتهم ،و الوظائف هي :

- الوظيفة التنفيذية ، وتتعلق بتنفيذ تلك القواعد المنظمة لأمور الجماعة ، وبإنشاء وتسيير المرافق العامة التي تقوم بتقديم الحاجات الأساسية للمواطنين .
- وظيفة القضاء ، وتقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات .

ولئن كان هذا التقسيم لوظائف الدولة يستمد أصوله الأولى من كتابات "أرسطو" ، فإن مدلوله الحاضر يرتبط باسم "مونتسكييه " ،الذي تأثر كثيراً بكتابات " لوك " ، وقد أستهدف "مونتسكييه " بهذا التقسيم هدفاً معيناً هو توزيع الوظائف على هيئات مختلفة ، وفصل هذه الهيئات بقصد حماية المحكومين من استبداد الحكام[1].

ثالثاً : وظائف الدولة في النظام الجماهيري :

يختلف النظام الجماهيري عن كافة النظم السابقة لظهوره بمختلف مسمياتها ،وتبعاً لذلك فإن نمط الدولة ووظائفها تختلف عن غيرها ، باعتبار أن الفكر الجماهيري الذي أسس لقيام المجتمع الجماهيري ، إنما هو أسمى ما وصل إليه العقل البشري حتى الآن في رسم طريق الخلاص النهائي للشعوب ، بما يكفل لها إشباع الحاجات ، والحرية والسعادة التي هي هدف كل إنسان ، ونشير هنا إلى أننا لا نستطيع تغطية كل ما يتعلق بوظائف الدولة في المجتمع الجماهيري في هذا المجال ، إلا أن تأكيدنا يذهب إلى أن الفكر الجماهيري قد كشف أوجه القصور فيما ذهبت إليه المذاهب المختلفة حول وظائف الدولة

---

[1] **د. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص315 .**

، فهي بكل تأكيد تتجاوز بشكل كبير تلك الحدود التي يرسمها المذهب الفردي بحصر وظيفة الدولة في حماية الأمن الخارجي والداخلي وا إقامة العدالة بين المواطنين ، كما أن وظيفة الدولة تختلف اختلافاً كبيراً عما تذهب إليه النزعة الاشتراكية ، التي تفرض سيطرة شاملة للدولة على كافة وسائل الإنتاج ، كما تختلف عن المذهب الاجتماعي الذي يضع قائمة من الحريات لا يجوز للدولة المساس بها إلا في حدود معينة[1].

إن المجتمع في ظل النظام الجماهيري يتمتع بالحرية لكل أفراده ، وليس كما هو حاصل في المجتمعات التقليدية ، حيث يتمتع جزء من المجتمع بالحرية على حساب الآخرين ،سواء كان هذا الجزء فرداً أو جماعة أو حزب أو غير ذلك ، لهذا فإن وظيفة الدولة في المجتمع الجماهيري هي تعزيز الحريةلكل أفراد المجتمع وفي كل المجالات .

ووظيفة الدولة تقوم على التدخل وفق قواعد محددة ، يحددها الفكر الجماهيري ، حيث نجد في مجال إشباع الحاجات مقولة (في الحاجة تكمن الحرية) ، وهذا ينطبق على الحاجات المادية والمعنوية ، لذلك فإن النظام الاقتصادي مثلاً ، ينطلق من مبدأ تحرير حاجات الإنسان ، ابتداء من تحرير العامل من قيود الأجرة ، حيث (إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم ، هم نوع من العبيد) ، وكي يتحرروا من هذه العبودية فلابد أن يكونوا (شركاء لا أجراء) ، وفي مجال التعليم ، فإنوظيفة الدولة هي تنظيمه بما يجعله حراً ومتاحاً لكل أفراد المجتمع ، فالتعليم الإجباري تجهيل إجباري ، وهذا الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته ، فالمعرفة حق طبيعي لكل إنسان ، ويجب أن تكون متاحة له بالشكل الذي يناسبه .

وهكذا فإن الدولة في المجتمع الجماهيري تقوم بالوظائف التي تعزز حرية الإنسان ، لا أن تقوم بوظائف تحد من حريته كما في المذاهب الفكريةالأخر ى التي عرضناها سابقاً ، فعندما تقوم الدولة في المجتمع الجماهيري بإصدار القوانين التي يسنها المواطنون في مؤتمراتهم الشعبية ، والتي عن طريقها يكون (البيت لساكنه) ، و (السيا ة لمن يقودها) ، و (الأرض لمن يفلحها) ، و (الذي ينتج هو الذي يستهلك) إلا العجز ة الذين يتكفل

---

[1] **د. ميلود المهذبي ، د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سابق ، ص139 .**

المجتمع بإشباع حاجاتهم ، فإن ذلك في مجمله تأكيداً لحرية الإنسان ، وتحطيماً لكل العلاقات الظالمة التي تسود المجتمعات البشرية في ظل الإيديولوجيات التقليدية .

الفصل السادس

التنشئة السياسية والثقافة السياسية

- مفهوم التنشئة السياسية .
- منظورات التنشئة السياسية .
- مؤسسات التنشئة السياسية .
- الثقافة السياسية .

مفهوم التنشئة :

إن التنشئة السياسية تعد جزءا من التنشئة الاجتماعية ، لذا فإنه لابد من تناول مفهوم التنشئة الاجتماعية ، و إن دراسة التنشئة الاجتماعية تعد أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية ، حيث يكون السلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية ، وما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي ، وكيفية الاختيار ، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع ، التي تبدو مسايرة ومواكبة للتغير الاجتماعي ، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع ، وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي[1].

التنشئة : *Socialization*

على الرغم من أن الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته (بالتنشئة) ليس وليد الفكر الحديث ، فقد أهتم إفلاطون وأرسطو و مفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح ، إلا أن استخدام المصطلح ***Socialization*** بالمعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن ، يرجع إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الماضي ، ففي عام **1940** استخدم كل من "أوجبرن" و "نيمكوف" مصطلح التنشئة في كتابها (علم الاجتماع) ، وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة[2]، ولعل انتشار استخدام مصطلح (تنشئة) قد جعل استخدام مصطلح (تعليم ***Education***) ينحسر ويقل بريقه القديم ، إلا أن التحول من استخدام كلمة (تعليم) إلى استخدام كلمة (تنشئة) يعد

---

[1] **د. شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية اللبنانية 1999 ، ص138 .**

[2] **إسماعيل علي سعد ،أصول علم الاجتماع السياسي، ، بيروت ، مطابع دار النهضة العربية 1988، ص 139.**

نقلة هامة وأساسية في المنظور الاجتماعي لا يمكن التغافل عنها ، لأنها تواكب التطور العلمي الذي صاحب التغير الاجتماعي عبر عصور الفكر المختلفة ، فهذه النقلة تعبّر في المقام الأول عن الانتقال من المنظور المعياري إلى منظور الملاحظ المستقل ، أي أنه بتعبير آخر انتقال من الفيلسوف الأخلاقي ، على حد قول ***K. Danziger*** ، إلى العالم الاجتماعي.

والتنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطا وثيقاً بالمجتمع ، حيث إنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد ، وبذلك فقد عرفها البروفيسور "ميشيل" بأنها : عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه ، بحيث يصبح متدرباً على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي ، وقد عرفها "مدكور" بأنها : إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين ، والعائلة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد ، فهي تستقبل المولود وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي ، وتعلمه لغة قومه وتراثهم الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي ، وتأخذ بأسلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذه المواصفات والقيم ، وترسّخ قدسيتها في نفسه ، وينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع[1]، أما ريتشارد داوسن – ***R.. E. Dawson*** ، و كينيث برويت ***K. Prewitt*** ، وكارت داوسن ***K. S. Dawson*** ، في كتابهم التنشئة السياسية ، فقد تطرقوا إلى أن المجتمع وممثليه ، يستطيعون من خلال آليات التنشئة ، أن يكبحوا جماح ويعيدوا توجيه ما يعرف غالباً بنزعات الطفل الطبيعية ، الأكثر من ذلك ، أن عملية التنشئة تعمل على مساعدة الفرد في عقلنة وتبرير التضحيات التي يجب أن يقدمها لكي يصبح عضواً في

---

[1] سناء نجم عبود العباسي، أثر العائلة في التنشئة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ـ كلية الآداب ـ قسم الاجتماع. بغداد 1987 ، ص 14.

المجتمع ، التنشئة من هذا المنظور تدفع الفرد للانخراط في المجتمع من خلال إجباره على التخلي عن نزعاته غير الاجتماعية [1].

كما أن التنشئة تتضمن عملية ذات اتجاهين ، أولاً :التنشئة تعني تحديد وا إلغاء بعض الخيارات السلوكية ، بمعنى أن البدائل السلوكية المتعددة تضيق شيئاً فشيئاً ، ثانيا: التنشئة تجعل الفرد اجتماعياً ، من خلال تطويرها وتنميتها للفرد عن طريق تزويده بالعديد من الانتماءات والعلاقات الاجتماعية [2].

إذن فالتنشئة هي عملية تفاعل بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه ، يستطيع الفرد من خلال تلك العملية ، أن يتشرب القيم والعادات والأفكار السائدة في المجتمع ، والتي تساعده على أن يحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بأدواره التي يتطلبها وضعه كعضو في المجتمع ، لكي يصبح مواطناً صالحاً يساهم بطريقة جيدة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

التنشئة السياسية : ***Political Socialization***

التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية ، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع ، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي ، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية [3]، وعرفها " فاجن " ***Fagen*** بأنها: عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم

---

[1] **ريتشارد داوسن وآخرون ،التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى خشيم و د. محمد المغيربي. بنغازي، منشورات جامعة قاريوس، 1990 ، ص 58.**

[2] **المصدر نفسه ، ص 59.**

[3] **د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1983 ، ص 225.**

غيـر رسـمية ، وبأسـلوب مخطـط لـه أو غيـر مـخطط لـه ، لخـلق أنـواع مـن المواطنيـن ضـرورية لبقـاء ونمـو المجتمـع[1]، ويعرفها "لانجتـون" ***Langton*** علـى أنهـا: الطريقـة التـي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل ، وهذه العملية تخدم المجتمع ، حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع [2].

وأشـار إليهـا "هـايمن" ***Hyman*** فـي كتابـه (التـنشئة السياسية) بأنهـا: عمليـة تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة ، والتي تساعد على أن يتعايش سلوكياً معها [3]، ويعرف "ريتشارد داوسن" التنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنها: تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ، ومعارفـه ، ومشـاعره ، وتقييماتـه البيئيـة ، ومحيطـه السياسـي ، كمـا إن التـنشئة السياسـية تعتبـر عمليـة تطوريـة يـتمكن المـواطن (أو مـواطن المسـتقبل) ، مـن خلالهـا مـن النضـوج سياسياً ، وخـلال هذه العمليـة يكتسـب الفرد معلومـات ومشـاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتبـاط بالبيئـة السياسية المحيطـة بـه ، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءاً من توجهاتـه الاجتماعيـة العامـة ، فالمشـاعر تجـاه الحيـاة السياسية ترتبط فـي الغالـب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية .

ومن الباحثين من يرى أن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسـي لمجـتمعهم ، والتـنشئة السياسـية هـي العمليـة التـي يكتسـب الأفـراد مـن خلالهـا المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضـاء فعالين فـي مجتمعاتهم ، ويتم من

---

[1] **د. فاروق يوسف أحمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1976، ص 101.**

[2] ***Kenneth, P, Langton, Political Socialization, New York, Oxford university press, London 1969, Toronto p. 4.***

[3] ***Hyman, H, Herbert: Political Socialization, A study in the Psychology of Political behavior, New York, Free press of Glencoe, 1959, p. 25.***

خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع ، أي أنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التي تكوّن النظام الاجتماعي[1]، وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركاً لها[2]، وقد عرّف البعض التنشئة السياسية بأنها: ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً –كائناً سياسياً – يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين ، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق ، ويتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه[3].

كما ذهب البعض ، إلى أن التنشئة السياسية تعني التمييز بين اتجاهين رئيسيين ، الاتجاه الأول: أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن ، أما الاتجاه الثاني : فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته ، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية

---

[1] د.إسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1983 ، ص 309.

[2] د. محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية، 1975 ، ص ص 136-137.

[3] د. أحمد عبد القادر عبد الباسط ، العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979، ص ص 31-32.

السائدة في المجتمع ، أو وسيلة لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم[1].

إذن فإن التنشئة السياسية ، تعد عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية ، التي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع ، لدى الفرد ، لكي يصبح مواطناً صالحاً ، مترجماً لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه ، محافظاً على إطاره السياسي ، ولذلك فإن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ، تبعاً للبيئة السياسية لتلك المجتمعات ، وتبعاً للأيديولوجية السائدة التي يعتمدها النظام السياسي لتنظيم الحياة السياسية لأفراد المجتمع ، وبذلك تقوم التنشئة السياسية بالعمل على استمرارية النظام السياسي .

مؤسسات التنشئة السياسية :

إن التنشئة السياسية ، كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ، لا يمكن أن تتم بوجه واحد أو بأسلوب واحد ، وباعتبار هذه العملية التنشيئية تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته ، فإن الفرد خلال ذلك يأخذ من المصادر والقنوات التي قد تختلف في أساليبها ، ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد ، وهو تنشئة الفرد تنشئة سياسية واجتماعية يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه ، وقد اختلف العلماء والباحثون حول أهمية هذه المصادر بالنسبة للفرد ، إلا أنهم يعتقدون بأنها جميعاً تتعاون وتتكامل لغرس وزرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع ، وتربيهم سياسياً تربية علمية وعملية ، تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع ، وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة ، وبما يحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية ، التي بدورها تحقق المنفعة

---

[1] د.كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979 ، ص ص 9-10.

المتبادلـة والمصـلحة المشـتركة بـين المجتمـع والدولـة ، أي بمـا يحقـق الفائـدة للجمـاهير الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء مجتمع سليم ، يقوم على احترام ذات الإنسان.

لذلك فإن مؤسسات التنشئة السياسية ، تعمل على تجذير الروح الوطنية والقومية لدى الأفراد ، ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ، ذلك الاعتزاز الذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم ، كذلك فإن مؤسسات التنشئة السياسية قادرة على أن تخلق توجه أيديولوجي لدى الأفراد ، يتماشى وقيم ومبادئ مجتمعهم ، بما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وبالمقابل فإن وسائل التنشئة تعمل على التصدي للأفكار والمعتقدات الهدامة ، الموجهة من قبل القوى الإمبريالية لغرض زعزعة الثقة بالنفس وتشويش الأفكار لدى المواطنين من أجل السيطرة عليهم وشدهم للخلف ، وفي هذه الحالة ، فإن وسائل التنشئة لها دور كبير ومهم جداً .

و من أهم مؤسسات التنشئة السياسية :

1. الأسرة.
2. المدرسة.
3. الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية.
4. المنظمات الجماهيرية والشعبية.
5. وسائل الإعلام الجماهيرية.
6. القيادة .

1. الأسرة :

يتفق الجميع على أن الأسرة تعد من أهم وسائل التنشئة السياسية ، مما يعطينا افتراضاً وهو أن جذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد في حياة الطفولة ، وتقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعميقها أو صقلها وتهذيبها ، وعلى هذا الأساس فإن الأسرة تعد إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية ، إن لم تكن أهم العوامل على الإطلاق ، وتلعب العائلة أو الأسرة دوراً أساسياً في تعلم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع ، وتساهم في تطوير شخصيات الأفراد أثناء مراحل تطورهم الأولى ، بالإضافة إلى ما تلعبه الأسرة من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة[1] ، فالأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة

---

[1] **د. أحمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ،مطبعة عمان 1987 . ص 412 .**

.. والأسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية.. فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً [1] .

والأسـرة هـي أولـى المؤسسـات البنيويـة التـي تـؤثر فـي أفكـار ومواقـف وسـلوكيات وأخلاقيات الفرد ، فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية ووطنية ، إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع ويعترف بها ، وتصب في عروقه النظام القيمي والديني للمجتمع ، وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مثل ومقاييس المجتمع ، كما أنها تنمي مهاراته وخبراته وتجاربه ، وتدربه على إشغال أدواره الاجتماعية وأداء مهامها والتزاماتها بصورة متقنة وجيدة ، وهي تشبع حاجاته العاطفية والانفعالية ، وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية أفراد الأسرة ، وتحافظ عليه من الأخطار الخارجية التي تداهمه .

إن أول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة أو جماعة الأقرباء ، ومن هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك ، ومن خلال هذه العملية الأولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل ، بل إن ما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل[2] ، إن الأهمية النسبية للأسرة في عملية التنشئة الكلية قد تتغير ، ولكن تأثير الأسرة يبدو واضحاً بصفة عامة في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة [3].

يذهب بعض الكتّاب إلى أن المنظمات التي تتم من خلالها عمليات التنشئة تمارس تأثيرات متباينة ، ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الأسرة دوراً أساسياً ، كما تعد الأسرة بأنها منظمة غير سياسية ، لذلك يصف دور هذا النوع من المنظمات بأنه تنشئة كامنة *Latent Socialization* ، أما الاهتمام بالأسرة بوصفها إحدى محددات الثقافة ،

---

[2] معمر القذافي. الكتاب الأخضر، مطابع الشروق، الطبعة الخامسة عشر 1991 . ص 127 .

[3] د. إسماعيل علي سعد ، أصول علم الاجتماع السياسي، بيروت ، دار النهضة العربية 1988 ، ص145 .

[4] ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية، مصدر سابق ، ص 153.

فهو يرجع إلىالدور الهام الذي تلعبه الأسرة في تشكيل اتجاهات الأبناء وا إكسابهم قيماً أساسية تظل معهم طوال حياتهم ، ثم إن المرء يتعرف على علاقات القوة ويكو ّ ن تجاربه من ممثل السلطة (الأب) في مواقف عديدة وبسيطة.

ويرجع داوسن أهمية الأسرة إلى عاملين أساسيين هما: أولاً، سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم ، ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الفرد تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد وتؤكد بعض النظريات تكو ّ ن الشخصية وتنمية وتطور الطفل والتنشئة ، على أن السنين الأولى المبكرة مهمة جداً في تكوين الخصائص الأساسية للشخصية ، وفي تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية ، وا إذا كانت الأفكار التي يتعرض لها الفرد والعلاقات الشخصية التي ينميها في السنين المبكرة من الحياة مهمة ، فإنه من الطبيعي أن تلعب الأسرة دوراً أساسياً وأولياً بحكم سهولة وصولها للفرد في تلك المرحلة ، ثانياًقو ّ ة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة ، هذان العاملان ، سهولة الوصول إلىالفرد و العلاقات الشخصية القوية ، يجعلان الأسرة في وضع يمكنها من القيام بدور مؤثر ومهم في التنشئة .

ورغم أن معظم المناقشات حول دور الأسرة في التعلم الاجتماعي تركز على تأثير الوالدين على أطفالهم الصغار ، فإن الأسرة يمكنها أن تستمر في التأثير على نظرة الفرد السياسية والاجتماعية طيلة حياته ، فالاتصالات والارتباطات العاطفية القوية بين أفراد الأسرة لا تتوقف بعد سنوات الطفولة والشباب ، حيث أن الإنسان ككائن طبيعي ، يولد ويحيا ويعيش في أسرة أو زمرة ، فيتشرب ثقافة مجتمعه ، ويتشبع بقيم الحياة ، الأمر الذي يبرز لنا الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة[1].

2. المدرسة :

---

[1] **د. قباري محمد إسماعيل ،علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشاة المعارف بالإسكندرية 1982 ، ص419 .**

ونقصد بالمدرسة في هذا المجال ، تلك المؤسسة التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم ، واضعين في الاعتبار ، المبنى والمعلّم والكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح التعليمية ، وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسئوليتها ، وا إذا مالا حظنا بأن المدرسة تستقبل الطفل من سن السادسة تقريباً ، ويقضي بها طفولته المتأخرة ومرحلة المراهقة ، والتي هي من بين أخطر مراحل تكوين الشخصية لدى الفرد كما يقول علماء النفس والاجتماع ، فإننا بذلك نعرف مدى خطورة الدور الذي تلعبه في بناء الشخصية وزرع القيم والمفاهيم ونقل الخبرات المختلفة والقيام بالدور التربوي الذي يريده المجتمع ، فالتربية ، هي نظام اجتماعي له تنظيماته وميكانيزماته في سائر المجتمعات والدول ، وله أيضا وظائفه حين ننظر إلى التربية (كعملية نمو) ، ويواكب هذا النمو ما يدور أو يطرأ من (تغيرات) في بنية المجتمع ، ومن عملية التربية والتعليم يتلقى الإنسان الفرد دروسه الأولى في آداب السلوك ، ويتلقى في طفولته المبكرة والمتأخرة سائر القواعد والأنماط السلوكية في خطوطه العامة.

وبما أن المدرسة تمثل عاملاً مهماً من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية ، فإنها تعمل بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير دور العائلة ، فالمدرسة تعمق من شعور الانتماء للمجتمع ، وتساهم في بناء شخصية الفرد وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد ، وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع ، وتلعب المناهج التدريسية والنشاطات الرياضية والاجتماعية دوراً هاماً في تثقيف الطالب اجتماعياً وسياسياً ، فالمنهاج المدرسي مثلاً يمثل قلب النظام التربوي وهو التراث الحضاري بشموله، والنظام التربوي يلعب دوراً أساسياً في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، كما أن النظام التربوي يحافظ على التراث الشعبي والوطني ويحفظه للمستقبل ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه للمساهمة في عمليات التمدن والتحديث الذي يطمح له أفراد المجتمع.

ولا شك بأن الإنسان المطّلع على كل حقائق الأمور ، ويعرف بشكل جلي ما يدور في مجتمعه ، هو الذي يستطيع أن يشارك سياسياً بما يحقق تنمية المجتمع ، وتساهم المدرسة مساهمة أساسية في إيصال هذه المعرفة ، حيث إن المعرفة حق طبيعي لكل

إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك ، وا ٍن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته وعندما تتوفر معرفته لكل إنسان بالطريقة التي تناسبه[1].

وقد لخص "شارلس ميريام" نتائج مسح استبياني أجري في ثمان دول غربية ، ولاحظ أنه في كل النظم التي تم تقييمها في هذه الدراسة ، تبرز المدرسة على إنها جوهر تعلم المواطنة والتربية الوطنية في المجتمع السياسي ، وأنها على الأرجح ستستمر بصورة متزايدة في أداء هذا الدور [2].

وبالنسبة للمقررات الدراسية فإنها يجب أن تتفق مع ملاحظات الطالب عن عالمه السياسي حتى يتقبلها الطالب ويترجمها مستقبلاً إلى سلوك عملي ، وفي هذا الإطار يقول "داوسن" أنه عندما ترسم الكتب المدرسية عالماً سياسياً متفقاً مع ملاحظات الطالب عنه ، ومتفقاً مع ما تم نقله من خلال قنوات التنشئة الأخرى ، فإن الطالب سيكون أكثر استعداداً لتقبل الدروس السياسية التي تقدمها هذه الكتب ، ولقد تأكد ذلك من خلال إحدى الدراسات التي أجريت حول التربية الوطنية في عدد من المدارس الثانوية الأمريكية ، فقد وجدت الدراسة أن المقرر أثّر على أنواع القيم السياسية للطلبة ، وقد ازدادت قوة التأثير عندما كان هنالك اتساق بين القيم التي تعلمها الطالب في المدرسة ، وبين القيم التي نقلتها وأبرزتها بعض قنوات التنشئة الأخرى ، ولكن التأثير ضعف وقل عندما كانت القيم التي طرحتها الكتب المدرسية متعارضة مع معايير وقيم بعض قنوات التعلم السياسي الأخرى والأكثر قوة[3]، كما أن للمدرسين أيضاًتأثيراً مباشراً وقوياً على التلاميذ والطلاب ، حيث أن الطفل ذو النوازع العدائية قد يغير من عدائه إذا قلد مدرسيه أو أصدقائه الذين لا يتصرفون بعداء مع الآخرين ، أما أصدقاء الطفل في المدرسة وخاصة أولئك الذين سبقوه

---

[1] معمر القذافي، الكتاب الأخضر ،مرجع سابق .ص186-187 .

[2] *Charles E. Merriam ,The making of Citizens, (Chicago, The University of Chicago press) ,p.273 .*

[1] ريتشارد داوسن وآخرون .التنشئة السياسية ،مصدر سابق،ص188 .

في السنوات الدراسية ، فلهم تأثير على مستقبل تصرفات الطفل لأنه يقلدهم في تصرفاتهم العامة ، وتنعكس هذا التصرفات على حياة الطفل[1].

وحيث ان المدر سة على هذا القدر من الأهمية كمؤسسة تربوية ، وأيضاً كمصدر من مصادر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة ، فمن المفروض الاهتمام بنوع التربية الذي تقدمه لمنتسبيها ، وهذا يتأتى بوضع فلسفة للتربية ذات استراتيجية واضحة ، وبجانب تشخيص وبلور ة وتعزيز استراتيجية التربية والتعليم ، التي تكفل نشر الوعي السياسي وترسيخ الأفكار القومية والتراثية والتقدمية في قطاعات المجتمع كافة ، ولجم التجاوزات الفكرية المشبوهة والمعادية ، فإن المؤسسات الثقافية والتربوية ، ينبغي تخطيط وتنظيم مواضيعها ومناهجها ومفرداتها وكتبها المقررة ، وفق صيغة تضمن اكتساب الطالب أو المثقف أو المتخصص ، المعلومات أو الحقائق التي تتناقض مع الادعاءات والمزاعم والفروض المبدئية والسلوكية التي تعتمدها الأوساط المعادية في محاربة القومية العربية ومحاربة الفكر الإنساني الجديد .

3. الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية :

إذا ما سلمنا بأن لمصادر التنشئة السياسية تأثيرات متباينة ، مع تأكيدنا على أهميتها جميعاً ، فإن لكل مصدر من هذه المصادر تأثير أقوى على شريحة عمريه معينة ، ولعل الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر للأساليب التنشيئية الناجمة عن تأثيرات الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ، ويبدو أن الأحزاب السياسية في الدول النامية تلعب دوراً يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية ، فإذا سلمنا بأن هناك تخلفاً في نظم هذه الدول ، فإنالحزب سوف يصبح أكثر من مجر د أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، إن الحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس ، وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة ، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ،

---

[2] **د.أحمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ،مصدر سابق ،ص406 .**

ويقترح البرامج القومية ، وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التنشئة السياسية[1]، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك النسق الفكري السياسي دائماً يصب في مصلحة الحزب فقط .

ولا يمكننا فهم واستيعاب المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث تراكيبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وأيدلوجياتها وأنماط سلوكياتها وتفاعلاتها الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، دون دراسة وتحليل الأحزاب السياسية ، فالأحزاب السياسية هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع بنمطه البنائي التقليدي ، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية وفعاليات وتقدم المجتمع ونهوضه ، لكن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في منافسة بعضها مع البعض الآخر في استلام مراكز الحكم وممارسة السلطة، للسيطرة على أمور ومقدرات المجتمع ، وينبغي أن تعبر الأحزاب السياسية في المجتمعات النامية عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها ، فتعمل هذه الأحزاب السياسية على "وضع استراتيجيات للتنمية والتخطيط " لتطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتها أو عاداتها الفكرية ، سواء بتعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله بما هو أفضل ، أو عن طريق برامج التنمية والتعجيل بتطبيق تكنولوجيا العصر واستخدامها لمحاربة التخلف والبدائية والنمطية ، وعلى هذا الأساس يحدد كل حزب برنامجاً يميزه عن غيره من الأحزاب ، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمل على حل المشكلات الجماهيرية الراهنة واقتحامها بما يحقق صالح الاقتصاد القومي وبما يتفق وا إمكانيات الدولة وبرامج الخطة التعليمية والسياسية التي ينادي بها الحزب ويخطط لها[2].

أما فيما يتعلق بالحركة الاجتماعية ، فإن الباحثين والدارسين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية ، قد لفت أنظارهم ظاهرة التغير التي أصبحت الآن تحظى باهتمام المتخصصين في علم الاجتماع السياسي ، إذ تبلور مفهوم الحركة الاجتماعية لكي يشير

---

[1] د. محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية 1977 ، ص139 ، ص 140.

[1] د. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية 1980 ، ص 305.

إلىدراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، فكل جماعة أو صفوة سياسية أو ثقافية وكل حزب يسعى إلى أن يجعل من بنائه " حركة " قومية أو عالمية[1].

وتعني الحركة الاجتماعية في معناها البسيط ، قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغيرات معينة في النظام الاجتماعي القائم ، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر، وقد تتطور الحركة الاجتماعية وتجذب إليها أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية ، والحركة الاجتماعية تختلف عن التجمعات الاجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة ، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، كما إنها تختلف أيضاُ عن الأحزاب السياسية ، إن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائماً لممارسة الحكم ، فضلاً عن أنها في الغالب ينقصها "التنظيم" الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية[2]، لذلك فإن الحركة الاجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنمّي قيم ومبادئ وتغرس سلوكيات لدى المواطنين ، مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها، ما يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً في تنشئتهم السياسية ، وذلك بما يخدم مصلحة تنمية المجتمع والتحول به نحو الأفضل.

4. المنظمات الجماهيرية والشعبية :

إذا ما نظرنا إلى أفراد المجتمع نجد أن أغلبيتهم ينضوون تحت لواء العديد من المنظمات الجماهيرية أو الشعبية ، وذلك بحكم الوظيفة أو المهنة ، أو بسبب الرغبة في إشباع الحاجات التي لا يستطيع الإنسان الفرد لوحده القيام بإشباعها ، وتساهم تلك المنظمات المهنية والشعبية من خلال نشاطاتها وأعمالها الثقافية والتربوية بدور كبير في التوجيه الفكري والعقائدي لأبناء المجتمع الذين ينتمون إليها ، كما إنها تقوم بعدة مهمات ووظائف وخدمات لأعضائها ، وعندما يكون الفرد عضواً في منظمة من هذه المنظمات ،

---

(2) **د. محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق ، ص 395.**

(3) **د. إسماعيل سعد، أصول علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 202.**

فإنه بدون شك سيتأثر بها وبقراراتها التي تتخذها بتوجهاتها السياسية ، بل ويجد نفسه ملزماً بتنفيذ تلك التوجهات سواء كانت متفقة مع توجهاته الشخصية أو لم تكن كذلك ، حيث أن الضغط الأدبي الذي تمارسه الجماعات على أعضائها المنتمين إليها يكون ملزماً لكافة الأفراد للانصياع إليه وتنفيذه ، فإذا ما كان الفرد عضواً في منظمة مهنية مثل اتحاد العمال أو أي منظمة حرفية أو دينية أو مدنية أو رابطة رياضية أو غيرها ، فإنه من المحتمل أن يلاحظ أن هذه المنظمات تتخذ مواقف معينة من وقت لآخر تجاه بعض القضايا السياسية التي تهمها بصفة خاصة ، وقد يشعر ببعض الضغوطات من جماعته من أجل دعم وتأييد الموقف الذي تتخذه الجماعة.

أما طبيعة الواجبات التثقيفية والفكرية التي تقوم بها المنظمات المهنية والشعبية ، فتعتمد على سياساتها الوطنية والقومية وخططها التنظيمية وأبعادها الحضارية وأغراضها التعبوية والمجتمعية ، وتستطيع المنظمات المهنية والشعبية أن تقوم بكل ما من شأنه أن يخدم أعضائها ، وبالتالي المجتمع بصفة عامة ، وذلك من خلال إقامة المهرجانات والمعسكرات والندوات وا إلقاء المحاضرات والقيام بالبحوث التي تخدم الغرض العام أو المصلحة العامة ، وهي بالتالي تجعل الفرد العضو المنتمي إليها دائماً على صلة وعلاقة تبادلية ، يكون نتاج تلك الصلة والعلاقة مصلحة العضو وكذلك مصلحة المنظمة ، أما من جانب التنشئة السياسية فإن الفرد يستطيع أن ينقل تجاربه السياسية والعقائدية إلى الجماعة ، كما أنه يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمته مما يجعل ذلك التوجه يؤثر على سلوكه وقيمه ومبادئه.

وا إذا حاول المرء من خلال هذه الملاحظات أن يضع بعض التعميمات ، فإنه قد يقوم بتأكيد أحد أهم حقائق الحياة السياسية والاجتماعية ، وهي أن اتجاهات وقيم الأفراد تتشكل ويتم الحفاظ عليها وتعديلها من خلال الجماعة أو الروابط التنظيمية التي هم أعضاء فيها ، فالأسرة والمدرسة ليستا هما الرابطتين الوحيدتين اللتين تؤثران على التفضيلات والتفكير السياسي ، فإلى جانبهما يوجد عدد كبير ومختلف من الجماعات التي تساعد على تشكيل التوجهات السياسية، وا إذا ما اعتبرنا أن المنظمات المهنية والشعبية جانب من جوانب أو

شكل من أشكال التجمعات المجتمعية (***Societal Groupings***) ، فإن ذلك يعطينا الدليل على العلاقات الوثيقة والارتباط المتين بين هذه التجمعات ، وقد استعمل داوسن مصطلح التجمعات المجتمعية ليدل على الفئات العريضة من الأفراد الذين يرتبطون معاً بخصائص معينة وهويات مشتركة ، فالمجتمعات تتكون من عدد من الفئات والطبقات المهمة اجتماعياً ، وأن التجمعات المجتمعية لا تعمل كأدوات للتنشئة بنفس الطريقة التي تعمل بها الأنواع الأخرى من الجماعات ، فكيف إذن تؤثر هذه التجمعات على التوجهات السياسية ؟ ، يقول داوسن نعتقد أن هذه التجمعات تؤثر على الحياة السياسية من خلال طريقتين مهمتين:

أولاً : أنها تعمل كنقاط أو أطر مرجعية أو انتمائية مهمة.

ثانياً : أنها تعمل على تشكيل علاقات الأفراد بالجماعات والروابط الأخرى التي تعمل كقنوات للتنشئة.

لهذا نرى بأنه من أهم الواجبات التي تقوم بها المنظمات المهنية والشعبية ، الواجبات الثقافية والتربوية التي تهتم بنشر وترسيخ الأفكار والقيم والممارسات والثقافات القومية والإنسانية ، وذلك من خلال المناقشات والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ، وتهتم بتنمية الجوانب الثقافية والعلمية للأعضاء ، التي تمكنهم من الوصول إلى أعلى المستويات الدراسية ، واكتساب المهارات والكفاءات التي من خلالها يستطيعون تطوير أعمالهم ومهنهم وتقديم أفضل الخدمات الوظيفية والفنية للمجتمع ، ومثل هذه الواجبات لابد أن ينتج عنها زيادة الوعي الثقافي والعلمي لأبناء المجتمع ، هذا الوعي الذي يعتبر حجر الزاوية في مواجهة التحديات العقائدية التي يمارسها أعداء القومية العربية ، والتخلص من الآثار السلبية لتلك التحديات ، كما تتم تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب على مختلف الاختصاصات والكفاءات العلمية والتكنولوجية ، لقد تطورت المؤسسات المهنية فتعددت وصارت قوية بفضل سيطرة التخصص الوظيفي واستقلال المجتمع الحديث ، فلكل مهنة مجـــــــــال محــــــــــدود وبيئـــــــــــة خاصـــــــــــة و "عقلية " جماعية تختص بها ، وتميل كل مهنة إلى ترك طابعها المميز على المشتغل

بها[1]، لذلك فإن المجتمعات الحديثة أولت اهتماما كبيرا بالمنظمات الجماهيرية و الشعبية التي تساعد على خلق المواطن الواعي الذي يسهم في بناء وطنه .

5. وسائل الإعلام الجماهيرية :

من المتعارف عليه بأن وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية قد أصبحت في العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية ، وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت الدول الصناعية المتقدمة ، وتبعاً لذلك فقد أصبحت الاتصالات بين مختلف المجتمعات أكثر يسراً وسهولة ، مما يجعلها أكثر مصادر التنشئة خطورة ، وذلك تبعاً لاستغلالها ، أي إذا ما استغلت سلباً أو إيجاباً ، مما جعل الحكومات تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الذي تريده ، وبما يحافظ على الإبقاء على النظام القائم والبناء الاجتماعي الراهن ، فالصحافة وسيلة تعبير للمجتمع وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لأي منهما ، إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة ، في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الإعلام معبرة عن المجتمع ككل ، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة ، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية أو إعلاماً ديمقراطياً[2]، وتستطيع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بأن تخلق رأياً عاماً لدى أفراد المجتمع بما يجعلهم يعتنقون أيديولوجية معينة ، وترتبط الأيديولوجياتبالرأي العام ارتباطاً عضوياً وثيقاً ، فالرأي العام هو الفكر الشائع والنمط العقلي السائد الذي يحدد نوع الأفكار والميول والاتجاهات ، بل ويكشف تفضيلات الناس الاجتماعية والسياسية[3].

---

[1] ر.ماكيفر ، شارلز بيدج، المجتمع ، الجزء الثاني ، ترجمة د. السيد محمد العزاوي و فؤاد اسكندر و يوسف أسعد، مكتبة النهضة المصرية 1971 ، ص 852 ص 860.

[1]معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 68 ص69.

[2] د.قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 269.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ، فالصحف والمذياع المسموع والمرئي وغيرها من وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم القيم التراثية ، وفي الوقت ذاته فهي التي تنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة وبالعكس ، حتى أن وسائل الإعلام قد امتد أثرها لنقل أخبار ومعلومات عن مجتمعات العالم ككل ، وخاصة ما نراه اليوم من تقدم تكنولوجي ساهم في جعل العالم وكأنه وحدة واحدة ، فما يحدث في واشنطن يمكن أن يسمع في نفس اللحظة في بومباي، والكتاب الذي يصدر في لندن لا يأخذ وقتاً طويلاً حتى يصل إلىطوكيو و هكذا ، وتركز الدول الحديثة على وسائل الإعلام كأساسيات للتنشئة السياسية ، وتركز من خلالها على تعميق شعور انتماء الأفراد للوطن وولائهم للدولة[1].

وا إذا ما كانت التنشئة السياسية مستهدفة في حد ذاتها لخلق المواطن الحر الذي يعتز بوطنه وأمته والمدافع عنهما بكل ما يملك وما يستطيع ، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية من أهم المصادر لتلك التنشئة ، التي تستطيع زرع قيم ومفاهيم ومبادئ المجتمع التي يعتز بها ويدافع عنها وهي نابعة من تراثه وأصالته ، وليس ذلك فحسب ، بل إن وسائل الإعلام الجماهيرية قادرة على مواجهة الإعلام المعادي والتصدي له والحيلولة دون أفكاره الهدامة التي عادة ما تكون موجهة من الدول والأنظمة الإمبريالية إلى دول وشعوب العالم النامي أو العالم الثالث ، إن قيم الاستعمار وأفكاره ومعتقداته تنتشر بواسطة وسائله الإعلامية الجماهيرية ، المتمثلة في الإذاعتين المرئية والمسموعة والخيالة والإعلان ، وهذه القيم والأفكار والمعتقدات موجهة أصلاً إلى دول العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة، وا إن محاولة تنظيم الضغوط الثقافية والإعلامية العدوانية المباشرة وغير المباشرة ما تزال مستمرة بفضل وسائل التأثير في الرأي العام ، وهذا الواقع المرير يفسر قيام الثورات العربية التحررية في بعض أقطار الوطن العربي ، هذه الثورات التي تستهدف

---

[3] د.أحمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، مصدر سابق، ص 412 ص 413.

فيما تستهدف تأكيد الذات من جديد، وا ٕعادة خلق وبناء الشخصية واستعادة الهوية القومية.

وتلعب وسائل الاتصال الجماهيرية دوراً كبيراً في تغيير وتطور المجتمعات إلى مرحلة الدولة الحديثة العصرية ، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل فيه ، فالإعلام الحر ليس غاية فحسب ، إنما هو وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي المنشود ، كما أن أهم المشاكل الأساسية في التحضر السياسي ، مشكلة تغيير الاتجاهات وتضييق الفجوة بين الصفوةالحاكمة والجماهير الأقل تحضراً [1]، وتستطيع وسائل الإعلام الجماهيرية أن تصل إلى الغايات المنشودة والأهداف المرسومة فيما يخص التنشئة السياسية ، وذلك عندما تتفق تلك الوسائل في عرضها للأفكار التي تريد إيصالها لأفراد المجتمع ، وأن لا تتعارض مع بعضها البعض ، لأن تعارضها يخلق بلبلة وتشويش لدى المواطنين ما يجعلهم ينقسمون أيديولوجياً وقيمياً ، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الوسائل مكملة الواحدة للأخرى عن طريق ما تعرضه من أفكار واتجاهات تلائم مستويات الجماهير الثقافية والاجتماعية ، معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع و المشاركة ، وبذلك تمارس التأثير المنظم في الرأي العام ، ويتوقف ذلك على الاستعداد النفسي والاجتماعي والثقافي لدى الأفراد في تقبل المادة التي تنشرها تلك الوسائل[2].

لقد أصبح الاهتمام كبيراً جداً في وقتنا الحاضر بوسائل الإعلام الجماهيرية ، وذلك لدورها المهم في عمليات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة ، وا ٕضافة إلى أهمية ذلك الدور فإنه أيضاً متمم ومكمل لبقية الأدوار التي تقوم بها مصادر ووسائل التنشئة المختلفة ، ولعل التقدم التكنولوجي هو الذي زود الإعلام بوسائل عديدة وتجهيزات وا ٕمكانيات مختلفة ومتنوعة بدأت بصماتها تزداد وضوحاً وفعالية وتأثيراً في حياتنا وحياة مجتمعنا والعالم من حولنا ، ومن زاوية أخرى فإن وسائل الإعلام الجماهيري

---

[1] د. مها سهيل المقدم ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها. تطبيقاً على المجتمع اللبناني، طرابلس، الطبعة الأولى . معهد الإنماء العربي. ص 136 ص 139

[1] د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي، بغداد ، مطبعة الإرشاد، 1973 ، ص .311

قد أحرزت تقدماً ملموساً خلال العقد الأخير من القرن العشرين من خلال القفزات الواسعة التي تمخضت عن التغيرات التي تحققت بل وتدفقت في هذه الفترة ، ومن أهمها التطورات الاجتماعية والفكرية والعقائدية ونمو الاختراعات في الميدان الإعلامي والاتصال الجماهيري[1].

ونخلص إلى القول بأن الدول والمجتمعات النامية يمكنها أن تعتمد على وسائل الإعلام الجماهيرية للمساهمة في التنشئة السياسية ، ومن المنتظر أن تستخدم وسائل الإعلام في الدول النامية لتأدية عدة مهام منها[2]:

1. تستخدم وسائل الإعلام في زيادة الشعور بالانتماء إلىأمة وا إلى قومية ، وبدون ذلك الشعور بالانتماء ، ما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادي ، وهكذا بفضل وسائل الإعلام يتوحد الشعب في الداخل ، ويقوى نفوذ الدولة القومي في الخارج ، وبفضل وسائل الإعلام أيضا تتشجع الجماهير فتساهم في التطوير القومي والإقلال من القلق الاجتماعي.
2. تعليم الجماهير مهارات جديدة ، وهناك روابط وعلاقات وثيقة في الدول النامية بين التعليم وما تنشره وسائل الإعلام.
3. غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير، حيث أن وسائل الإعلام تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقاً جديدة للتفكير والسلوك.
4. تشجيع الجماهير على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة.

6. القيادة :

---

[2] د. محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر، إسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1989 ، ص 196 .

[3] د. مها سهيل المقدم ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، مصدر سابق ص 144 ص 142.

يمكن أن نقول بأن القيادة هي تلك العملية أو ذلك الدور الذي يقوم به شخص معين وهو " القائد " والذي يمتلك من الخصائص المختلفة ما يمكّنه بجدارة من القيام بذلك الدور على أكمل وجه ، وفي كل جماعة أو منظمة اجتماعية ، سواء كانت الجماعة أو المنظمة صغيرة أو كبيرة ، يظهر رجل أو مجموعة رجال يتميزون عن غيرهم بالقابلية والكفاءة على قيادة وتوجيه ورعاية الجماعة أو المنظمة وتحقيق المكاسب والإنجازات لأعضائها ، وصلاحية وقدرة هؤلاء الرجال على القيادة أو الزعامة لا تعتمد فقط على الصفات الجسمانية والوراثية والعقلية والاجتماعية والخلقية التي يتمتعون بها ، بل تعتمد أيضا على طبيعة ظروف ومشكلات وملابسات الجماعة أو المنظمة التي يظهر فيها هؤلاء القادة ، فالشخص الذي يصلح لقيادة الجماعة وتوجيهها من الناحية الاجتماعية والخلقية قد لا يصلح لقيادتها من الناحية السياسية أو العسكرية .. وهكذا ، والقائد هو الشخص الذي يتميز بالنشاط والمثابرة والقدرة على الحركة والتفاعل والتكيف مع الآخرين أكثر من غيره.

إذن هناك شروطاً شخصية يجب أن تتوفر في القائد ، كما أن هناك شروطاً بيئية يجب أيضاً أن تتوفر له ، ولعل أهمها مدى رغبة وثقافة وتحضر الأفراد أو الناس الذين يقودهم [1]، وعلى الرغم من المكانة الهامة التي تشغلها الصفوات ، وحتى القيادات الفردية في البلاد النامية إذا ما قورنت بتخلف السكان عموماً ، فليست أنشطة هذه الصفوات والقادة وحدها هي التي تحدد النجاح ، أو تحدد شكل أو مسارات التنمية التي تشارك فيها ، فالصفوات والقادة بالطبع لا بد أن يكونوا قادرين وأكفّاء ، لكن ذلك وحده ليس كافياً ، إذن عليهم أن يعبروا تعبيراً ملائماً وأن يساهموا بجدية في تحقيق أهداف مجتمعاتهم في التحرر والتنمية ، وممارسة السيادة بما يكفل تحقيق تلك الأهداف .

ومن الموضوعات الهامة عند دراسة السياق الاجتماعي والثقافي الذي تحدث خلاله التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية ، موضوع القيادات

---

[1] **محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 372.**

والصفوات القادرة على توجيه السلوك بفاعلية ، والسيطرة على الأحداث ومراقبتها[1]، فالقيادة شيء أساسي وضروري لكل الجماعات ، بل أنه كلما تعقدت الجماعات وتفرعت كانت الحاجة إلىالقيادة ملحّة ، لاسيما كونها تلعب الدور الأساس والفعال في استقرار وثبات ديناميكية الجماعة، ويكون هذا سبباً من أسباب تحقيق أهدافها وطموحاتها وعاملاً مهماً من عوامل تحقيق وحدتها وتماسكها .

أما تعريف القيادة فقد اختلف حوله الباحثون ، فالبعض يرى أن القيادة خاصية من خصائص الجماعة وهي مرادفة في معناها لمكانة أو لمركز معين أو وظيفة معينة أو القيام بأنواع من النشاط المهم للجماعة ، والبعض الآخر يرى أن القيادة خاصية من خصائص الفرد ، فالقائد في نظرهم هو الذي يتسم بخصائص شخصية معينة مثل السيطرة وضبط النفس، أو مميزات جسمية معينة أو غيرها من المميزات ، إلا أنه مهما كان الأمر فإنتعريف القيادة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماعة ، وهناك من يعرف القيادة أو " الزعامة " بأنها فن تدبير شؤون الناس بالناس ، من ضبط المعاملات – العلاقات الاجتماعية بكل معاني التعبير –وتسيير السلوك البشري بالإكراه أو بالإقناع ، بالتعقيل أو بالتوهيم ، وفي كل حالة بخطاب المصلحة والترغيب في المصالحة الاجتماعية ، والقيادة غير الزعامة أو الرئاسة (***Headship***) التي تنحصر بالجماعات المنتظمة والكامنة ، دون جماعات السلطة ، فالقيادة من معانيها السلطان ، الحكم ، الجماعة القائدة (صفوة) القيادة السياسية[2].

وفي مطارحاته يبرهن ميكافللي على ضرورة التكامل بين القائد والجماعة التي يقودها ، ويضرب المثل بالقائد العسكري و جيشه ، ويتساءل في إحدى مطارحاته : أيهما أكثر جدارة بالثقة ، قائد ممتاز مع جيش ضعيف أو جيش ممتاز مع قائد ضعيف؟،

---

[1] د.السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1977 ، ص 365.

[1] د.خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت ، معهد الإنماء العربي، 1995، ص115.

ويخلص بعد استعراض بعض الأمثلة إلى القولثبيّ ن لنا أن ثمة حالات عدة تمكنت فيها فضيلة الجنود (شجاعتهم) وحدهم من كسب المعركة الفاصلة ، كما أن ثمة حالات كثيرة أخرى أحدثت فيها فضيلة القادة نفس التأثير، وعلى هذا الأساس يمكن للمرء أن يقول إن كلاً منهما متمم للآخر، ولا غنى له عنها[1]، والقيادة هي القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أو على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم و ثقتهم واحترامهم وتعاونهم ، وبمعنى آخر فبدون القيادة لا تتمكن الجماعة من تعيين اتجاه سلوكها أو جهودها .

ويمكن تصنيف القادة على أكثر من أساس ، فيقسم القادة على أساس طبيعة الموقف إلى قادة تقليديين ***Traditional Leaders*** – أو اسميين ***Nominal Leaders*** وهم من يشغلون مناصب رسمية ، وقادة المواقف ***Situational Leaders*** ، الذين يظهرون في مواقف معينة ، والقادة المبتكرون ***Creative Leaders*** ، وهم الذين يترقبون مواقف مستقبلية و يسعون إلى قيادة الأفراد على ضوئها ، كالفلاسفة و كبار المفكرين ، ويصنف القادة على أساس أسلوب العمل إلى قادة ديمقراطيين ، وهم الذين يلجئون إلى استعمال الوسائل الديمقراطية في التأثير على الأفراد ، والقادة الدكتاتوريون وهم الذين يلجئون إلى استخدام الوسائل الدكتاتورية في التأثير على الأفراد ، والقيادة الحرة غير الموجهة ، وفيها يقل توجيه القائد للجماعة إلى حد كبير وتتصرف الجماعة في المواقف معتمدة على نفسها تماماً [2].

وفي إطار عمليات التنشئة السياسية ومن خلال ما لاحظناه عن الدور الكبير الذي يقوم به القائد أو القيادة ، فإننا نعتبر أن القائد مصدراً أساسياً من مصادر الخبر والمعلومات والمعارف التي تحتاجها جماعته وقت القيام بمهامها ووظائفها الحيوية ، وغالباً ما يكون القائد مصدراً مهماً من المصادر الأيديولوجية والفكرية والفلسفية التي تقتدي بها

---

[1] نيقولا ميكافللي ، **مطارحات مكيافللي. تعريب خيري حماد، بيروت، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1982، ص654 ص655 .**

[2] **د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986، ص242.**

الجماعة ، فالقائد يصنع ويصوغ أيديولوجية الجماعة وفكرها الفلسفي الذي تسير على هداه ، وهو الذي يمنح أعضائها الأفكار والمعتقدات و القيم التي ترسم أنماط سلوكهم وممارستهم الاجتماعية اليومية.

نخلص إلى أن عملية التنشئة السياسية لا يمكن أن تنطلق من فراغ ، بل لابد من وجود مصادر ومؤسسات لها ، تعمل متفرقة أو مجتمعة من أجل غرس القيم السياسية السائدة في المجتمع لدى الأفراد ، كما أن هذه المصادر تساعد الفرد على تكوين فكرة أو رأي سياسي خاص به ، كما رأينا بأنه لا يمكن أن نفصل دوائر تأثير هذه المصادر عن بعضها ، بل أنها مكملة ومتممة لبعضها البعض مما يحتم عليها حتى وا إن اختلفت الأساليب التي تتبعها في عملية التنشئة ، بأن تتكلم لغة واحدة وأن تهدف إلى هدف واحد ، مما يجعل تأثيرها أقوى وبلوغها إلى الهدف أيسر ، أي أنه لا تنشئة سياسية بدون مصادرها ولا تأثير لتلك المصادر دون إتباع إستراتيجية معينة.

الثقافة السياسية : *Political Culture*

تعد الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة ، وعليه فإننا نجد تدلخلاً كبير بين المفهومين ، ويعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي ، معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية ***Subculture*** ، وا إنها تتأثر بالثقافة الأشمل ، لذلك نجد (دونالد ديفين) يقول إن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع وا إنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع .

بعض تعريفات الثقافة السياسية[1] :

- تعريف (موريس دوفرجيه) ***Maurice Duverqer***: يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة ، الجوانب السياسية للثقافة ، باعتبارها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة ، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفاً كاملاً أو فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع ككل ، لأن ذلك سوف يؤدي

[1] للمزيد من الإطلاع انظر ، د.عبد الله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، وعامر رشيد مبيض ، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ، مصطلحات ومفاهيم ، مرجع سابق .

إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية ، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة ، ولاسيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية .

- تعريف (فيليب برو) ***P.Baroud*** : تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف و معتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم ، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب ، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر ، الواعية أو غير الواعية ، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال ، أو في سلوكه كناخب ، أو مكلف بدفع ضريبة ....الخ .

- يقصد بالثقافة السياسية ، مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما ، وتميزه عن غيره من المجتمعات ، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية ، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل ، وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقاً يطلق عليها التنشئة السياسية ، التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية ، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن .

ويذهب البعض إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يعد من بين المفهومات السياسية الرئيسة التي تستعين بالرموز والتفاعلات والمعاني في تفسير الواقع السياسي الاجتماعي ، وليس معنى تبني هذا المفهوم أن هذا الواقع ينطوي على قيم ومعتقدات وأفكار ومعاني متماثلة أو متسقة ، ذلك أن نطاق القيم والمعتقدات واسع إلى حد كبير ، كما تتسم هي ذاتها بالتنوع والتباين .

وا ٕذا نظرنا إلىاعتماد العملية السياسية على المعلومات والمعرفة بوصفها مصدراً أساسياً من مصادر ممارسة عملية الحكم ، فإننا يمكن أن نقول إن (المعرفة هي القوة) ، بمعنى أنه إذا كان محور اهتمامنا في السياسة يدور حول كيفية ضبط الناس للمواقف التي يعيشون فيها ، فمن الطبيعي أن تكون معرفة الموقف والقدرة على تحديد أبعاده ، تعني زيادة القدرة على ضبطه والتحكم فيه ، ومن هنا تجئ أهمية المعلومات التي يجب أن

تتوافر حول المواقف المختلفة ، لكي يتيسر فهم هذه المواقف ، تمهيدا لضبطهاو السيطرة عليها[1].

فالقيم السياسية والمعتقدات في أي مجتمع ، ما هي إلا تلك التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية ،فعلى المستو ى العام فإن القيمة التي يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية الشاملة هذه ، تنعكس على البناء العقائدي الذي في بعض الأحيان يأخذ الشكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام ، الأسرة ، القبيلة ، الأمة[2].

بناءاً على ما تقدم نلاحظ أن تعدد التعريفات وتنوعها ، ينتج عنه تعدد أنماط وأنواع الثقافة السياسية ، التي تطرق إليها بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي في دراساتهم وأبحاثهم لفهم هذه المسألة ، وقد حاول كل من (ألموند) و(فيربا) تحديد نمط الثقافة السياسية ، وجعلها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية ، والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن ، ذلك الشعور الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملاً في المشاركة في العملية الديمقراطية ، لذلك فقد حدد ثلاثة أنماط مختلفة للثقافة السياسية وهي :

1- الثقافة الضيقة : ***Parochial Culture***

يقصد بهذا النمط من الثقافة السياسية ، أن الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية ، لذلك فإنهم لا يستطيعون تقديم أحكام صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في مجتمعهم ، ويترتب عن ذلك أن هؤلاء الناس لا يستطيعو ن تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم ، وينطبق ذلك على القيادات السياسية التي يضمها النسق السياسي ، وهذا النوع من الثقافة هو تجميع لبعض السياسات المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً ، والمنبثقة عن عدد من الثقافات المحلية المستندة إلى المجتمعات

---

[1] **د. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص323 ص324.**

[2] **د. شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص145.**

القبلية والبدائية ،وإلى العشيرة والعرف والدين ، وهذا النوع من الثقافة أيضاً ، لا يرتقي إلى الحد الذي ينتج عنه ما يطلق عليه الثقافة السياسية الوطنية ، وقد ظهر هذا النوع في العديد من الدول الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة لا تحدث أي نوع من التكامل .

2- ثقافة الخضوع : ***The Subject Culture***

نجد إن الأفراد في هذا النوع من الثقافات السياسية ، يدركون ما يجرى حولهم في إطار النظام السياسي ، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي ، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تجاه ذلك النظام السياسي ككل ، وفي ثقافة الخضوع يتعرف الأفراد على عملية صنع القرارات السياسية ، ويدركون كيفية تكوين البناءات السياسية وكل ما يتعلق بالعملية السياسية ، إلا أنه بالرغم من ذلك ، فإن موقفهم من كل هذه العملية يكون سلبياً ، في الوقت الذي ينتظرون فيه من النظام أن يقدم لهم العديد من الخدمات والإجراءات العامة ، ويكون في إطار ثقافة الخضوع الخوف هو المسيطر على الأفراد ،الخوف من أن يقدّموا أي نوع من المشاركة ، لاعتقادهم أن دورهم سوف يكون لا قيمة له ، إما لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم ،أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في العملية السياسية ، كما أنهم يخافون حتى من الموقف السلبي الذي لا يقدّمون خلاله أي شيء بأن يحسب ضدهم كتجاوز للنظام ،وتؤكد دراسة قام بها (لاكوف) ***S.Lakoff*** ، لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الإداريةالكبرى ، أن الأفراد يرغبون بأن يكون دورهم سلبياً في عملية المشاركة في صنع السياسات العامة أو اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم ، إلا أنهم يحرصون على مصالحهم الخاصة المتمثلة في الأجور وتحسين ظروف العمل ، ويمكن ملاحظة ذلك على تنظيمات اجتماعية أخرى ، مثل الجامعات والنقابات وغيرها .

4- ثقافة المشاركة ***The Participant Culture:***

هذا النوع من الثقافة ، على العكس تماماً من النوعين السابقين ، حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي وإنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم ، على سبيل المثال

عن طريق الانتخابات والمظاهرات ، وعن طريق الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، وبذلك يكون موقف الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية ، موقف إيجابي يجد الفرد نفسه فيه جزاءاً مهماً من العملية السياسية ، يؤثر فيها و يتأثر بها ، لذلك يجب إصلاح البناء السياسي و إنجاح عملياته التي تؤدي إلى رسم السياسات العامة ، بالإيجاب أو بالرفض حسب صحة أي منهما في مجاله المحدد ، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية في العالم .

وقد أكد (ألموند) وزميله ، أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي ، ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي ، فإن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء السياسي التسلطي المركزي ، أما ثقافة المشاركة فإنها بكل وضوح ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية ، حيث أن عملية المشاركة السياسية تعد عنصراً هاماً في إطار العملية الديمقراطية ، إضافة إلى أنها عنصر من عناصر المواطنة .

إن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي ، عامل مهم من عوامل استقرار النظام واستمراره ، إلا أن التماثل بشكل تام لا يمكن أن يكون بصورة كلية لارتباط ذلك بالتجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة ، وذلك غير موجود من الناحية الواقعية ، كما أن الثقافة متجددة تأخذ من القديم والحديث ، وبذلك فعادة ما تكون الثقافة القائمة في المجتمع خليط من الأنماط الثلاثة للثقافة السياسية التي عرضناها بإيجاز ، إلا أن ذلك يكون بنسب متفاوتة .

الفصل السابع

الصفوة

- مفهوم وتعريف الصفوة .
- لمحة تاريخية عن الصفوة .
- التوجهات التنظيرية في موضوع الصفوة عند :
  1. فلفريدو باريتو .
  2. غيتانو موسكا .
  3. روبرت ميشيلز .
- مناهج التحليل في دراسة الصفوة .

مفهوم الصفوة :

الصفوة أو النخبة ، من المواضيع المهمة التي أهتم بها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل ، ومرد ذلك إلى الأهمية التي يكتسبها مفهوم الصفوة عندما يتم تناول المواضيع الأساسية في إطار مجالات علم الاجتماع السياسي ، وخاصة مفهوم القوة الذي يعد موضوعاً محورياً لهذا العلم ،في حين أن موضوع الصفوة أيضاً يقترن في أحيان كثيرة ويتداخل مع دراسة الطبقات الاجتماعية ، لذلك فإن الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة أولت عناية كبيرة لهذا المفهوم ، حيث أن تحليله يعني تحليل جانب مهم من النظام السياسي الاجتماعي ، وبصفة أساسية فإنه يساعد على تحليل بناء وتوزيع القوة في المجتمع ، وبالتالي تشكل الجماعات التي تكون الفئة الحاكمة ، ومعرفة سلوكها السياسي ، وقد أكد (جبريل تارد) على أن النظام السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية .

إن التركيز الحديث نسبياً على استخدام مفهوم الصفوة ، لا يعني بأن مضامينه لم ترد في الفكر الاجتماعي والسياسي القديم ، بل تشير أدبيات ذلك الفكر بأن معناه قد تردد منذ زمن بعيد ، حين توجه الاهتمام إلى دراسة طبيعة المجتمع الإنساني ، والعلاقة القائمة بين الجماعة الحاكمة التي تملك السلطة ، وبين الجماهير المحكومة ، وهل أن النظام السياسي القائم يعبّر عن إرادة تلك الجماهير ،فضلاً عن معنى المساواة السياسية وعلاقتها بالبناء الطبقي .

فمنذ ظهور الفكر الاجتماعي والسياسي اليوناني القديم ، نجد أن إفلاطون قد أهتم بهذه المسائل ، وكذلك فعل تلميذه أرسطو ، ورغم إن مصطلح نخبة بشكله الحالي لم يتم تناوله إلا في عصور متأخرة ، إلا أنه كمفهوم يشير إلى امتلاك القوة واستخدامها بالشكل الذي يمكن فيه تقسيم المجتمع إلى طبقات تكون إحداها تشغل رأس الهرم الاجتماعي والسياسي ، وذلك ما فعله إفلاطون عندما قسم المجتمع بشكل صارم إلى ثلاث طبقات ، وهي طبقة الحكام ، وطبقة الجند ، وطبقة العامة ، وأشار إلى أن طبقة الحكام يجب أن تتكون من الفلاسفة والحكام الذين تتوافر فيهم أسمى النزعات وهي نزعة العقل والحكمة ،

وقد توالت استخدامات مفهوم النخبة بعد ذلك على يد ماركس ، ومن ثم كان أبرز روادها كل من باريتو وموسكا وميشيلز ،وصولاً إلى رايت ميلز ، وداهل .

تعريف الصفوة :

- يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن الصفوة ،والتي يطلق عليها أحياناً علية القوم أو الأعيان ،بأنها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجماً ، وأن الانتساب إلى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات ، حيث أن الأفراد المنحدرين من أسلاف تنتسب إلى بعض الطوائف أو بعض أصحاب الامتيازات ، يتمتعون بنفس المركز بمقتضى حق الميلاد ، في حين أنه في المجتمعات التي تسودها المنافسة الحرة ، نلاحظ حركات صعود الأفراد الذين يتمكنون من الارتقاء إلى مراكز ينظر إليها باعتبارها مرتفعة ، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه .
- كما تعرف الصفوة بأنها فئة قليلة داخل المجتمع ، لها مكانتها الاجتماعية العالية ، وتؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى[1].
- والصفوة مصطلح يشير معناه العام إلى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين ،وتمثل الصفوة أكثر الطبقات هيبة وأثرا ، كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس ، حيث أن الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم ، ما يجعلهم قادة في ميدان معين ، بذلك يمكن أن نشير إلى صفوة سياسية ، وصفوة في العمل ، وصفوة في الفن أو الرياضة ، وصفوة علمية، وصفوة اقتصادية ، إلى غير ذلك من الميادين .
- أما (توم بوتومور) فيرى أن الصفوة عبارة عن جماعات وظيفية ومهنية بصورة أساسية ، تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع .

---

[1] **د. عبد الهادي الجوهري ، معجم علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ،98-1999،ص131.**

ويعرف "روبرت داهل" الصفوة الحاكمة بأنها جماعة تحكم ، لكنها تقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم ، فهي تضم قلة من الأفراد تسود خياراتهم ما سواهم في حالات الاختلاف حول التفضيلات المتعلقة بالمسائل السياسية الحيوية .

لمحة تاريخية :

لم يستخدم مصطلح النخبة إلا في القرن السابع عشر ، وكان استخدامه لوصف سلع ذات تفوق معين ، ثم توسع استخدامه فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة ، كالوحدات العسكرية الخاصة ، أو الطبقات العليا من النبلاء ، و يذهب "بوتومور" إلى أن أول استعمال معروف لكلمة النخبة في اللغة الإنجليزية يرجع إلى سنة 1823 ، حيث كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة ، غير أن هذا المصطلح لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، ولم يشتهر في بريطانيا وأمريكا إلا في أوائل القرن العشرين ، خاصة عندما أنتشر عبر نظريات النخبة ، وبشكل أساسي عبر كتابات "باريتو" سنة 1930[1] ، وقد أستخدم مصطلح الصفوة السياسية كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي والاجتماعي منذ القرن التاسع عشر ،خصوصاً في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الأجهزة البيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ذات الطبيعة السيادية .

التوجهات النظرية في موضوع الصفوة عند بعض العلماء :

- فلفريدو باريتو : ***V.Pareto*** (1848 – 1923)

تعد الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع الإيطالي "باريتو" ، من أهم التوجهات النظرية التي جاء بها العلماء حول ظاهرة الصفوة ، باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تؤثر بشكل كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ، وقد تناول باريتو في إطار نظريته عن التوازن الاجتماعي ، قضايا المجتمع أو النسق الاجتماعي ودراسة الظواهر الاجتماعية ، في حين أنه ركز من خلال مدخله النقدي التحليلي المقارن على اللاتجانس

---

[1] ت.ب . بوتومور ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، بيروت ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988 ، ص5 .

الاجتماعي ، أو التمايز الاجتماعي ، ويعد ذلك من أهم الأفكار التي طرحها عند مناقشته لقضية التطور والتغير الاجتماعي ، لقد أكد باريتو على وجود الطبقات في المجتمع ، بل وجعل ذلك أمراً محتوماً ، وفي مقابل ذلك فإنه يشير إلى ضعف في الآراء والنظريات التي تدعو إلى الديمقراطية والمساواة والحرية ، على أساس أنها بعيدة عن الواقع ، حيث أن اللامساواة ، وعدم وجود حرية و ديمقراطية تامة ،أمراً طبيعياً تعكسه الحقائق الواقعة التي أكدها من خلال تحليلاته السيكولوجية ، أو اهتماماته الاقتصادية ، وتصوراته السياسية ، وذلك عندما ناقش دورة الصفوة وعلاقتها بعملية التغير الاجتماعي .

فقد تناول "باريتو" نظرية الصفوة في كتابه (مقدمة عامة في علم الاجتماع) الذي نشر سنة 1916 ، وترجم إلى اللغة الإنجليزية عام 1935 تحت اسم (العقل والمجتمع) ***The Mind and Society*** ، وقد كانت له تصورات عن الصفوة ومستوياتها في مؤلفاته (محاضرات في الاقتصاد السياسي) ، و (النظم الاشتراكية) ، تختلف عن التصور الذي قدمه فيما بعد في (العقل والمجتمع) ، والذي يهتم فيه بالتعارض القائم بين أولئك الذين يسيطرون على السلطة وهم (الصفوة الحاكمة) ،وأولئك الذين لا يمتلكون شيئاً ، أي جماهير الشعب ، وقد أطلق باريتو على تلك الصفوة الحاكمة اسم (الطبقة الحاكمة) وذلك تمييزاً لها عن الصفوة غير الحاكمة ، وقد اتفق مع "موسكا" على أن الصفوة تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع ، وهذه الأقلية من الأفراد تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف وتتميز عن الآخرين الذين هم خارج صفوفها.

لقد توصل "باريتو" إلى صياغة نظريته عن دورة الصفوة ***Circulation of Elites*** ، من خلال دراسته المستفيضة للتغير الاجتماعي الناتج عن الفئتين الأوليتين للرواسب ، وهما: راسب غريزة التكامل ، والذي يعني القدرة على الربط بين الأشياء ،وراسب استمرار التجمعات ودوامها ، الذي يشير إلى الاتجاه المحافظ ، وقد شكلت هذه النظرية لديه إحدى القضايا النظرية الرئيسة في علم الاجتماع ،وهي أيضاً من القضايا الرئيسة المهمة التي تدخل في إطار مجالات علم الاجتماع السياسي ، ويذهب باريتو إلى أن الصفوة تتألف من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجال تخصصهم ، وأن هناك فئتان

أساسيتان من الصفوة هما ، الصفوة الحاكمة ، وتضم الأفرادالذين يؤدون دوراً بارزاً في ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ثم الصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أفراد لديهم القدرة ، إلا أنهم ليسوا في مراكز قوة تمكنهم من ممارسة السلطة السياسية ، وفي إطار مدى سيطرة الرواسب على الفئتين الأولى والثانية ، فإنه يمكن تمييز نوعين من الأفراد ، الأول يمثل المفكرين والثاني يمثل المحافظين ، فعندما تكون الصفوة الحاكمة من النوع الأول ، فإن المجتمع يتغير بشكل سريع نسبياً ، أما إذا كانت الصفوة من النوع الثاني فإن التغير يكون بطيئاً .

ويضع باريتو أمامنا نظرية دورية للتغير الاجتماعي ، ضمن تحليله لدورة الصفوة، حيث يذهب إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين السابقين في شغل مراكز القوة السياسية ، فحينما لا تشغل إحدى هاتين الطبقتين مركز الحكم ، تتجلى دائماً سمات تفوقها ، بينما على العكس من ذلك ، تتضح باستمرار جوانب النقص في الطبقات الحاكمة ،ففي حين تكون مثلاً طبقة المفكرين في الحكم وترتكب أخطاء واضحة ، فإن ذلك يؤدي إلى ضرورة استبدالها بطبقة المحافظين ، وعندما تصل هذه الأخيرة إلى مركز الحكم والسلطة ، فإنها تكشف عن جوانب الضعف فيها وتكون هناك ضرورة لاستبدالها بطبقة المفكرين[1] ، وبغض النظر عن دقة وصدق هذه الأفكار ، فإن هذا التحليل لباريتو قد ترك أثراً كبيراً على علماء الاجتماع ، وخاصة المهتمين منهم بدراسة طبيعة الطبقات الحاكمة ووظائفها ، وبدراسة القوة ومصادرها وكيفية توزيعها ، وخاصة في العصر الحالي الذي تمثل فيه مشكلة أداة الحكم وكيفية ممارسة السلطة ، وموضوع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، أهم المواضيع التي يهتم بها علماء الاجتماع و السياسة والقانون والاقتصاد وغيرهم .

إذن فإن باريتو ينطلق في الأساس ، عند تفسيره للصفوة ، من فكرة التمايز ، أي عدم المساواة في قدرات الأفراد ،حيث يجعل من تلك الفكرة مبدءاً ثابتاً لتوصيف حالة انقسام المجتمع ، التي ينظر إليها كمسألة حتمية لا مناص منها ، ويذهب إلى أنه يمكن التمييز

---

[1] **نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص247.**

بين فئة من الناس وأخرى ، فيما يتعلق بامكاناتها ونشاطاتها ، بجملة من المؤشرات المتعلقة بالقدرات الجسمانية والعقلية ، مثل المهارات ، الذكاء ....، بما يفسح المجال أمام جماعة ما تمثل أقلية ، لاحتلال مكانة اجتماعية عالية .

ويشير "بوتومور" إلى أن باريتو قد حدد النخبة أو الصفوة بطريقتين مختلفتين ، فابتدأ بتحديد عام جداً قائلاً : (لنفترض أن كل فرد ، في كل فرع من فروع النشاط الإنساني ، أعطى دليلاً يشكل مقياساً لقدرته ، بطريقة مشابهة لاستعمال الدرجات في المدارس ، في الامتحانات المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة ، فيعطى أفضل نوع من المحاميين مثلاً درجة (10) ، بينما يعطى نوع آخر ، وهو ذاك الذي لم يستطع أن يجد له زبوناً ، درجة (1) وتترك درجة الصفر لمن هو بالفعل غبي أو أبله ، ويعطى الرجل الذي استطاع أن يجمع الملايين – بطريقة شريفة أو غير شريفة – درجة (10) ، بينما يحصل ذاك الذي جمع الآلاف درجة (6) ، والذي أستطاع بجهد أن يبقى خارج مأوى العجزة والفقراء درجة (1) ، والذين ينتهون إلى هذا المأوى الدرجة صفر ، ... وهكذا في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني .

فلنقم الآن طبقة من هؤلاء الذين ينالون أعلى الدرجات كل في مجال نشاطه ، ولنطلق على هذه الطبقة اسم النخبة أو الصفوة[1] .

وبذلك فإن باريتو قسم المجتمع إلى طبقتين ، الطبقة العليا (الصفوة) ، والتي بدورها تنقسم إلى قسمين وهما : الصفوة الحاكمة ، والصفوة غير الحاكمة ، والطبقة الثانية من المجتمع هي الطبقة السفلى أو اللاصفوة .

إن نظرية (الرّواسب والمُشتقات) لعالم الاجتماع الإيطالي " فلفريدو باريتو " ، التي جاءت ضمن دورة الصفوة في إطار النظام الاجتماعي ، شكّلت بداية الجدل مع عصر التنوير ومنجزاته وأفكاره ، تلك التي سيطرت على المرحلة التاريخية التي انتهت بقيام الثورة

---

[1] **ت.ب. بوتومور ، النخبة والمجتمع ، مصدر سابق ، ص6 .**

الفرنسية 1789، ونشأة النظرية السوسيولوجيةأي قيام التفكير العلمي المُنظّم بشأن المجتمع[1].

وا إذا كانت الأنساق الكلاسيكية للنظرية الاجتماعية قد شكّلت التجسيد الفكري والعلمي لمبادئ التنوير، فإن النسق النظري لباريتو يقف بعيدا عن هذه الأنساق ، ويميل إلىقيادة برهنة مخالفة أو مضادة ، وا إذا كانت الأنساق الكلاسيكية للنظرية الاجتماعية . ماركس ، دوركايم ، فيبر – قد استمرت مستندة إلى مبادئ التنوير، تحاول التفاعل من خلالها مع الواقع ، فإنالقضايا النظرية التي قدمها باريتو كانت رفضاً لقضايا هذه الأنساق النظرية ، واستكمالاً لذلك تشكيكاً في بعض مبادئ التنوير الفاعلة من خلال العلم الاجتماعي[2].

لقد استلهم فكر التنوير نموذج العلم الطبيعي المتطور خلال تلك الفترة ، في إدراك الظواهر الاجتماعية باعتبارها جزءا من ظواهر الكون ، بالنظر إلى مقولة السبب والنتيجة وهي المقولة التي تحاول إدراك الأسباب المُخلّقة للواقعة الاجتماعية ، أو العوامل المؤثرة فيها من خارجها ، كما يحدث في نطاق الظواهر الطبيعة ، إننا نجد باريتو يرى أن العامل الأساس المحدد لكل الظواهر الاجتماعية يكمن في عمق الذات البشرية ، راسب فيها ، يحدد سلوكيات الإنسان وتبريراته المنطقية لسلوكياته وأفعاله ، وقد تكون هذه الرواسب مبادئ ذات طبيعة بيولوجية تدفع الإنسان من داخله ، أو هي عواطف تشكل طاقة فاعلة دافعة لسلوكيات الإنسان في الواقع الاجتماعي.

المنهج في علم الاجتماع عند باريتو :

البنية المنهجية للنسق النظري عند باريتو هي نفس البنية عند معاصريه ، وذلك باعتبار كونها أنساقاً نظرية عايشت الاتجاهات النظرية العامة (المثالية ، النفعية ، الوضعية ، الامبيريقية) ، وهي اتجاهات كانت لها مداخلها المنهجية المحددة ، ويعتبر

---

(1) د.علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع " الأنساق الكلاسيكية " ، مصر، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، 1991 ، ص 437.

(2) المصدر نفسه ، ص 437.

تبني المدخل المنهجي الذي اتّبعته العلوم الطبيعية والاقتصادية هو المدخل الملائم لدارسة الحقيقة الاجتماعية ، ذلك أن باريتو كان يأمل في خلق علم اجتماعي مكمل أساس لدراسات الاقتصاد السياسي، ويتخذ من العلوم الطبيعية مثالاً له ، لذا فإن باريتو يهدف إلى البحث عن فهم الحقيقة التجريبية عن طريق تطبيق المناهج المُتبعة في العلوم الفيزيقية والكيمياء والفلك ... ، في إطار العلوم الاجتماعية.

إذن فإن وجهة نظر باريتو تؤكد أن منهج البحث يجب أن يأخذ الطابع العلمي التجريبي ، و أن الحقيقة الاجتماعية ينبغي أن تكون موضوعاً للاستقراء العلمي ، ويلاحظ عنه ميله الدائم لاستعمال مصطلحات الخبرة أو التجربة ، وهي المصطلحات التي تشير بوضوح إلى استقلال العواطف الذاتية للملاحظة وا مكانية التحقق منها ، وفي هذا الجانب فإن باريتو يدعو إلى ضرورة تعريف المفاهيم الأساسية تعريفاً دقيقاً عند دراسة علم الاجتماع.

1- الرواسب : *Residues*

يرى باريتو أن (الرواسب) كقوى دافعة للاستقرار والتغيُّر هي المتغيرات الأساسية التي تتحكم في التفاعل الاجتماعي ، طالما ثمة مشكلة للنظام الاجتماعي ، ومثلما ذهب "كارل ماركس" إلى التأكيد على وسائل الإنتاج أو البناء التحتي باعتباره المتغير الحاكم للتفاعل الاجتماعي ، أو مثلما ذهب " فيبر " إلى تأكيد القيم البروتستنتية باعتبارها المبدأ الذي يستند إليه قيام النظام الاجتماعي ، أو حسبما يذهب "دوركايم" إلى القول بأن تقسيم العمل الاجتماعي هو مصدر مشكلة النظام الاجتماعي وهو طريق حلها أيضاً ، فإننا نجد أن باريتو يرى أن الرواسب هي المبادئ الأساسية أو المتغيرات الحاكمة للتفاعل في إطار النظام الاجتماعي.

وهناك من يؤكد أن الرواسب تجلّيات للعواطف أو لها ارتباط بها ، ويعتقد البعض بأن الرواسب تتصل بالغرائز لدى الإنسان ،ويحاول " بيترم سروكن " تقديم شرح لطبيعة هذه الرواسب ، فيؤكد إن الأفعال الإنسانية عادة ما تعتمد على طبيعة دوافعها ، ومن بين هذه الدوافع مالها أهميتها الخاصة ، وهي الدوافع التي تتميز بالدوام النسبي ، هذه الدوافع

هي (الرواسب)، والرواسب عند باريتو ليست غرائز وليست عواطف أيضاً ، بل أنها نوع من الدوافع الدائمة نسبياً ، وتلك التي توجد بين أعضاء المجتمع ...إن الرواسب تُعد تجلّيات للعواطف ***Sentiments*** باعتبارها القوى التي تحدد طبيعة التوازن الاجتماعي ، ذلك يعني أن الرواسب هي مجموعة من المبادئ العامة ذات الأساس البيولوجي داخل الكائن الإنساني ، لكنها تتجلى في شكل سلوكيات اجتماعية محددة ، تصنع في مجموعها الوجود الإنساني والاجتماعي برمته[1].

ويرى باريتو أن الرواسب تنقسم إلى ست فئات وهي:

1- رواسب الترابط ***Residues of Combination***

2- رواسب استمرار التجمعات ***Residues of Persistence of aggregates***

3- رواسب إظهار العواطف من خلال الأفعال الخارجية

Residues Manifestation of Sentiments through external acts

4- رواسب الأُلفة ***Residues of Sociality***

5- رواسب التكامل الفردي ***Residues of Individual integrity***

6- رواسب الجنس ***Residues of Sex***

إن هذه الرواسب تنطبق على الأفراد أو الطبقات في المجتمع ، كما على المجتمعات المختلفة ، لذا فإنها تعد القوى الحقيقية الكامنة وراء تأكيد التوازن الاجتماعي ، إلا أن فئات الرواسب الست ، ليست موزعة بالتساوي بين أفراد المجتمع أو بين مختلف الطبقات الاجتماعية أو الجماعات المختلفة ، إذ يوجد الأفراد أو الجماعات التي تمتلك قدراً كبيراً من الرواسب القوية من الفئة الأولى " رواسب الترابط " ، بينما هناك أفراد آخرون أو جماعات لديهم عدد كبير وقوي من رواسب الفئة الثانية "رواسب التجمّع " ، ويصدق نفس الأمر بالنسبة لفئات الرواسب الأخرى ، وتتضح أهمية ذلك من خلال أن

---

[1] مولود زايد الطبيب ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998 .

الراسب السائد هو الذي يشكل طبيعة الشخصية الإنسانية للفرد أو الجماعة ، فهو يطبعهم بطابع خاص ، ويحدد بقدر كبير السلوك الفردي أو طبيعة التنظيم الاجتماعي للجماعة.

وا ٍذا كانت الفئتان الأولى والثانية هما الأهم من بين فئات الرواسب ، وحيث أن الرواسب ليست موزعة بالتساوي كما ذكرنا ، فنلاحظ بروز نموذجين اجتماعيين يميزان شخصيات الأفراد ، فالمنتمون إلى الفئة الأولى يقوى لديهم راسب الترابط ، وهم بذلك يسعون إلى ترابطات جديدة بما يخدم أهدافهم ، سواء كانت مالية كالمشروعات والشركات الكبرى.. ، أو كانت فكرية كالمخترعات أو الابتكارات ...، أو سياسية كتأسيس المنظمات أو الكُتل والتحالفات السياسية...، أو أي نوع من أنواع الترابطات أو الارتباطات التي تؤدي الأغراض الكامنة المختلفة.

أما المنتمون إلى الفئة الثانية فهم محافظون ، إذ يقوى لديهم راسب استمرار التجمع أو الترابط ، ولهذا السبب فهم من الناحية السيكولوجية يمتلكون نموذج المحافظة ، أي المحافظة على ما هو قائم أو إنقاذه إذا تعرّض للخطر تأكيداً لضرورة استمراره.

وعلى الرغم من أن الرواسب أو الدوافع الكامنة لا يمكن مشاهدتها ، كما لا يمكن أن يصرّح بها المتصرفون على أساسها ، بل هم بالعكس من ذلك يبذلون الجهد لمواراتها ونفي وجودها ، إلا أن التعرف على تلك الدوافع ليس صعبا ، إذ أنها تظهر بشكل واضح من خلال السلوك العام ، فلا تخفى على المُحلل الاجتماعي الذي يتتبع بالدراسة ظاهرة معينة ، يرصد تحركها في شكل الممارسات التي تحدث في إطار النظام الاجتماعي ، فنحن لا نرى الرياح إلا أننا نعرف وجودها بكل يسر من خلال تأثيراتها على الأشياء المادية .

2- المشتقات : *Derivations*

استناداً إلى ما يذهب إليه باريتو، تُعد المشتقات هي التعبير أو التجلّي الخارجي للرواسب ، ويحاول باريتو أن يحدد المشتقات ، فيؤكد أن البشر يحتاجون في العادة أن يجعلوا سلوكهم غير المنطقي يبدو منطقياً ، ومن ثم فإنهم يقدِّمون حينئذ تفسيرات منطقية زائفة لأفعالهم[1]، أما قوة المشتقات فإنها مستمدة من العواطف الكامنة وليس من

---

[1] **د.علي ليلة، مصدر سابق، ص 523.**

الاعتبارات المنطقية التجريبية ، إذن فالمُشتقات هي التعبير الظاهري عن عواطف كامنة ، لذا فهي سلوك مرئي يشير – بشكل أو بآخر – إلى عواطف تسكُن النفس البشرية ، يُظهرها الفرد في شكل تعبير كلامي عند تفاعله مع الآخرين ، أو تظهر في مظهره الخارجي أو البراهين والحجج التي يبرر بها مواقفه .

فبذلك تعد المشتقات مجرد لغو كلامي لا يعبر عن الحقيقة بقدر ما يبرر السلوك ، والحقيقة أن تلك المشتقات تخفي وراءها رواسب هي العلل أو الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى الفعل الذي قام به الفرد أو الجماعة إلا أن المُجاهرة بتلك العلّة أو ذلك السبب قد يؤدي إلى فقدان الفاعلية للفعل المراد القيام به ، أو يكون من شأنه عرقلة الجهد المبذول للوصول إلى الغاية فتأتي المُشتقات كمنقذ لذلك الفعل ، وتعطي التفسير الذي يبرر ذلك ، على الرغم من أن التفسيرات قد تتغير من ثقافة لأخرى ، على سبيل المثال فإن السرقة سلوك غير مقبول عند مختلف الثقافات ، العربية ، الغربية ، الصينية ، وغيرها ، إلا أن لكل منها تبريره أو تفسيره الذي يختلف عن الآخر، أي أن الحالة الحقيقية تتمثل في وجود عدد من المشتقات التي ترتبط براسب واحد له فاعليته فيها كلها ، مع تأكيد نتيجة واحدة توافق كل هذه المشتقات أو التفسيرات.

– غيتانو موسكا ***Mosca*** : (1858 – 1941)

يذهب "بوتومور" إلى أن " موسكا "كان أول من أقام تمييزاً منهجياً بين (الصفوة) والجماهير ، رغم أنه قد استعان بمصطلحات أخرى ، وأنه أول من حاول إقامة علم سياسة جديد على هذا الأساس ، وقد وردت أفكار موسكا هذه في كتابه (الطبقة الحاكمة) ***The Ruling Class***، الذي نشر سنة 1896 ثم تُرجم إلى الإنجليزية سنة 1939 ، وقد تركزت تلك الأفكار على تفنيد ما جاءت به الماركسية في أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتاريخ ، وأن العامل الطبقي سيزول عندما تسود الشيوعية الأولى ، ويشير موسكا إلى أن (الصفوة لاتصل إلى وضعها نتيجة لسيادة اقتصادية ،و أن التغير السياسي والاجتماعي كان نتيجة لتغير ودوران الصفوة ، بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية) .

وموسكا مثله في ذلك مثل باريتو ، انطلق من التصور الأساسي لفكرة تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين ، تمثل إحداها الأقلية ، وتمثل الأخرى الأكثرية ، وقد عبر عن ذلك بقوله : (بين الحقائق و الميول الدائمة التي يمكن أن توجد في كل بنية أساسية ، ظاهرة بينة إلى درجة تبدو فيها بوضوح لأقل العيون تدقيقاً ، ففي كل المجتمعات . من تلك المجتمعات ضعيفة التطور والتي لم تكد تبلغ فجر المدنيات ، إلى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة . تنشأ طبقتان من الناس ، طبقة حاكمة وطبقة محكومة ، والطبقة الحاكمة هي دائماً أقل هاتين الطبقتين عدداً ، وهي التي تقوم بكل الوظائف السياسية ، وتحتكر السلطة ، كما تتمتع بالفوائد التي تكون حصيلة لتلك السلطة ، بينما الثانية ، وهي الأكثر عدداً ، في حال تسيرها فيه الطبقة الأولى وتدير شئونها بطريقة يقال فيها آناً أنها شرعية بصورة أو بأخرى ، كما يقال فيها في آن آخر أنها "كيفية" عنيفة بشكل أو بآخر) .

إذن فإن المجتمع حسب رأي موسكا ينقسم إلى قسمين ، يمثل الأول الطبقة الحاكمة أو (الصفوة الحاكمة) والتي تكون في العادة أقلية ، ويمثل الثاني الطبقة المحكومة وتشمل الأكثرية ، بذلك فإن الصفوة تتحدد طبيعتها من حيث أنها تمتلك مقاليد السلطة، في حين أن الطبقة المحكومة بالمقابل لا تمتلك شيئاً .

وا ِذا كانت الصفوة طبقة قليلة العدد ، فإنها ليست مجرد أقلية فحسب ، بل تنفرد أيضاً بمزايا وخصائص تمكنها من امتلاك السلطة واحتكار القوة السياسية في المجتمع ، ما يجعلها بالتالي تشكل الفئة الحاكمة ، وذلك على عكس الأكثرية التي تشكل الفئة المحكومة ، ويرجع مصدر قوة الصفوة في نظر موسكا إلى قدراتها التنظيمية ، وامكاناتها المتميزة على صعيد تنظيم نفسها بصورة كاملة وشاملة في مواجه الأغلبية (الجماهير) التي تفتقد تلك الامكانات ، وبذلك يفسر موسكا حكم الأقلية للأغلبية فيقول : (سيطرة أقلية منظمة تطيع دافعاً واحداً ، على أكثرية غير منظمة ، أمر حتمي ، فقوة أية أقلية لا تقاوم في حال توجهها إلى فرد واحد في الأكثرية ، يقف وحيداً أمام (كلية) الأقلية المنظمة ، وفي الوقت نفسه نجد أن الأقلية منظمة لمجرد كونها أقلية ، وكذلك لأن الأقلية عادة تتألف من أفراد متفوقين) .

بذلك نجد أن موسكا يعتقد بأن قوة الطبقة الحاكمة تكمن في كونها تشكل (أقلية منظمة) في مواجهة (أغلبية غير منظمة) ، كما أنه يذهب إلى أن الجماهير الشعبية ، رغم ما يكتنفها من ضعف راجع إلى عوامل مختلفة ، فإنها قادرة على ممارسة الضغوط على الحكام ، نتيجة لاستيائها من بعض السياسات التي يتخذها أولئك الحكام ، وفي هذه الحالة ، تبرز طبقة أخرى حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة تتلاءم بشكل أكبر مع مصالح الشعب ، إضافة إلى ذلك نجد أن موسكا يولي اهتماماً ملحوظاً بعملية اجتماعية أخرى هي ظهور (أقلية موجهة داخل الطبقات الدنيا ، تتخذ موقفاً معادياً من الطبقة الحاكمة) ، فتصبح بذلك هذه الأقلية الموجهة ، كياناً آخراً داخل الكيان السياسي ، يكون له تأثيراً كبيراً على جماهير الشعب يفوق التأثير الذي تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية .

- روبرت ميشيلز : ***R.Michels***

تعد تحليلات ميشيلز أساساً ملائماً لقضية مهمة أثارها أصحاب نظرية الصفوة ، والمتمثلة في حاجة التنظيم الاجتماعي المستمرة إلى الصفوة ، حيث أجرى دراسة شاملة للنزعات الأوليجاركية (حكم الأقلية) في الأحزاب السياسية ، معتمداً على تحليل تاريخ الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي ، الذي يعتبر حزب الطبقة العاملة وملتزم بالديمقراطية ، وقد انتهى ميشيلز من دراسته هذه إلى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة أدت إلى ظهور النزعة الأوليجاركية داخل المنظمات ، أولها هو خصائص التنظيم ذاته ، والثاني هو سمات القادة ، أما الثالث فهو سمات الجماهير ، فالمنظمات المعقدة تحتاج إلى قادة ذوي خبرة ومهارة فنية عالية ، حيث أن المنظمة تدخل عادة في صراعات مع منظمات وجماعات أخرى ، ومن ثم فهي تحتاج إلى قرارات سريعة ورشيدة ، وذلك يتطلب هيئة إدارية وقيادة ذات مستوى رفيع من الخبرة والتدريب ، ولذلك يحصل هؤلاء القادة على جزاءات و مكافئات عالية من حيث الدخل والمرتب ، و كذلك ظروف العمل ، ومع ذلك يتطلعون دائماً إلى المزيد ، ما يجعلهم يتبنون اتجاهات محافظة[1]، وقد توصلت دراسة

---

[1] **د. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص248 .**

ميشيلز عن الحزب الألماني ، بأنه قد لوحظ من الناحية التنظيمية أن قيادة الحزب ، بمرور الوقت ، قد انفصلت واستقلت عن القاعدة ، وأصبحت تعمل لصالحها الخاص بوصفها أقلية ، ويطلق ميشيلز على العملية التي بموجبها تفقد أكثر المنظمات ديمقراطية نقاءها وتتنكر لمثاليتها ، وتصبح منظمات تحكمها الأقلية ، اسم " القانون الحديدي للأوليجاركية " .

لقد عالج ميشيلز موضوع الصفوة معالجة مختلفة ، تتعارض مع ما قدمه كارل ماركس من تفسير للتاريخ ،وقد جاءت أفكاره هذه في مؤلفه (الأحزاب السياسية) *Political Parties* ، وعلى الرغم من أن ميشيلز قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي ،متفقاً في ذلك مع ماركس ، إلا أنه أوضح بأن هناك عوامل وقوى عديدة تحدد مصير الديمقراطية والاشتراكية ، تتمثل في طبيعة الإنسان ونوعية الصراع السياسي ،فضلاً عن شكل التنظيم ، إضافة إلى أن ميشيلز يعتقد أن ماركس لم ينتبه بقدر كاف إلى ظاهرة هامة ، وهي إن الديمقراطية تؤدي إلى ما يسمى حكم الأقلية (الاوليجاركية)، حيث أن الأحزاب السياسية ، مهما كانت توجهاتها ومسمياتها ، فإنه يوجد بها اتجاهات أوليجاركية ، تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى لتحقيق أهداف محددة ، أي أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم في التنظيمات السياسية ، مبتعدة عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية[1].

كما ذهب ميشيلز في إطار محاولته تفسير ظهور الاتجاهات الأوليجاركية ، أي بروز الصفوات في النظم السياسية ، إلى أن ثمة ميولاً إنسانية فطرية تدفع الإنسان لنقل ممتلكاته إلى ورثته الشرعيين ،كما تدفعه أيضاً إلى نقل السلطة السياسية التي يتمتع بها إلى أبنائه من بعده ، وعلى الرغم من أن ميشيلز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة في الجنس البشري ، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

---

[2] **د. السيد الحسيني ، مصدر سابق ، ص165 .**

ورغم أن "باريتو" ، و "موسكا" ، و "ميشيلز" ، هم رواد نظرية الصفوة ، فقد انشغل بهذا الموضوع العديد من الباحثين ، أمثال "رايت ميلز" ، و "لازويل" ، و "منهايم" ، و "بوتومور" وغيرهم ، وقد أدى تعدد المتناولين لهذا الموضوع بالدراسة والبحث ، إلى تعدد التعريفات الخاصة بالصفوة ، نتج عن ذلك تعدد المفاهيم بشكل يجعل حدودها غير واضحة ، لهذا يميل بعض الباحثين إلى أن تعريف الصفوة يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية وهي :

1- وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين .

2- أن الصفوة ظاهرة جماعية فلا يطلق الاصطلاح على شخص واحد وإنما على مجموعة من الأشخاص .

3-أن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.

4- أن الصفوة مفهوم نسبي ، ويقصد بذلك أنها تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر على التأثير والنفوذ .

مناهج التحليل في دراسة الصفوة[1]:

1- منهج المكانة أو الموقع : ويركز هذا المنهج على شاغلي الوظائف والمواقع العليا في المؤسسات الرسمية ، والفرضية الرئيسية التي يستند إليها هذا المنهج ، هي أن أولئك الذين يسيطرون على المناصب السلطوية ، هم الذين يتخذون القرارات الهامة ، بينما من لا يشغلون مناصب هامة لا يستطيعون اتخاذ قرارات مؤثرة ، وقد استخدم "رايت ميلز" هذا المنهج في دراسته للنخبة الأمريكية ، وخلص إلى أنه إذا تحدد المائة شخص الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة من المناصب التي يشغلونها في المؤسسات الرسمية ، ومن علاقتهم بهذه المؤسسات ، فإنهم سيتحددون في الوقت نفسه من مظاهر قوتهم وتأثيرهم ، أما ما يعيب هذا المنهج فهو عدم وجود اتفاق حول تحديد المناصب الهامة ، حيث ذهب بعضهم إلى أن المناصب الهامة يقصد بها السيطرة على القطاعات والوظائف الاقتصادية الرئيسية ، في حين ذهب البعض إلى التركيز على المناصب الإدارية أو السياسية وغيرها .

---

[1] **عامر رشيد مبيض ، الموسوعة ، مصدر سابق ، ص1274 .**

2- منهج السمعة : يعتمد هذا المنهج على تحديد الشخصيات المؤثرة في المجتمع ، والتي تلعبدوراً هاماً وتستطيع أن تحقق إنجازات للمجتمع ، كما يعتمد هذا المنهج على مجموعات من الأفراد ذوي خلفيات سياسية يتم اختيارهم بطريقة معينة ، بحيث تكون كل مجموعة أشبه بالمحلفين ، ويطلب منهم تحديد أسماء الشخصيات السياسية الأكثر تأثيراً في المجتمع محل الدراسة ، والشخصيات التي تتشابه في إجابات المجموعات المختلفة تكون هي النخبة السياسية ، وتوجه بعض الانتقادات إلى هذا الأسلوب ، وذلك على أساس أنه أسلوب غير موضوعي في تحديد أفراد النخبة ، كما أنه يقيس ويحدد السمعة ولا يحدد بالضرورة الذين يمارسون السلطة فعلاً .

3- منهج صنع القرار :ويعرف هذا المنهج أيضاً بمنهج تحليل الحدث أو منهج المشاركة ، ويستند إلى فرضية أساسية ،خلاصتها أن أولئك الذين يشاركون فعلاً في عملية صنع القرار يكونون الصفوة ، لأنهم أظهروا تأثيرهم ونفوذهم من الناحية الفعلية ،ووفقا لهذا المنهج ، فإن الخطوة الأولى الهامة هي تحديد القرارات التي تعتبر حيوية للمجتمع ككل ، أما الخطوة الثانية فهي التعرف علىأولئك المشاركين النشطين في صنع هذه القرارات ، ووفقاً لهذا المنهج فإن الصفوة يمثلهاأولئك الذين يشكّلون القرار من الناحية الفعلية أو يشتركون في صنعه .

4- المنهج السلوكي لقد وجّه التحليل السلوكي في علم السياسةاهتماماً لموضوع الصفوة ويمكن تفسير ذلك بأن السلوك السياسي للنخبة يشكل المكوّن الأول لعملية الحكم ، ولذلك فإن التركيز على دراسة السلوك للصفوة يؤدى إلى إبراز وتوضيح العديد من الجوانب الهامة في النظم السياسية ،وخاصة درجة الاستقرار السياسي ، حيث أن سلوك الصفوة السياسية يطرح آثاره على درجة الاستقرار والشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي ، ولعل من العوامل الهامة التي تفسر أيضاً اهتمام المنهج السلوكي بالصفوة ، أن أغلب المعلومات عنها متوافرة ويسهل الحصول عليها ،قد كُتب الكثير عن القادة والزعماء ، بينما لا تتوافر معلومات عن الجماعات والطبقات الاجتماعية العامة .

وحيث أن أي منهج من هذه المناهج قد يعتريه قصور معين وتؤخذ عليه بعض المآخذ ، فإن الدراسات ، خاصة الحديثة منها ، تميل إلى المزج بين أكثر من منهج لغرض تغطية أوجه القصور وتفادي الانتقادات الموجه إلىمنهج محدّد .

يؤكد أصحاب نظرية الصفوة على أن هناك فروقاً فردية من حيث القدرات موروثة ، وذلك ما يشكل أساس قيام الصفوات في الجماعات الاجتماعية ، وفي المجتمعات ، وتسيطر تلك الصفوات على القوة ، ويظهر اللاتماثل في الواقع الاجتماعي بأوضح صورة في علاقات القوة ، إذ يتمتعمن بيده القوة بسيطرة ونفوذ كبيرين على سلوك المحكوم ، فما يعبر عنه بصفوة القوة عبر مراحل التاريخ المختلفة ، وفي العديد من المجتمعات قديمها وحديثها ، هي تلك الجماعة قليلة العدد التي تسيطر على مواقع السلطة ، وتحتكر عمليات صنع القرار ،وبما أن القرارات المؤثرة على المجتمع ككل هي في الغالب ذات طابع سياسي ، فقد أطلق علماء السياسة والاجتماع على صانعيها مصطلح الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية .

إن الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع الصفوة ، إنما تهدف في المقام الأول إلى تحليل (بناء القوة) في المجتمع ، وتبيان ما إذا كانت القوة مملوكة بواسطة أقلية متماسكة وواعية بمصالحها كما يرى أصحاب نظرية الصفوة ، أم أنها تطور محتمل وعارض لمرحلة تاريخية معينة ، لأن نفوذ الصفوة وسيطرتها ، إنما يرجعان في الغالب إلى تماسكها ووعيها وسرعة اتصالها وقدرتها على التفاهم وتنسيق المواقف ودقة التنظيم ، وقد يقول قائل أين سيطرة الأغلبية عن طريق الديمقراطية ؟ ، فنقول إن ظهور سيطرة الأغلبية بالوسائل الديمقراطية في المجتمعات الحديثة ما هو إلا مظهر خادع ، حيث تكون الأقلية (الصفوة) في موقع يسمح لها بالمناورة أثناء العمليات الانتخابية بما يتفق مع أهدافها ، وذلك بواسطة قهر (الناخبين) من خلال استخدام الدعاية الماهرة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة لاختيار (المرشحين)، حيث يقع الاختيار في نهاية الأمر على غالبية مرشحي الصفوة[1].

---

[1] **د. إسماعيل علي سعد ، أصول علم الاجتماع السياسية ، مصدر سابق ، ص53 .**

المراجع

أولاً / قواميس ومعاجم :

1. المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لاروس .
2. د.خليل احمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت ، معهد الإنماء العربي، 1995.
3. د. عبد الهادي الجوهري ، معجم علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، 98- 1999 .
4. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، 1981.
5. د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.

6. Elias A. Elias& Edward E. Elias , Elias Modern Publishing House , Zaher-Cairo-Egypt .

ثانياً / الشروح :

1. شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الأول ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الثانية 1983 .

ثالثاً / رسائل ماجستير :

1. سناء نجم عبود العباسي، أثر العائلة في التنشئة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد . كلية الآداب . قسم الاجتماع. بغداد 1987 .
2. مولود زايد الطبيب ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد . كلية الآداب . قسم الاجتماع. بغداد 1998 .

رابعاً / المجلات والمذكرات :

1. د. أحمد عبد القادر عبد الباسط ، العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979.
2. د. سعيد ناصر ، مذكرات في علم الاجتماع السياسي ، غير منشورة .
3. د. محمد الفرجاني ، عولمة الديمقراطية ، أم ديمقراطية العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، 2002 .
4. د. نداء مطشر صادق الشريفي ، أ . مصطفي عبدالحميد دلاف ، التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، طرابلس ، مجلة دراسات ، عدد 11 ، لسنة 2002 ف ، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .

خامساً / الكتب باللغة العربية :

1. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية ، بدون تاريخ .
2. ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت / لبنان ، دار الجبل ، بدون تاريخ.
3. د- أبواليزيد على المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، 1984.
4. إحسان محمد الحسن ، رواد الفكر الاجتماعي ، بغداد ، مطابع دار الحكمة ، 1991.
5. د- إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات ، 1999.
6. د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1983 .
7. د. أحمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ،مطبعة عمان 1987 .
8. د.إسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983 .
9. د. إسماعيل على سعد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، بيروت ، دار النهضة ، 1986 .
10. د.إسماعيل على سعد ،أصول علم الاجتماع السياسي، بيروت ، مطابع دار النهضة العربية، 1988 .
11. د.السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1977.
12. بطرس بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الأولى 1959 .
13. بيتراند بادي ، التنمية السياسية ، ترجمة : محمد نوري المهدوي ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، تالة للطباعة والنشر ، 2001 .
14. ت.ب . بوتومور ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج حجا ، بيروت ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1988.
15. د. ثروت بدوى ، النظم السياسة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1989 .
16. د. حسان محمد شفيق العاني ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامعة بغداد 1968 .
17. د. حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، من إفلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثالثة ، 1999 .

18. دونالد ماكري ، ماكس فيبر ، ترجمة : أسامة حامد ؛ بغداد ، المكتبة العالمية ، 1985.
19. د. رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العملية ، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، 2000 .
20. ريتشارد داوسن وآخرون ،التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى خشيم و د. محمد المغيربي. بنغازي،منشورات جامعة قاريونس، 1990 .
21. د. شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية اللبنانية 1999.
22. د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد ، مطبعة الإرشاد، 1973 .
23. د. عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 .
24. د. عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1981 .
25. د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف ، 2002 .
26. د. عبدالهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ، 1985.
27. د. عبدالباسط عبدالمعطي ، د- عادل الهواري ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، بدون تاريخ .
28. د. عبدالله عامر الهمالي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الثانية 1994 .
29. عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاتصال والإعلام ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1999
30. عبدالمجيد عبدالرحيم ، تطور الفكر الاجتماعي ، لقاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ا 1969 .
31. د. على عبد الرزاق جلبي ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984 .
32. د. على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية 1983 .
33. د.على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع " الأنساق الكلاسيكية " ، مصر، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، **1991** .
34. د. على محمد شمبش ، العلوم السياسي ، توزيع مكتبة الأنوار العلمية بنغازي ، الطبعة الخامسة 1996 .

35. غاستون بوتول ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : د- خليل الجسر ، المنشورات العربية، بدون تاريخ .
36. د. فاروق يوسف أحمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة،مطبعة السنّة المحمدية، 1976.
37. د. فاروق يوسف أحمد ، دراسات في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1977 .
38. د. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1980 .
39. د. قباري محمد إسماعيل ،علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشاة المعارف بالإسكندرية 1982 .
40. د.كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979 .
41. ر.ماكيفر ، شارلز بيدج، المجتمع ، الجزء الثاني ، ترجمة الدكتور السيد محمد العزاوي و فؤاد اسكندر و يوسف أسعد، مكتبة النهضة المصرية 1971 .
42. محمد عارف ، المنهج في علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1972 .
43. د.محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، إسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1989 .
44. د. محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار بالمعرفة الجامعية ، 1997 .
45. د. محمد على محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1975 .
46. د. محمد على محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية 1977 .
47. معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة 24 -1998 .
48. د.مها سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها. تطبيقاً على المجتمع اللبناني، طرابلس، معهد الإنماء العربي. الطبعة الأولى ، ب ت .
49. د. ميلود المهذي ، د. إبراهيم أبو خزام ، الوجيز في القانون الدستوري ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، الطبعة الأولى ، 1996 .

50. نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : د- محمد عودة وآخرون ، مصر ، دار المعارف ، الطبعة السادسة 1980 .

51. نيقولا مكيافللي، مطارحات مكيافللي. تعريب خيري حماد، بيروت ،الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة ، 1982 .

52. نيقولا مكيافللي ، الأمير ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، ط 24 ، دار الأفاق الجديدة ، 2002 .

53. د. ياس خضير البياتى ، الفكر الاجتماعي ، من عصر الحكمة إلى عصر العلم ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، الجامعة المفتوحة ، 2000 .

سادساً / مراجع باللغة الإنجليزية :

- *R .Bendix and S . M . Lipset , political sociology ; ; an essay and bibliography , current , sociology , vol , vi . n . 2.*
- *Janowitz , m , political sociology , international encyclopedia of the social sciences , vol . 12 , n . y ; mamillan press , 1968 ,.*
- *Botomore , T . political sociology , London ; hunchinqon , 1980.*
- *Maurice duverqer . socioloqie politgue . Paris . presses universities de France . 1968 .*
- *R .Bendix and S . M . Lipset, the field of political sociology in coser , ed . , op . cit .*
- *I . m . Zeitlin , ideology and the development of sociology , prentice nall I*
- *F.Whitney ,The Elements of Research , New York , Prentice - Hall , 1952 .*
- *Weber , M , The Theory of Social and Economic Organization , Glone Univ , 1947 .*
- *Weber , M ,The Economy and Society ,N.Y,Mecm 1971,.*
- *Kenneth, P, Langton, Political Socialization, New York, Oxford university press, London 1969, Toronto.*
- *Hyman, H, Herbert: Political Socialization, A study in the Psychology of Political behavior, New York, Free press of Glencoe, 1959,.*
- *Charles E. Merriam ,The making of Citizens (Chicago, The University of Chicago press).*